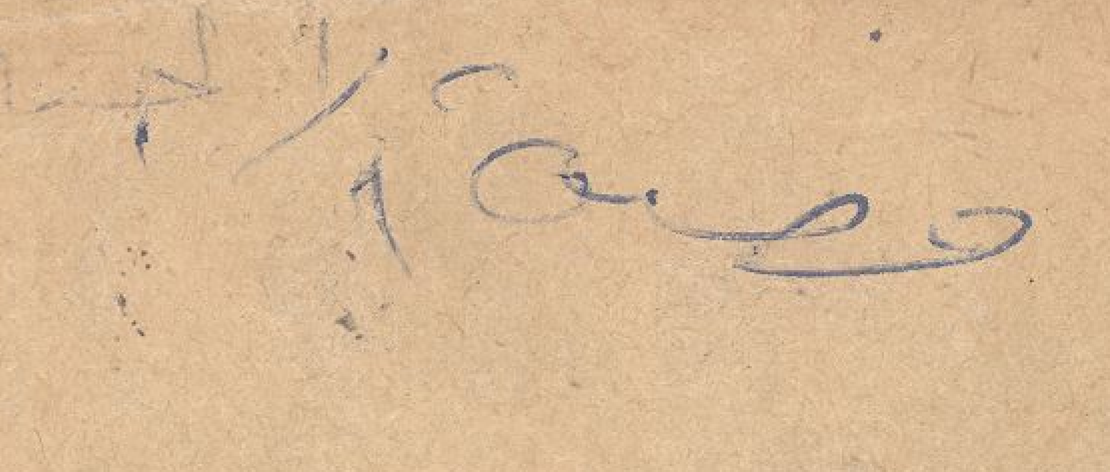


محمد فاضل يوسف

قصة الاحتلال البريطاني

قصة

الاحتلال البريطاني

تأليف

محمد فاضل يوسف

ليسانس في الآداب

دبلوم الدراسات العليا في الآثار

أمين المتحف الحربي

الاهداء

إلى الصاغ أركان الحرب صلاح سالم وزير الارشاد القومي ووزير الدولة لشئون السودان . كمقدمة تاريخية لقصته عن « الجلاء »

المؤلف

محمد فاضل يوسف

المقدمـــة

حقيقه واحدة فقط تجمل تاريخ مصر قبل انزال الجنود الفرنسية ، تلك الحقيقة هى حكم المماليك ـ وهم سلالة أشتريت من أسواق الرقيق فى جورجيا لتكون حرسا فى أسره الأيوبين فما لبثوا أن دانت لهم السطوة حتى قدروا على البطش فى عام ١٢٥٠ فمزقوا هـذه الأسرة شر ممزق وقاموا بانتخاب أحد شيوخهم ليكون سلطانا على مصر . وعلى أثر ذلك أصبحت البلاد مسرحا لحروب أهلية وفى زعامة عصـابات وكان السلاطين الجدد أقل من أسلافهم ثباتاً واستقراراً حتى أن سبعة وأربعين منهم تعاقبوا على الحكم واحداً بعد الآخر فى أقصر زمن مقداره ٢٥٠ عاماً حتى عندما أهل عام ١٥١٧ وتلفت سليم الفاتح بعينه وهو فى أوروبا لغزو الشرق أمكنه أن يقضى سريعا على هؤلاء المماليك وحول مصر إلى أيالة عثمانيـة .

ولما كان مؤمناً بتقاليد حكم آل عثمان فقد اختار هؤلاء المماليك كباشوات وولاهم بأسمه حكم البلاد وكلما رأى أن الجزية تدفع كل عام فى مواعيدها المحددة لم يكن هناك سبب لتدخل سلطان الاستانة وعلى ذلك تولى الحكم منهم أربعا وعشرين بيـكا أو شيخا فى أكثر أقسام الدولة الادارية وبمضى الزمن تحصنوا وراء سلطات البـاشوات الأتراك إلى النصف الاخير من القرن الثامن عشر فلم يعد للسلطان من أثر الاظله وكان كل أمر يصدر شكلا فقط باسم السلطان وتتلقى أوامره على حد التعبير العربى القائل « على العين والرأس » وفى الحق لم يكن الباشا إلا مجرد سجين

حتى إذا بدرت منه شبه محاولة جدية لا يلبث إلا ريثما يتلقى أمراً أسود أيحمل بين طياته أمراً بالنزول وبعدها يأخذ طريقه إلى الاستانة وكانت الجزية لا تدفع بانتظام ، وعملت محاولات لاعلان استقلال مصر فى عهد على بك على الخصوص وكان حليفا لكاترين الثانية .

كان الباب العالى على ما جرت عليه عاداته السياسية لا يلقى بالا بل أغمض عينيه عن هـــذا الاغتصاب . ذلك لأنه كان يرى أن الضغط على هولاء البكوات يستلزم حربا باهظة النفقات وربما كان خطر الهزيمة فيها كارثة لا تحتمل وفضلا عن ذلك فقد كانت له همومه ومشاغله الأحق بالرعاية من حيث اهتمامه بمسائل الدفاع عن قلب امبراطوريته ضد كل من النمسا وروسيا وفى نفس الوقت كانت قد غرست بذور الفتنة والغيرة بين المماليك فتركتهم متفرقى الكلمة ولعبت الرشوة بالذهب دورها كما التجىء إلى سياسة السم وإراشة السهم .

ومضى الظلم الطاحن لا يلوى على شيء فكلما وطئت قدمى مملوك قوقازى أرض مصر رأى مستقبلا لامعا ممهدا أمامه وشعر بأن القدر يهيؤه ليصبح سيدا وكان كل همه أن يرعى ملذات سيده ثم يتقاضى ثمنها وفى المجتمع الذى يكون الذهب معبوده لا يسع البكوات إلا أن يشبعوا نهم عبيدهم منه ومن هنا وقعت الواقعة وكثرت المؤامرات وكان أول ضحاياها هؤلاء البكوات .

ولم تكن تربطهم روابط عائلية محكمة فقد كانوا جميعهم أغراب حتى بين ذواتهم . كان ماضيهم أسود ليس فيه أواصر قربى ولا رحم ولا ذرية . وكانوا من الجهل واعتناق الخرافات من أشد سفاكى الدماء شراهة ونهما ، عصابات دنيئة ومؤمرات فى الظلام ورشوة ودناءة وسوء مآل .

وحاقت الضربة المواتية وكانت ميمونة مباركة أطاحت بملكهم فذهبوا هباء إلا أن الطفرة لم تغن عن الأخلاق شيئا . فكانوا ملوكا تغلب عليهم طباع العبيد وكان الحاكم لايفنى إلا فى جلب النساء والخيل والجواهر والتابعين من الخدم والإماء وكان الذهب لابد من الحصول عليه من أى مصدر يكون وكان الفلاح العاثر الجد المسكين يقاسى أهــوال الابتزاز والسرقة والاكراه .

مثل هذه الكوارث المدلهمة والشئـــون القائمة على الفساد من طبيعتها أن تلفت أنظار العالم الخارجى إلى هذا البلد التعيس .

واختفت التجارة ففى سنة ١٧٧٠ كان للفرنسيين خمسة عشر بيتا تجاريا فى القاهرة فما أهل عام ١٧٨٥ ألا كانت هذه البيوت ثلاثة فقط واضطر القنصل الفرنسى «ماجلون» أن يترك القاهرة ليتخذ له من الاسكندرية مقاما أما القنصل البريطانى «بالدوين» فقد شد الرحال إلى بلاده بعد أن قال (أعتقد أن الفرنسيين لم يعد لهم بعد اليوم مكان فى مصر) نظراً لقسوة ظلم مراد بك الذى قال لهم حرفيا وعمليا وعن طريق كريم محسوبه فى الاسكندرية علناً أن قناصل الدول لاتعنيه فى قليل ولا كثير وأنه سوف يبقى ويطرد من يشاء منهم كما حصل ذلك بالفعل دون إحترام لاحد منهم وهذه الروح نفسها هى التى تسيطر على المماليك جميعاً . وفى عام ١٧٩٥ أرسل السفـــير الفرنسى فى الاستانة رسالة إلى البكوات يطلب اليهم فيها رد أعتبار قنصله فى مصر ولكنه لم يحصل إلا على وعود غير قاطعة وسادت الفوضى التى كانت تقاسى البلاد من جرائها الأمرين .

وبصرف النظر عن المصائب التجارية فهل دخلت مصر ضمن مشاريع التوسع فى الامبراطورية البريطانية ؟

وتاريخ بريطانيا كله ليس فيه مثل هذه المشاريع لأن سياسة بريطانيا تميزت بانتهاز الفرص وهى ظاهرة تفسر نجاحها . وقد كانت تجارت فرنسا بعيدة النظر المشتعلة حماسا ونشاطا وطموحا هى فى الواقع التى بدأت تفتح ميادين الجهاد والطموح الجديدةوسارت بريطانيا سيرها حذرة فى البدء ثم أوغلت بثبات وعزم . وكانت الاسماء اللامعة لكل من « دوبلكس » و « مونتكالم » و « بونابارت » هى التى بدأت النزاع الذى تحول فيما بعد إلى سيادة بحرية أدت إلى تركيز الراية البريطانية على كثيرمن المستعمرات . أما من ناحية مصر فلم يقع خلاف عليها ضمن مشاريع الدول غيرعروض بجردة الغرض منها فتح طريق تجارى مع الهند عن طريق البحر الأحمر .

وفى عام ١٧٧٥ قام «وران هاستنجز» وكان من أمهر السياسيين الذين تحققوا من أهمية مصر الجغرافية بالوصول إلى عقد معاهدة تجارية مع محمد بك إلا أن هذه المعاهدة مثلها كمثل بقية المشروعات التجارية بقيت حبرا على ورق أو ولدت ميته كما يقولون وذلك بالنسبة إلى ثورات مصر المتكررة .

ومع ذلك فقد دخلت مصر فى حساب الدبلوماسية وذلك عن طريق المشاريع التى لاعداد لها فيما يختص بتقسيم الامبراطورية العثمانية . وحكاية هذه المشاريع تحتاج إلى مجلد ضخم فى تاريخ السياسة الاجنبية ذلك لأننا نرى دولا أوروبية تعقد معاهدات مع تركيا فى الوقت الذى كانت فيه تتآمر على تقسيمها وكان أصحاب هـــذه النظرية مختلفى الشخصيات منهم البابوات والملوك والأباطرة والسياسيون والناشرون والمنجمون وذوى الاحلام وحتى الرحالة وكانت معظم الخطط التى وضعت كما دونها المسيو جوفارا ترسم مصر من أملاك فرنسا ونصيبها .

ودون أن نرجع إلى الايام الخالدة بالبطولة فى زمن الصليبين نجد أن

« ليبنتز » Leibnitx قد افترض مصر من نصيب لويس الرابع عشر وذلك حتى يحول انظاره عن الرين . وبعد حروب السنوات السبع عرض «شوازل» على لويس الخامس عشر النظر فى امتلاك وادى النيل تعويضا له عن خسائره فى أمريكا وجزر الهند وكانت غزوة جزيرة كورسيكا خطوة تمهدية أولى لتحقيق هذا الغرض وكان من خطط كاترن الثانية ويوسف الثانى لتقسيم تركيا أن تبقى مصر من نصيب فرنسا وكثير من المذكرات التى عملت فى هذا الموضوع كانت معنونة باسم لويس السادس عشر .

وقام «مايشودماس» مع أخرين من الضباط وغيرهم باكتشاف الارض وفى سنة ١٧٨٠ قابل المكتشف المدعو سونينى ضابطا فرنسيا بالقاهرة كان قد أوفد اليها لدرس امكان غزو مصر والتقدم إلى الهند وبعد سبع سنوات ظهر فى فرنسا المسيو فولنى صديق « بونابارت الصغير » الذى كان قد قضى فى مصر والشام ثلاثة أعوام ولم يقترح هذا الرحالة الواسع الادراك غزو مصر الا أنه أبرز الخرافات التى تجرى مجرى الشهرة عن قوة المماليك .

وبعد مضى عام آخر أى فى سنة ١٧٨٨ طبع كتيبا « أراء عن حروب الاتراك» نصح فيه إلى فرنسا بأن تقلع عن صداقتها التقليدية مع الباب العالى . ومع أنه أوضح عن أهمية مصر فانه لم ينصح دولته بامتلاكها بل بالعكس حذرها من ذلك وبين أن مشروع الامتلاك يستدعى دخول فرنسا فى حروب ثلاث ، حرب مع الباب العالى وأخرى مع بريطانيا وثالثه مع أهالى مصر نفسها مدللا بأن فرنسا المستعمرة قد أخفقت وأنها لا حاجة لها بالمستعمرات وأنه سيكون من العار الهجوم على دولة كانت فيما سلف حليف قديم .

وبناء على ذلك وفى مستهل الثورة لاح أن الدبلوماسية الفرنسية على

وشك العدول عن التحالف التركى الذى باركته معاهدة سنة ١٥٣٦ وتحت وطء الغزو دخلت العلاقات الشرقية إلى سلة المهملات ثم لاح يوماً بعد ذلك أنه كان هناك إتجاه يرمى إلى إعادة الجيش التركى إلى سابق مقدرته وكفاءته وأن تذهب فرنسا إلى أبعد من هذا فتلفت أنظار الباب العالى إلى ماينوشه من الكوارث والخطوب ولم يدم هذا الاتجاه طويلا ففى ٩ فبراير سنة ١٧٩٨ أرسل مجالون قنصل فرنسا بمصر سابقاً انذاراً يتعلق بامتلاك هذه الدولة وأعلن أن هذا هو خير الوسائل للقضاء على نفوذ بريطانيا فى الشرق وبعد أن لفت الانظار إلى الاضطرابات فى « تيبو صاحب » Tippoo Sahib قال أنه لو انضمت قوة فرنسية من ١٥ ألف جندى إلى قوات هذا الاقليم فانها تنزل الهزيمة الماحقة بالجيش البريطانى الذى يتراوح عديده من ١٥ إلى ٢٠ ألف رجل أغلبهم من الهنود الذين لايعتمد عليهم . ولقد تأثرت هيئة الادارة بهذا وطلب وزير الخارجية المسيو شارل ذى لاكروا أن يتفاوض مع مجالون وأعلن بعدها أن الخطط التى رسمت من أجل مصر ليست مرفوضة ولكنها تبقى مؤجله .

وبعد أن خلف « تاليران » Talleyrand المسيو ديلا كروا فى منصبه دخل المشروع فى دوره الرسمى

الفصل الاول

الحملة الفرنسية

وقعت معاهدة كامبوفورميو بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٧٩٧ . وأنهار الحلف الأوروبى ضد فرنسا ولم يبق من الحكومات التى تكون منها إلا بريطانيا وحدها وقفت موقف المعارضة فى سيادة فرنسا على القارة . ولما كانت بسبب موقعها الجغرافى بعيدة عن أخطار الحرب نجحت حكومتها فى استثمار مصالحها ورعايتها إلى أقصى الحدود وكان حقا أنها حملت العبء الثقيل من مصاريف الحرب التى قدمتها إلى حلفائها مع تكاليف الحرب الباهظة إلا أنها كسبت تفوق أسطولها واحتكارها أسواقا جديده واغتصابها لمستعمرات غنية من أسبانيا وهولندا وهما حليفتى الجمهورية الفرنسية .

وكانت المفاوضات التى أجريت مع «ما لمسبرى» Malmesbury بمدينة ليل سنة ١٧٩٧ قد بينت صعوبة الوصول إلى أساس لاقامة صلح عادل بين الحكومتين التى كانت إحداهما متفوقة فى البحر والثانية على الارض وكانت كلتاهما متمسكة بغزواتها وفوق هذا فقد كانت هناك عقبة عظمى فى طريق التسويه وهى الخوف من أثر الدعاية بين الاعداء والاصدقاء على السواء وهو خوف حرصت الحكومات السابقة على العناية بتهويله والمبالغة فيه .

وكان السؤال الذى يتبادر إلى الذهن هو كيف وأين تنزل الضربة القاصمة التى ترغم بريطانيا على قبول الصلح مع فرنسا ؟ أما حرب بحرية كما قد يقال فذلك موضوع خارج عن السؤال ذلك لأن حوادث الثورة كانت قد أضعفت تنظيم الأسطول الفرنسى وأجبرت مختلف حكوماتها على الأخذ

بسياسة الجبن والخور فى حروب البحار وفى مستهل عام ١٧٩٨ أصبحت سيادة بريطانيا على البحار ماحقة . ومساعدة أسبانيا وهولندا المنصوص عليها فى أتفاقيات مدريد (١٨ أغسطس ١٧٩٦)ومعاهدة الهاى(١٦ مايو سنة ١٧٩٥) على التوالى كانت هزيلة ولا حساب لها فى ميزان المعادلة وكانت انتصارات جرفيس ودنكان أضعفت قوة هاتين الحكومتين وزعزعت روحها المعنوية .

وكانت هزيمة بريطانيا فى عقر دارها هى الوسيلة الوحيدة التى تمكن الفرنسيين من اقتطاف ثمرات النصر وتمتعها بذلك إلى أطول مدة ، وقيل أن بريطانيا إذ ذاك لم يكن فى وسعها أن تجند جنودا يمكنهم منازلة أبطال الحرب الفرنسيين فى إيطاليا ومقاطعات الرين وفضلا عن هذا فان بريطانيا كانت ضحية خلافاتها الداخلية ولها فى أيرلندا مصير العبيد ولم يكن تأخر فرنسا البحرى عقبة لا يمكن تخطيها كل أولئك كان أمرا واجب التدبر للقيام بهذا المشروع وكان كل المفروض عليها أن تعبر البحر الضيق فى فرصة مواتية يتوفر لها فيها الآمان وفرنسا فى سبيل تحقيق هذا الحلم لم تعد تنقصها الفرصة المواتية .

ولم تكن هذه الخطة بنت يومها إذ لاتزال محفوظات فرنسا مليئة بكثير من خطط الغزو كلها وضعت منذ النصف الأخير من القرن الثامن عشر وقد درست لجنة الأمن العام بالاشتراك مع الرئاسة الكثير من هذه الخطط ووقعت محاولات عدة فى مناسبات شتى لتنفيذها لاسيا خطة هوش (ديسمبر سنة ٩٦ - يناير ٩٧) وهى الخطة التى منيت بالفشل الذريع ولو أنها دلت على أن عبور البحر إلى بريطانيا أمر ممكن تنفيذه .

وكان الرأى العـام شديد التحمس لفكرة الانقضاض على بريطانيا

وكانت روح الغيرة من كل ماهو انكليزى فى مراحـــل الثورة الاولى قد خلقت كرهية مقيته للانكليز حتى أنه فى ٢١ نوفمبر سنة ٩٧ عندما أعلنت الرئاسة فى بيانها « املاء شروط الصلح على بريطانيا فى لندن لتشفى غليلها لقاء ماصبته على العالم من ويلات» سادت فرنسا كلها من أدناها إلى أقصاها صيحة عالية بمقت البريطانيين .

ولم تكن فرنسا تكره البريطانيين فحسب بل كانت تتمنى فى شوق وظمأ أن ترى رؤوس أعضاء مجلس اللوردات وأعضاء العائلة المالكة والوزراء فوق المقصلة وكان أخرون يتحرقون شوقا إلى نهب أموال بنك انكلترا وأن تصادر لصالح الجمهورية أو لصالح الأفراد كافة مصانعها ومناجمها وعلى العموم كل مصادر الرخاء فيها .

ووقع دانتون فى خلال فترة قصيرة ضحية رأيه الخاطىء الذى اعتنقه الفرنسيون ليميزوا بين الأمة البريطانية وبين الحكومة البريطانيةوليصدقوا امكان حدوث فرقة بينهما وكان هناك أعظم من دانتون الذى وقع فى نفس الخطأ وهو بونابارت فقد كان معجبـــا بالشعب البريطانى ونشاطه وروح المغامرات فيه وكان يخيل إليه وقدسقطت حكومةالرئيس « بت » وقامت حكومة « الوجز » بعدها أن يربح موافقتها على تفوق فرنسا فى نظير مساعدتهم لتحطيم الارستقراطية وكان هذا أحد النوازع فيه والأهداف التى رمى إليها لأنهاء الحرب مع النمسا . إلا أن تحطيم قوى بريطانيا أو على الأقل انزالها إلى المرتبة الثانية أو الثالثه سوف يكسب جمهورية فرنسا امبراطورية الشرق وسوف يحقق الاحلام التى راودت الخيال الفرنسى منذ الحروب الصليبية .

وكان عقله وتفكيره فى الشرق منبع الثراء والعظمة وعلى الاخص مصر

وجزر الهند وطريق السويس ولقد تجمعت بين يديه مصادر علمية وتاريخية هائلة منها مولفات مارينى واميلوت عن العرب وجمهورية البندقية ومؤلف «بارون دى طوط» عن مصر وقناة بطليموس عبر برزخ السويس التى وصفها بقوله أنها بمجهود يسير يمكن إعدادها للملاحة من جديد ويلوح أن المؤلف « راينال » كان أكثرهم نفوذاً عليه فى كتابة التاريخ الفلسفى والسياسى عن حركة التجارة الاوروبية فى جزائر الهند وكان هذا المؤلف قد انتشر انتشاراً واسعاً فى تلك الايام واليك الفقرة المهمة فيه عن مصر :-

« إذا تم امتلاك هذه البلاد التى تقع بين البحرين وهما مفتاح الشرق والغرب فقد تمت السيطرة على العالم وقد رأى الاسكندر نقل عاصمة ملكه إلى مصر على أن يجعلها مركزاً عالمياً لتجارة الامم . فهذا الامير الذى فاق كل الغزاة عبقرية وبعد نظر رأى أنه لو كانت هناك وسيلة من الوسائل يربط بها بين فتوحاته برباط دائم من الاتحاد يمتد إلى ماسوف يكمل منها فى مستقبل الأيام فان ذلك لن يتحقق إلا عن طريق مصر التى يلوح أن الطبيعة نفسها قد هيأتها لتكون حلقة الاتصال بين قارات ثلاث هى أفريقيا وأسيا وأوروبا » .

ولا بد أن يكون نابليون قد قرأ مؤلفات رفيقه الحميم فولنى وتأثر بمشاهدات هذا السائح وما ذكره عن ضعف القوة العسكرية بمصر . ولما رأى أن أماله أنهارت بسقوط روبسبير وكان وقتئذ لم يتعد السادسة والعشرين فقد رأى أن يرحب بفكرة ذهابه إلى الاستانة عندما أستدعى لإعادة تنظيم مدفعية السلطان .

وبالاضافة إلى طموحه فقد كان متأثراً بنجاحه فى حملاته بايطاليا وبمفاوضاته مع النمسا لتحقيق مشاريعه الاستعمارية - وكان فى هذا الوقت نظام « سانت جون » St. John فى مالطة فى أدنى درجات انحلاله رغم

أستمتاع الفرسان بالشهرة الكاذبة المزيفة حيث كانوا عصابة من المتسكعة الكسالى من أولاد النبلاء الشبان . لم تكن فى أحدهم خلال البطولة أو روح المنازلة وقد قام وزيرهم فى بلاط بطرسبرج بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٧٩٧ بتوقيع اتفاق مع البلاط بأعادة أملاكهم اليهم فى بولنـــدا بعد تقسيمها الثالث وعلق بونا بارت أهمية كبيرة على هذا الاتفاق الذى لم يكن له على أى حال من ميزات سوى الدليل على روح البطولة فى بول وقد علم بونابارت الشىء الكثير فى هذا الموضوع من المدعو «فنسنت بربارا» من الحزب الجمهورى الذى كان منفيا فى هذه الجزيرة ولما وصل إلى ميلان أرسل تقريرا عن حالة الفوضى وعدم الاستقرار فى مالطة وكراهية أغلب فرسانها للحكومة الحالية ورغبة اغلب أهاليها فى الترحيب بالتداخل الفرنسى.

إلا أن الفضل الحقيقى فى تحقيق مطامع هذا الجنرال الصغير هو عقد أتفاق «ليوبن» Leoben بتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٧٩٧ الذى حقق مصالح فرنسا وقد ضحى بالجمهورية «البندقية» تعويضا للنمسا عن خسائرها فى الأراضى الواطئة وفى حوض نهر البو ولقد أعترض على هذا الاجراء بفرنسا لأنه فضلا عن خرقة حرمة النصوص الجمهورية فانه سوف يتيح للنمسا تفوقا بحريا قويا وكان أسطولها منضما إلى أسطول نابلى معا يكونان تفوقا بحريا على أسطول فرنسا فى البحر الأبيض المتوسط ذلك التفوق الذى آل إليها بعد جلاء الاسطول البريطانى عنه ، ولما تحقق نابليون من ثقل هذا العبء رأى أن يتحاشى ضرره لصالح فرنسا فطالب بالاستيلاء على الاسطول البندقى وجزر الايونيان وفى هذه الاثناء زادت أهمية مالطة فى ضوء هذه الاعتبارات لان هـذه الجزيرة لو دان حكمها لفرنسا فانها ستقوى مركزها فى شرق المتوسط ولو أنها دانت لحكومة أخرى أنقلب الموقف وأصبحت أسفينا

يدق فى غير صالح فرنسا بين أسطولها فى الادرياتيك وبين قواعدها البحرية فى « بروفنس » Provence .

وكانت مكاتباته فى تلك الفترة تمثل تمثيلا صادقا هذه النقاط . فقد قال (يرجع انحطاط أهل جمهورية فينسيا إلى تاريخ اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وقيام مدينتى أنكونا وتريستا . وقد كان القضاء قد هيأ هذا المستقبل لهم لانهم كانوا شعبا جبانا لايستحق الحرية وسوف يمضى وقت طويل على الامبراطورية لتصبح دولة بحرية قوية ومهما ضحت فى هذا السبيل فانها لن تكون من هذه الناحية إلا فى المرتبة الثالثة . والآن حان الوقت لامتلاك مالطة . أن السيد الكبير يعانى الآن سكرات الموت وأنه سيمضى الوقت الطويل فى استدراج أمير السلام ليحاول إقامة أسبانى خلفا له بعد وفاته ـ أن سكان مالطة يحبون الفرنسيين وهم فى جانبهم إلا الفرسان فعديدهم لايتجاوز الخمسمائة وليس تحت أمرتهم أكثر من ستمائة جندى وأن أورطة واحدة فرنسية كانت أم أسبانية يمكنها إمتلاك مدينة « فاليتا » Valetta بسهولة . وليس هناك وقت يمكن أهداره ذلك لان نابلى تضع الخطط الآن لهذه الجزيرة)

وأصبح أحتلال جزر الايونيان فى نفس هذا الوقت يوحى إليه بالاتجاه إلى الشرق ولقد كان معجبا أيما إعجاب بموقف الدول القديمة وهى تكافح فى فك قيودها لتحرير بلادها من نير الاتراك . ولقد كانت تعليماته الى الجنرال جنتلى كما يلى :ـ (اذا كان الاهـــلون يرفعون عقيرتهم بطلب الاستقلال فعليك أن تشجع فيهم هذه الروح وليكن فى صلب الاعلانات التى سوف تصدرها ذكر اليونان وأثينا واسبارطه . وسوف يعينك أرنولد وهو الاديب الشهير فى كتابه هذه النشرات) وكانت الامبراطورية

العثمانية فوق هذا تنهار قطعة قطعة وكانت الامتيازات التى تملكها فرنسا بموقفها فى الادرياتيك كفيلة بتمكينها من الاستفادة من هاتيك الحوادث وربما كان هذا هو السبب الذى دعاه إلى إصدار اعلان عجيب ذكر فيه أن كورفو وزانت وسيفا لونيا من حق فرنسا أكثر مما هى لايطاليا - ولا يمكن أن يكون خطأ أنه كان يفضل امتلاك إيطاليا وهذه الجزر معا .

وكان تقسيم تركيا يرجع إلى كثير من العوامل ، فلفرنسا مثلا أن تأخذ مصر حتى تتمكن من تدمير عدوتها اللدودة بريطانيا .

وفى خطاب لتاليران القاه فى ١٦ أغسطس أجمل فيه مواضيع شتى تنسجم كلها فى نغم واحد مقاده أنهيار تركيا الذى لاعلاج له وتوله اليونان فى حب الاستقلال والأهمية القصوى لمنشئات البندقية السابقة والأهمية الحيوية لحكم دولة كبرى وما إلى ذلك من الأمور

ولقد عين تاليران فى ١٦ يوليو سنة ١٧٩٧ وزيراً للخارجية وأرسل إلى بونابارت موافقة الرئاسة على مشروعاته وأعلنه بأن فرنسا يهمها امتلاك كل الدول التى تقع على البحر الأبيض المتوسط وعلى الأخص مصر

وكان الأمل الأخير للنمسا دون شك ينحصر فى اطمئنانها على متاعب فرنسا الداخلية . إلا أن الانقلاب الحكومى فى ١٨ فبراير وانتصار اليعاقبة واستدعاء مورو والقاء القبض على بشجرو لم يترك من سبيل تطرقه غير توقيع المعاهدة واستئناف فكرة تجمعاتها الكبيرة إلى الوقت الذى تنتاب فيه فرنسا من جديد نكبة وطنية أخرى وإلى أن تصبح كل من روسيا وبريطانيا فى موقف أحسن .

وكان من أثر تغير هذه الشئون أن كان بونابارت فى موقف يسمح له بتحقيق مشروعاته اعتماداً على الفيلق الذى يقوده الادميرال «بروير» Brueys والذى

ساهم فعلا فى احتلال جزر الايونيان ذلك لأن هذا الادميرال يمكنه فى يسر وسهولة واعتمادا على القلة العددية للفرسان ومن معهم من الجند إحتلال مالطة لاسيما وشعور أهليها فى صالحهم . وكان امتلاك هذه الجزيرة وسانت بييترو St. Pietro التى نزلت عنها سردنيا لفرنسا هى وجزيرة كورفو Corfu يجعل من البحر المتوسط بحيرة فرنسية .

وكان يهدف من وراء تفوقه البحرى إلى أمكان انشاء مستعمرة فرنسية فى وادى النيل ويتجمع لدينا من مذكرات الجنرال ديزيه Desaix الذى كان ضيف الشرف على نابليون فى مدينة باسريانو Passeriano بأن احتلال مصر كان لايزال شغل نابليون الشاغل . ولما كان يثق فى أن يكل أراءه لتاليران Talleyrand نراه يراسله قائلا فى كتاب مؤرخ فى ١٣ سبتمبر سنة ١٧٩٧ «لو حصل عند توقيع الصلح مع بريطانيا أن وجدنا أنه لا مناص من خسارة رأس الرجاء الصالح فقد وجب علينا حتما أن نحصل على مصر ، وهذه الدولة لم يسبق أن ملكتها أمة أوروبية ولم يملك أهالى البندقية إلا أطرافا ضئيلة منها و يمكننا أن نملكها بقوة عددها ٢٥ الف مقاتل من هنا وبعدد من ثمانية إلى عشرة فرقاطات صناعة البندقية. ومصر لاتتبع الباب العالى وإنى لارغب اليك أيها الوزير المواطن أن تبحث فى حنايا باريس عن نوع الاثر الذى سيكون على الباب العالى من جراء هذه الحملة . وبجيش على غرار جيشنا تشترك فيه على قدم المساواة جنود من المسلمين والاقباط والعرب والسابلة وغيرهم تعاملهم سواسية فى احترام بالغ .

ولنا أن نعتبر هذا على أنه نوع من الخيال لتحقيق مشروع فى عالم الحقيقة ومن المحتمل أن يكون هو تقسيم الدولة التركية ومن الادلة القائمة على قيام برسم هذه الخطة هى العلاقات التى أقامها مع اليونان والبانيا أما تحقيق هذه المعجزة فكان فى ذلك الوقت أمراً خارجا عن الموضوع . ولم

يكن من الغريب النادر عليه تمسكا بخططه أن يركب البحر مع ٢٥ الف مقاتل مغامراً بهم فى دولة بعيدة وأن يضحى بشهرته التى طبقت الآفاق فى انتصاراته السريعة ليغامر فى عمليات حربية غير مضمونة النتائج ويتنازل عن نفوذه القوى فى فرنسا ويخلص الرئاسة ويعفيها من مفاجئاته التى يسببها لها طموحه ومع ذلك فقد قاد الحملة فى ظروف قاهرة اضطرته إليها حوادث لم تكن فى الحسبان فى خريف سنة ١٨٩٧ .

إن هذه التخيلات تؤيدها الطريقة التى أتخذها فى تحقيق مشرعاته بالنسبة لمالطة .

ولتحقيق ذلك كانت مساهمة الأسطول أمرا ضروريا وفى الواقع فقد بين العلاقة الوثيقة بين العمليات الحربية وعمليات الأسطول ومن أعلان نشره على بحارة برويز Brueys تتضح فكرته هذه كل الوضوح حيث جاء فيه « أنه بدونكم لا يمكننا أن ننشر عظمة فرنسا خارج القارة ولكن بكم يمكننا أن نخوض البحر وننشر عظمة فرنسا فى أبعد أقطار الارض » وبناء عليه فقد اقترح على الرياسة أن يكون فيلق بحارة برويز فى متناول يديه وعلى أهبة الاستعداد عندما تحين الفرص لانزال ٢٠٠٠ بحار إلى مالطة وقال إن تلك الجزيرة سوف تقع فريسة لبريطانيا أن عاجلا وأن أجلا إذا كنا من الغباء بحيث لا نتوقع ذلك وعلى ذلك فقد طلب إلى الرئاسة أن ترخص له بتوسيع علاقاته السرية التى بوشرت بالفعل مع مالطه لاحتلالها إذا لاحت الفرصة المناسبة .

وفى ذلك الوقت كان قد تعين دى هومبش De Hompesch الالمانى ليخلف حاكمها بعد وفاته ومع أن هذا الحاكم الجديد قد كتب كتابا وديا للرياسة إلا أنها كانت تعتقد أن فوزه فى الانتخاب ليس إلا انتصاراً لسياسة النمسا ودليل

اضافى لمؤامرات بلاط النمسا للاحتفاظ بمالطة حتى يتحقق تنفيذ مشروع الامبراطورية العثمانية التى كانت روسيا طرفا فيه وعلى ذلك فقد رأى تاليران من واجبه أن يبعث إلى بونابارت بموافقة الرئاسة على أرائه بالنسبة لمالطة وبرغبتها فى أن يتخذ الإجراءات اللازمة ليفوت على النمسا أهدافها واكتفت الرئاسة فيما يختص بمصر بأن أعلنت أن أراء بونابارت بشأنها أراء قيمة ووعده تاليران أن يكتب بتوسع وتفصيل. أما بالنسبة للوقت الراهن فقداقترح أن تكون الاهداف الحقيقية من تدخل فرنسا فى مصرهى بقصد عرقلةالمؤامرات التى تضطلع بها كل من روسيا وبريطانيا مع المماليك.

وبعد مضى أربعة أيام على ذلك اعادت الرئاسة توكيد رغباتها فيما يختص بمالطة بشكل عملى إيجابى. وفى هذه الفترة القصيرة يلوح أن أخبارا جديدة كانت قدوصلتها ليس فقط عن مؤامرات النمسا ولكن عن مؤامرات روسيا وبريطانيا اللتين لو احتلتا مالطة لكان فى ذلك الخطر الاكبر للجمهورية أكثر من النمسا. وعلى ذلك فقد أطلقت يد بونابارت لاستخدام الفيلق البحرى كما يشاء على الطريق التى عناها ولما كان من الضرورى تهيئة الاذهان فى مالطة للحوادث المقبلة أرسلت اليه خطابات فى منتهى الاهمية القصوى لهذا الغرض وبعد قليل أعقبها ثلاث خطابات أخرى من نفس النوع واقترح الرئيس باراس Barras أن يوفد ابن عمه ـ وهو أحد الفرسان غير المسؤلين ـ ليحملها بنفسه إلى مالطة.

وفضلا عن استخدام القوة البحرية كان نابليون يفكر فى طريقة أخرى وهى أن يشترى الجزيرة ونحن نستنتج هذا الرأى من خطاب أرسلته اليه الرئاسة بأن يعهد بهذه المهمة إلى شخص بذاته وهو بتوت Bettot وقد تصدق على هذا الاجراء مع تذكير بونابارت بأهمية عدم فكاك الجزيرة من بين يديه

وكانت هذه هى الاحوال السائدة عند توقيع معاهدة كامبو فورميو Campo-Formio ووجد الرؤساء أن يمسكوا به فى الشبكة التى حاك خيوطها وتمسكوا بما وعد به وبعد مناقشة دامت أربع ساعات فى جلسة واحدة نوقشت فيها مواد المعاهدة وعارضها ريوبل ومرلين Rewbell , Merlin ووافقت الاغلبيه على ابرامها ومنهم الرئيس باراس وليرفل ليبو وفرنسوا نوف شاتوه Larevelliere Lepeaux, Deneufchateaux وفى نفس الجلسة أصدرت الرئاسة تشريعا بناء على اقتراح باراس بضرورة تركيز جيش على ساحل المحيط يطلق عليه (جيش بريطانيا) وتعيين بونابارت قائدا عاما له وكتب له الكثير عن أهمية هذا الجيش وأمره بالتقدم بأسرع ما يستطيع ليتبادل وثائق التصديق وللمفاوضة فى أمر الصلح مع الامبراطورية وأصدر اعلانا للامة من العقاب الذى أعد لبريطانيا .

وشرع بجد فى تنظيم (جيش بريطانيا) وفى ٢٨ أكتوبر أى بعد يومين أثنين من صدور هذا الدكريتو قدم وزير البحرية تقرير للرئاسة عن العمليات البحرية للموقعة القادمة وكان رأيه امكان نجاح الحملة إذا اعتمدت لها الاموال اللازمة مقدما باسم الاسطول وكذلك اقترح بالمثل وزير الحربية البحث فى أمر (جيش ايطاليا) استعدادا للحملة الجديدة .

وأوضح بونابارت وجهة نظره فى عملية الغزو التى تمنى الاسراع بها ولا حاجته إلى الراحة ولم تخف عليه نيات الرئاسة حيث عينته قائدا عاما عليها ومن الضرورى لنجاح هذه الحملة أن يكون ضباط الاسطول على درجة عاليه من المهارة تحت أمره أمير بحر قادر ذكى وبحارة مدربين على قهر عدو قادر وفى النهاية طلب فتح اعتماد ثلاثين مليونا من الفرنكات وفوق هذا طلب إلى الرئاسة أن تبعث إليه بكافة خرائط بريطانيا المملوكة للجنرال هوش Hoche وبدأ فى إختبار الجنود والضباط وإعداد الاعتمادات المالية

اللازمة لتحرك الجنود نحو الغرب وأمر باجراء تحسينات فى الطرق لهذا الغرض نفسه وكتب للرئاسة يقول أنه بمجرد صدور وتبادل وثائق التصديق على المعاهدة فى راستادت Rastadt سوف تبدأ تحركات الفيالق نحو الغرب والدليل الحاسم على جدية هذا المشروع هو إصدار أوامره إلى الجنرال أندريوسى Andreosy بصنع مدفع من نفس عيار المدافع البريطانية حتى بمجرد نزول قواته على أراضيها أصبحت أهدافها على مرمى قذائفه .

ومن رأيه أن خطة الغزو هذه لايجب أن تسبق أمتلاك مالطة وعهد إلى بوسيلج Poussielgue سكرتير المفوضية الفرنسية بجنوة Genoa ومؤلف كتاب تاريخ ثورة جنوا أن يمهد بلوماسيا لذلك وكان من خيرة الشبان الذين يؤثرهم بحبه . وكانت مهمة بوسليج الظاهرة أن يفحص الحالة الواقعية للتجارة الفرنسية ويقترح طرق تحسينها بصفته مفتشا عاما على موانى الليفانت «الشرق الأدنى» وكانت مهمته الحقيقية غير ذلك طبعا ، وفى اللحظة التى يكون فيها بوسلج مشغولا بخططه كان على برويز تنظيم جزر الأيونيان وتجهيز سفن البندقية الحربية السابقة . وفى ١٤ نوفمبر أخطره بونابارت بأهمية دوره فى الاشتراك فى العملية الكبرى « غزو بريطانيا » كما أخبره بمهمة بوسيلج وبامكان احتلاله مالطة بقوة من الجنود قوامها ٣ آلاف جندى وهى « الغزوة الصغرى » ومع ذلك فقد كان على برويز أن ينتظر صدور أوامر أخرى .

وترك بونابارت ميلان فى ١٧ نوفمبر قاصدا راسدات حيث وصلها فى ٢٥ منه وفى اليوم التالى دعته الرئاسة للحضور إلى باريس للمفاوضة معه بشأن المهمة الوطنية العليا للجمهورية ولتبدى له إعجاب الأمة به فوصل فى ٥ ديسمبر .

أما بخصوص تكوين القوات البحرية التى سوف تشترك فى الحملة المدبرة فقدم وزير البحرية تقريرا عنها فى ١٢ سبتمبر يقول فيه أن تركيز قوات الاسطول بميناء برست Brest سيوفر للجمهورية سبعة وأربعين قطعة شراعية ويجعل لفرنسا التفوق على بريطانيا بواسطة التعاون الاسبانى وإن كافة القطع الفرنسية الحقيقية ستكون فى موانى فرنسا ولم يعد باقيا إلا تسهيل الاعتمادات المالية الضرورية وبناء على ذلك أصدرت الرياسة قانون تجمع الأسطول الفرنسى فى ميناء برست .

ورسمت الخطط الكاملة بين كل من بونابارت ووزير البحرية وكانت تحتوى على ثمانية عمليات بواسطتها تتجمع قطع الاسطول الفرنسى فى البحر الابيض المتوسط والاسطول الاسبانى يحمل ١٥ ألف جندى فى ميناء برست وعلى الجمهورية الباتافية تجهيز المراكب لانزال ١٥ ألف عسكرى على أن تكون سفنها جاهزة للابحار فى ١٥ ابريل كما أن الستة وثلاثين مركب شراعية المتجمعة فى برست تكون معدة للابحار عند نهاية مارس ولم يذكر شيء فى هذه العمليات ينصب على مسألة الهجوم على مالطة (الهجوم الصغير) ويقول جونكيير De La Jonquiere أن ذلك كان راجعا إلى رغبة الرئاسة فى أن لا تزيد الموقف تعقيدا فوق حالته السائدة فى سويسرا وألمانيا وايطاليا ومهما كان السبب فاننا نجد بونابارت عقب وصوله باريس مباشرة يكتب لاخيه الصغير يوسف الذى كان إذ ذاك سفير لفرنسا فى إيطاليا يأمره بمنع بوسيليج من السفر ولم يصل خطاب المنع فى وقته المناسب حيث كان بوسيليج قد وصل إلى فالتا Valetta يوم ٢٤ ديسمبر وبدأ فى تمهيد الارض لمهمتة وقد ركزت الرئاسة كل انتباهها فى موضوع غزو بريطانيا المناسبة تأجيل مشروع مالطة إلا أن هذه الاستعدادات حد من نشاطها وعطلها إلى درجة

كبيرة الأزمات المالية وكانت جيوش الجمهورية فى أوقات الحرب تنفق على نفسها من المناطق التى احتلتهـــا وقد جاء الصلح فقطعت عنهـــا هـذه الموارد وكان لابد من الوصول إلى طريقة يمكن بها تموين هـذه الجيوش وتدبير الأموال اللازمة للغزو المقترح .

وكانت مالية فرنسا غير مليئه ومواردها من الدخل تكاد تكفى حروبها العادية إلا بالكاد وقد ساهم غلاة المتطرفين من وطنى فرنسا فى دفع الهبات أشباعا لرغبتهم فى مقت بريطانيا ، ولكن مفهوما أن هذه الهبات كان اغلبها من الناحية العاطفية فقط وطرحت الحكومة سندات قرض قيمته ٨٠ مليونا بفائدة ٥ ٪ إلا أنه رغم الدعاية القوية لم يبع من الأسهم إلا خمسها فقط وبقيت الدكريتات المقيده للتجارة مع بريطانيا سائدة كما كان الحال فيما سلف إلا أن حالة التزوير والاهمال التى كانت سائدة فى عهد الامبراطورية لاتخلى الحكومة ولا التجار أنفسهم من تعطيل أوامر الحظر.

ومن المنطق أن ننظر إلى تدخل فرنسا فى روما وسويسرا بالنسبة لمصاعبها المالية الراهنة أما تدخلها فى شئون سويسرا كما تقول مدام دى ستيل Stael فكان بناء على مشورة بونابارت حينما لم تقبل سويسرا إمدادها بالقروض المالية لمواجهة اعتمادات الحملة على مصر بصفة قاطعة يماثل ذلك نتـــائج الانقلاب الذى وقع فى هولندا بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٧٩٨ وغير من اتجاهات سياسة جمهورية بتافيا Batavia وهذا الانقلاب الذى دبره وأشرف عليه شارلز دى لاكروا وزير فرنسا المفوض فى لاهاى هو والجنرال جوبيرت Joubert كان من بين أهدافه تقوية الروابط بين الجمهوريتين والوصول إلى ضمان اشتراكها فى غزو بريطانيا.

وكان بونابارت كثير المسئوليات فى أمر تدبير هذه الحمله وأمر المهندس

فورقيت بجمع وسائل النقل وصدرت الأوامر لوزير البحريه بأن يدفع له نصف مليون من جملة الملايين الأربعة التى أعتمدت له بواسطة الرئاسة وقد قام بعمل تفتيش للوقوف بنفسه على شئون الموانى الساحلية فى هلال فبراير وأمر الجنرالين كليبر Kleber وديزيه بتفتيش قسمين من هذا الساحل وكان أولهما مكلفا بالاستيلاء على جزر سنت ماركوف Marcouf فبارح باريس فى ٩ فبراير وعاد فى ٢١ منه بعد أن قام بجولة تفتيشية سريعة زار خلالها أماكن من بينها بولونى وكاليه ودنكرك واستند . ويقول أحد الكتاب أنه سمع بونابارت يقول أن ميدان أوروبا ضيق فى وجهه ويجب على الباحث أن يولى وجهه شطر الشرق أكتسابا للعظمة والقوة وقال أن جولته التفتيشية كانت للتأكد من وجود ضمانات قوية لاتجعل الغزو البريطانى مخاطرة مجهولة العواقب حتى إذا لم يتحقق من نجاحها كان عليه أن ينقل (جيش بريطانيا) إلى (جيش الشرق) ليدخل به مصر ـ وهذا كلام محتمل الوقوع إلا أنه يحتاج إلى سند أقوى من رواية بورين .

ويلاحظ فوق هذا أنه كان هناك ميل للاعتقاد بأن رحلته إلى الشواطىء لم تكن غير تمويه لتضليل بريطانيا عن أتجاهه الصحيح ومن المحتمل أن يكون هذا هو أقرب إلى الواقع ومع هذا فيجب أن نضع أحكامنا على أساس من الحق ودلائل من المستندات التى عاصرت ذلك التاريخ ليكون حكمنا أقرب إلى العدل واليك الشواهد .

نرى بونابارت فى دنكرك يتشاور مع الجنرال كافاريلى Caffarelli وكان قد أمره بملاقاته هناك مع المهندس فورفيت والجنرال أندريوسى لاتخاذ كافة الموارد لاستعمال الميناء فوراً وتجهيزها مع إرسال قوة استطلاع على الساحل البريطانى من راى Rye إلى فولكستون FoLkestone ولتحديد مواقع الدفاع الساحلى هناك

وبطارياته حتى يمكن أسكاتها بسهولة لانزال القوات إلى البر كما أنه أصدر تعليماته للمهندس فورفيت والجنرال أندريوسى للاتفاق مع الحكومة الهولندية باعداد وسائل النقل مع التأكيد عليها بأهمية هذا الغزو بالنسبة لها ثم نراه عند عودته فى مدينة لافير Lafère يصدر أوامره بصنع ماكينات الأنوار الكاشفة لتسهيل عملية إنزال الجنود. ومن النشاط الكلى الذى كان يقوم به كافريللى فى عمله ومن لهجة الخطابات التى كان يرسلها فى هذا الشأن إلى بونابارت حسب رواية لاجونكير التى ملأها بملاحظاته مالا يدع مجالا للشك فى أن بونابارت كان جادا لا هازلا ولا مضللا وأن مهمته كانت أمرا وطنيا خطيرا كذلك علينا أن نذكر أن ثقته بكافريللى التى لاحد لها والذى كان رئيس هيئة أركان حرب بونابارت فى غيبة برتيية Berthtier لا يستدعى أن يكون بونابارت يقصد تضليل صديقه الحميم عن أهدافه الحقيقية ليتركه فى ظلام الحدس والتخمين كذلك لم يكن من أخلاق بونابارت أن يجهد صديقه الجنرال وهو رجل أعرج هزيل فى مهمة ليست واقعيه ـ وهل يمكن أن نفترض أن كافريلى نفسه كان فى المؤامرة السرية عالما بأهدافها وأن ما كان يبذله جاهدا من نصب ومشقة أنما كان تمويها وامعانا فى التضليل؟

فاذا كان هذا هو الواقع فلماذا لم يشر اليه ولو من طرف خفى فيما تركه من مذكرات ويوميات؟ لا فالحق أن هذه الرحلة كانت جدية. وعلينا بعد ذلك أن نستقصى أسباب عدم وقوع غزو بريطانيا والعدول به إلى أحياء آماله فى الشرق.

وكان من العوامل القاطعة أن وصل تقرير بوسيلج عن مهمته فى مالطة فى ظرف ثلاثة أيام من تاريخ عودة بونابارت إلى باريس وقد وصف

هذا المندوب أحوال الجزيرة وقال أن الفرسان الفرنسيين بها ، اتجاهاتهم طيبة ويكونون نصف عدد فرسان الجزيرة جميعا ومع ذلك فليس فى استطاعتهم الانضمام إلى جانب فرنسا فى مشروعها المنتظر ذلك لأن الجزيرة هى المصدر الوحيد لرزقهم فلا يخونونها أما عن الأغنياء المسالطيين والبحارة فهؤلاء كانوا معادين لحكومة مالطة وذلك لأن الأولين منهم محرم عليهم الاشتراك فى شئونها العامة والآخرين وهم البحارة بسبب العداء الخالد مع الكورسيكيين البرابرة - وبعد أن قام بوسيلج بأكثر من ١٢ اجتماع مع ذوى النشاط ومع الوطنيين المتهبين غيرة فى الجزيرة ينصح بعدم إضاعة لحظة واحدة فى محاولة ضم الجزيرة على شرط أن لا تأمل الرئاسة فى هذا المجهود فى شىء غير حياد الملطيين الكريم - وبذلك كان اقتراح بوسيلج يجمع بين الدبلوماسية والقوة الحربية وكان فى مقدور الرئاسة أن توعز إلى محكمة مدريد بمصادرة أملاك الفرسان فى أسبانيا مثلا أو أن تستدرج البابا لالغاء نظامهم كلية وهو أمر فى صالح الحكومات كلها أو لتتفاوض مع هومبش لتسليم مالطه لهم لقاء مبلغ من المال أو لقاء تنصيبه ملكا مدى الحياة على جزيرة صغيرة فى البحر المتوسط .

والسبب الثانى فى العدول عن غزو بريطانيا هو مارآه الأميرال برويز من نقص السفن وعدم انتظامها وعجزها عن الاشتراك فى عمليات غزو مالطة أو فى الابحار إلى ميناء برست أستعدادا لغزو بريطانيا .

وفى ١٠ يناير لما رأى الموقف يزداد تعقدا وسوءاً أعلن وزير البحرية تصميمه على العودة إلى طولون إذا لم تتحسن شئونه وأبلغ الوزير ذلك للرئاسة فى ١٠ فبراير مخافة من عدم تمكن فيلق برويز من الانضمام إلى بقية القوات البحرية فى برست قبل مضى عدة شهور وأقترح أستدعاءه إلى ورش الترسانة بطولون

للعمره وقد تصدق على ذلك إلا أن برويز لم ينتظر بل ترك كورفو فى ٢٤ فبراير

وكان الغزو فى مثل هذه الأحوال غير عملى فعلا إلا أن برويز ما كان فى قدرته الامتناع وعلى كل حال فنحن على يقين من أمر واحد فقط ـ لقد بطل قيامه بدور « الخادم المطيع » للرئاسة ويلقى الضوء على هذا ما كتبه سوريل Sorel عن حديث جرى بين بونابارت وبين ميوت Miot أثناء توليه حماية ايطاليا حيث قال إن العمل الذى قمت به إلى اليوم ليس شيئا مطلقا وأنا لازلت فى أول الشوط الذى قدر على أن أقطعه ـ هل تظن أنى أنتصر على إيطاليا لمجرد إرضاء حثالة المحامين الذين تتكون منهم الرئاسة من أمثال كارنو Carnot وباراس ؟ أى فكرة هذه ياترى. أجمهورية من ثلاثين مليونا من الأنفس كلها من طراز هذه النقائص والعيوب ! كيف يكون ذلك ممكنا دع الرئاسه تستولى على القيادة منى وسوف يرون من السيد المطاع ـ ولقد قال لنفس هذا الرجل وهو فى طريقه إلى راستادت مايلى :

« أما عن نفسى ياعزيزى ميوت فانى أخبرك أنه لم تعد الطـــاعة فى أستطاعتى ولقد ذقت القيادة ولم يعد فى طوقى أن أتركها وعولت على ذلك فاذا لم أكن سيدا مطاعا فعلى مغادرة باريس ».

لقد حاول أن يكون السيد المطاع واستغل كما يشكو منه باراس فى مذكراته ، كل وظائف القائد الأعلى ويمكن تتبع قوة نفوذه فى شتى الحوادث السياسية كمسألة التدخل فى شئون سويسرا مثلا وروما وانقلاب هولندا وحتى فى الشئون الشخصية كان له نصيب فلقد عين برنادوت Bernadotte فى وظيفة سفير لدى النمسا بدلا من تولى القيادة فى إيطاليا ذلك لأن بونابارت رأى بعين الحذر والحكمة إبعاد هذا الجندى الطموح عن ميادين الحروب وتحويله إلى السلك الدبلوماسى من ناحية ومن الاخرى لانه كان يود أن

تبقى بين يديه سفينة الشئون الايطالية بلا منازع وبالاختصار كانت الرئاسة بغيره لا تقدر على شيء كما يشير باراس إلى ذلك فى مذكراته ومع ذلك فلم تكن له صفة رسمية تتيح له هذا النفوذ الواسع ولقد فكر فى الدخول عضوا فى الرئاسة إلا أنه كان دون السن القانونى ورفض طلبه وقد كان حليفا مع أمثال تاليران وتاليان Tallien وأضرابهما .

وكانت الجملة الختامية من خطبته التى القاها فى الاحتفال الذى أقامته له الرئاسة تشريفا وتكريما هى « عندما يتحقق لفرنسا عزها ورفاهيتها على أقوم السبل فلسوف تكون أوروبا كلها حرة مطلقة السراح » . وبذلك كشف عن عدم موافقته على الدستور المهيأ للسنة الثالثة . ويلوح أنه جاهد كثيرا لاسقاط ذلك الدستور الذى نص فى أحد مواده على أن لا يعين المديرون قبل سن الأربعين ولقد تبين له أن (الثمر لم ينضج بعد) ولقد ذكر فى ليلة لباراس أنه لو شاء لعينه الايطاليون ملكا عليهم فحذره ذلك المدير أن لا يعير التفاتا لمثل ذلك الأمر قائلا له لو أن « الرئاسة أمرت بارسالك فى الغد إلى أحد الأديرة فلن تجد أربعة أشخاص يمكنهم معارضة هذا الأمر » ولقد رأى أن المديرين لم يكونوا محبوبين إلا أنه فى الوقت نفسه كان ضد رأى الجمهور فى أن يتولى جنرال مكان المجلس الوطنى المدنى

ولقد كان على ثقة أنه بدون جيشه لا يغنى فتيلا كما قال كارنو عنه وهو فى منفاه .

وبدأ اليعاقبة فى مهاجمة فاتح أيطاليا علنا وكان بونابارت رغم كل هذا الاستفزاز واعيا إلى عدم ثبات مركزه وقال لسكرتيره بوريين (لشد ما تنسى الأمور سراعا فى باريس وأنى لو بقيت طويلا خامل الذكر لكنت قد أنتهيت ذلك لأن فى هذا الصراع تطغى سمعة هذا على ذاك ولو أنى لم أقف على المسرح كل يوم مرات فانى كنت حقيقا بألا أذكر قط ولقد كان

من رأى بوريين أن ازدحام الجماهير للحظوة به قد ملأه غرورا لكنه يقول أن هذه الجماهير تتكأكأ على أن ترانى على المشنقة أو فى طريقى اليها . ولقد ذكر ثيبودو Thibaudeau أنه كان هناك تآمر على حياته .

ولقد شعر بضرورة المحافظة على عبقريته وانتصاراته وعلى ذلك فكان عليه أن يجد محيطا جديدا ليبدء نشاط جديد وفى ذلك الوقت كان المشروع المصرى الذى كان أحد التقاليد الدبلوماسية الفرنسية الخالدة قد بدأ يظهر شكله الرسمى والفضل فى ذلك لتيران الذى عين وزيرا للخارجية فى ١٦ يوليو سنة ١٧٩٧ بواسطة مدام دى ستيل التى كانت ترغب ومعها كل الشرفاء من فرنسا فى أن يسود فرنسا السلم فى علاقاتها مع دول أوروبا وتهادن الاحزاب فى فرنسا ومثله كميرابو تبنى مشروع إلغاء الامتيازات الفردية أو الشركات وتمهيد الجو لسيادة الامة وراى بعين ساهرة أن الثورة القادمة هى فى تصنيع البلاد .

وكانت إحدى وسائل المحافظة على السلم وجوب تقسيم الامبراطورية التركية التى حاولها مرارا ، وكانت مصر هى نصيب فرنسا من الغنيمة وإذا دانت هذه الدولة كان لفرنسا حرية الاقتراح على الامبراطوريتين والنمسا وروسيا ، للاتحاد معها فى تقسيم تركيا فاذا خالفته هاتان الحكومتان كانت مصر هى المساومة التى يجبر عليها الباب العالى للدخول فى تحالف مع فرنسا إلا أنه كيف يمكن بعد أن اعتدت فرنسا إعتداء من غير مبرر على مصر أن يحالفها الباب العالى؟ وكان رد تاليران على هذا الاحتجاج الظاهر أن السلطان لا يملك إلا سرابا من سلطانه فى مصر .

ولما رأى أن توجيهاته السلمية يسفه الرأى فيها المدير ريوبل Rewbell سعى إلى تثبيط الهمة فى مفاوضات ليل لصرف نظر الرئاسة عن غزو بريطانيا وتوجيهها إلى غزو مصر مدللا على هذا فى لباقة ودهاء بأنها ستكون الضربة

القاصمة للتجارة البريطانية .

لذلك ، تحين أول الفرص للتوصية على المشروع المصرى لدى الرئاسة ولما مات القنصل الفرنسى فى الاستانة أقنع الرئاسة بفساد الامبراطورية التركية وبمقدار الكسب الذى يعود على جمهورية فرنسا من وراء مصر وكريت وليمنوس وقدم تقريرا مستوفيا جاء فيه .

« حيث أن مصر كانت إحدى مقاطعات الامبراطورية الرومانية وجب أن تعود إلى ملكية فرنسا وأن سلطان الباب العالى على هذه البلاد كان أسميا كما أن سوء معاملة المماليك للتجارة الفرنسية نزولا على المؤامرات البريطانية فى ذلك تستدعى الأخذ بالثأر بشدة ولسوف تستفيد الجمهورية الكثير من هذه المستعمرة الجديدة وسيكون غزوها سهلا ميسراً لأن بريطانيا سوف تكون إذ ذاك فى شغل شاغل بأمر الدفاع عن أراضيها وسيكون الباب العالى بفضل الجهود الدبلوماسية الماهرة ساكنالا يأتى بحراك ولن تقدر روسيا ولا النمسا بعد فصلهما عن بولندا أن تبديا حراكا فى ذلك وليس للمماليك من قوة غير ثمانية آلاف فارس لايعلمون شيئاعن طرق الحروب الحديثة رغم شجاعتهم وإذا أعطى المصريون سلاحا وقفوا به مع فرنسا فى وجوه ظالميهم وقال ولو أن قوة الحملة يكفيها من ١٢ الف إلى ١٥ الف رجل فان من ٢٠ إلى ٢٥ الف جندى وخمس سفن شراعية كبيره وستة فرقاطات تصبح لازمة وإذا شاءت الرئاسة أن تخرج الانكليز من الهند يجب أن تكون حملة الغزو من ٣٥ الف رجل ترسل السفن اللازمة لنقلهم من جزيرة موريتوس فى البحر الاحمر إلى السويس أما فيما يختص بالقيادة العليا فقد اقترح تاليران أن تكون من إثنين أو ثلاثة ضباط ذوى خبرة وعقل ولهم خبرة بشئون مصر مادام أن العدو تنقصة المؤهلات الحربيه . »

وهذه المذكرة تعتبر مبدأ الحلف بين تاليران وبونابارت وفى الحق أن هذا التحالف كان قائما بينهما إلا أن الشواهد تدل على أن الأخير لم يطلع على هذه الوثيقة إلا بعد عودته من مصر سنة ١٧٩٩ .

وترتبط هذه المذكرة بين تقليد من تقاليد الدبلوماسية الفرنسية وهى احتلال مصر والتدخل فى شئون الهند مؤكدة أن الخطوة الاولى كفيلة باحراز الخطوة الثانية.

وفى ٢٣ فبراير كتب بونابارت مطولا للرئاسة بقوله « إذا أمكن تدبير المال وتجهيز سفن الاسطول ومايتبعه من قطع وفتح الاعتمادات المالية لمواجهة النفقات الباهظة التى تستدعيها الحملة وتركيز سفن المدفعية فى دنكرك قبل أول مارس كان لى أن أقطع بأن الحمله الانكليزية لازالت امرا ممكنا فاذا لم يمكن القيام بهذا كله كان لابد من التفكير فى طريقة أخرى هى احتلال هانوفر وهامبورج أو العودة إلى الحملة المصرية واذا لم يتحقق أمر من هذا كله كان على الرئاسة أن تسعى إلى الصلح مع بريطانيا » .

أما من ناحية الرئاسة فقد كان تصميم المشروع يهمها الاخذ به حيث لم تعارض آراء نابليون لامن حيث خطر البحر ولامن أن الدولة المعنية بالغزو دولة بعيدة فى أراضى مجهولة ولا بتضحيه أكبر عدد من أحسن أسطول لاتملك الجمهورية سواه ولا باربعين الف رجل هم خيرة جنودها البواسل فى لعبة مقامر ـ كل هذا لايتعادل فى التقدير مع ماسوف يعود على فرنسا من حيث غزوها بلاد كانت موطنا للنسر الرومانى وسيكون للغزو أثر فى دهشة العالم كله واحلال النقمة ببريطانيا وفوق ذلك كله سيكون الغزو إحدى وسائل الرئاسة للتخلص من نابليون وأطماعه التى لاحصر لها ومن طغيان نفوذه وقوة شخصيته .

الفصل الثانى

الاحتلال البريطانى الاول

١٨٠١ — ١٨٠٣

كان من أثر نجاح السياسة البريطانية أن ضل كتاب أوروبا الحقيقة لاعتقادهم أنها بالضرورة سياسة محافظة فى اتجاهاتها وأن المرء ليذهب بحثه وتنقيبه عبثا فى سبيل العثور على مشاريع توسع لها أو استعمار ذلك لأن رواد هذا المضمار الأوائل كانوا فرنسيين لأنهم فتحوا الأبواب نحو الطموح وحذا البريطانيون فى بدأ الأمر حذوهم فى كثير من الحرص والحذر .لكنهم مالبثوا أن ساروا قدما إلى نهاية شوطه . وإذا ذكرنا قادة فرنسا من الرعيل الاول الذين حملوا الراية وقويت شوكة أساطيلهم ورفعت راية بلادهم على كثير من البطاح كانوا من أمثال دوبليكس Dupleix مونتكالم Montcalm ونابليون .

وليس فى الامكان وجود دليل أقوى فى رسم هذا الجانب من سياسة بريطانيا من امتناعها عن عقد تحالف تركى بريطانى تنشأ عنه امتيازات تجارية شتى تعود على شركة الليفانت « الشرق الأدنى » حتى أن اللورد الجين Elgin سفير بريطانيا فى الاستانة والذى كان يتقاضى بعض الرواتب من مالية هذه الشركة أمتنع عن البحث عن أسواق تجارية لبلاده سواء فى البحر الاحمر أو البحر الاسود وفى الحق لم تشتد مطالبة بريطانيا فى الاذن لها بحرية الملاحة فى البحر الاخير

إلا بعد أن رأت فرنسا مؤخرا أنها قد كسبت هذا الحق بموجب معاهدة مع تركيا سنة ١٨٠٢ وكانت السياسة التى تتصف ببعد النظر التى رسمها ولسلى Wellesley هى اقامة علاقات ودية مع شاه العجم وأمام موسكات Muscat وشيوخ العرب إلا أن هذه السياسة لقيت معارضة قوية من مديرى شركة الليفانت على أساس أن هـذه السياسة ربما أدت إلى وقوع ثورات محلية من نتائجها الحتمية وقوع خسائر لاقبل للشركة باحتمالها .

وقد كتب الكابتن بلاتنكت Blankett وهو فى ساحل شرق أفريقيا إلى وندهام Windham يقول « يجب أن لا تكون مصر دولة قوية ولا أن تقع فريسة أيدى نشيطة عاملة » وهذا الوصف يعبر كل التعبير الدقيق عن اتجاه الوزارة البريطانية وكان هناك من الشواهد ما يقطع بأن مصير مصر النهائى كان قد قتل درسا وبحثا قبل إرسال قوة بريطانية لإكراه فرنسا على الخروج منها وكان قرار كل من بت وجرينفيل Grenville ودنداس Dundas كما فهمه اللورد الجين أن رغبة حكومة ملك بريطانيا هى السعى لإعادة مصر إلى الأتراك.

ولم يشذ عن هذا المبدأ أحد إلى أن وصلت الأنبـــاء الأولى بنجاح حملة السير رالف أبركرسى وقد أبدى السفـــير الروسى فى حديث له مع توماس جرنفل أخ اللورد جرنفل الضرورة الملحة فى عدم ترك السواحل المصرية ولما كان اللورد جرنفل وقتئذاك خارج الحكم فقد أوصى سلفه أدنجتون Addington ليحتضن سياسة احتلال الاسكندرية والموانى الأخرى ووافقت الوزارة الجديدة على هذه الخطة مع ملاحظة أن هذا الاحتلال كان مقصوداً لذاته منـــذ البداية .

ومع ذلك فلم يتخذ قرار ما بشأن استقرار أحوال مصر بعد طرد الفرنسيين وكان الدليل الوحيـــد الذى يملكه القائد البريطانى هـــو

خطاب خاص وصله من هسكيسون وقد بعث وزير الخارجية اقتراحات مختلفة إلى ابركرمبي قال أنها وصلت إليه من شخص موثوق بخبرته وكان هسكيسن مؤمنا بأن مجرد تحالف المماليك مع فرنسا أو مجرد وقوفهم على الحياد يخلق المتاعب في وجه هذه الحملة وكان يخشى في الوقت نفسه من أن الدخول معهم نفسه في أي اتفاق خليق ببعث روح الغيرة في نفوس الأتراك وحلفاء بريطانيا على السواء لذلك كان ما أوصى به هو الحذر والادارة الحسنة وكان منطقيا في الوقت نفسه - بعد أن أعلن الاتراك في حماقة وسوء تصرف أنهم عاملين على محق قوة المماليك - أن يتطوع هؤلاء بالعمل ضد فرنسا وكان من المحتمل وقتذاك أن يقف الأقباط واليونانيون وجماهير الشعب في صف البكوات ضد الباب العالى وكان من المحقق الذى لا يأتيه الريب من خلاف أنه لن يوجد من يعلق أى أمل في وعود تصدر من الصدر الاعظم بعد « هذه الخيانة التركية » حتى تقوم بريطانيا مؤكدة أن العدل سائر مجراه . فهل كانت بريطانيا مستعدة لإصدار هذا التوكيد؟ وقال هسكيسن أن الموقف كان حرجا لذلك كان على القائد ابركرمبي أن يحصل على أكبر قسط من الاخبار من السير سدنى سميث Sidney Smirh الذى لو تمكن من الحصول على موافقة الصدر الاعظم على ابعاد المماليك عن فرنسا فان الامريكون حسنا وإذا استمر الاتراك في عنادهم وعماهم ولم يفعلوا كان ذلك أدعى إلى عدم نجاح الحملة من جراء جهلهم هم ومستشاريهم وتكون إذ ذاك قد أنقذت تركيا نفسها رغم أنفها

يلقى هذا الخطاب ضوءا على أن بريطانيا لم تكن تجهل الامر وكان قرار الباب العالى بالقضاء على قوة المماليك قد أبلغ إلى كل من اللورد الجين والمسيو تمارا Tamara القائم بالأعمال الرومى في الاستانة وقد وصف الجنرال كوهلر

Koehler الملحق العسكرى بتركيا العلاقات المضطربة فى محيط الصدر الاعظم مع البكوات .

ولقد كتب ابركرمبي قبل أن يضع قدميه على ثرى مصر إلى مراد بك الذى كان قد تصالح مع فرنسا خطابا يؤكد له فيه صداقته دون أن يشير إلى وعد معين وكانت مهمة سدنى سمث الاساسية منذعام ١٨٠٠ هى العمل على توطيد العلاقات الحسنة مع البكوات فى مصر وسوريا وكان وكلاؤه فى ذلك الأمر النمسوى هامر وسكرتيره الخاص كيث وكان نشاطهما مصدر أهانة للباب العالى فنفى هامر بأمر القائد العام واعيد سدنى سمث إلى باخرته غير أن اللورد الجين مازال يستدرج الباب العالى حتى أصدر تصريحا قال فيه أنه تناسى الماضى وأنه سوف يكافىء المستقيم وكان يمكن أن ينزل هذا التصريح بردا وسلاما على مراد وكان موقفه عسيرا إلا أنه كان يتمنى أن يستعيد نفوذه لكنه كان متعبا من الحروب مع تحققه من انتصار اعداء فرنسا وكان يخشى أن يغدق الأتراك من نعمتهم ورضاهم على منافسة ابراهيم الذى لبث معهم منذ سنة ١٧٩٨ وكان أكبر مايخشاه أن ينافقوا الإثنين معا حتى يمكنهم الانتقام لما أتياه من العصيان والاهانة والتمرد ولقد قال « أن السهم الذى أصاب النسر فى مقتل كان سهما أتخذ من ريش النسر نفسه »

ومع ذلك فان التوكيدات التى تلقاها من الانكليز جعلته مصمما على أن ينحاز إلى صفوفهم ضد فرنسا وكانت نيته كما ذكر الألفى هى إقتراح العودة بالأمور إلى ما كانت عليه عام ١٧٩٨ حيث الزم البكوات بأن يدفعوا جزية سنوية إلى الباب العالى مقدارها ١٢٠٠ كيس علاوة عن ٣٠ الف كيس لتكاليف الحرب تدفع على ستة أقساط متساوية كل

سنة) وكان على بريطانيا أن تضمن السـداد على شرط امتلاك موانى الإسكندرية ورشيد ودمياط . وكان مراد فى الواقع يتحرك نحو مصدر العمليات عندما مات بالطاعون وكان خليفته تامبورجى Tambourdji محاربا صنديداً لكن تنقصه حكمة سلفه فأرسل رسولا فى الخفاء ليتأكد من صدق وعود بريطانيا إلى السيرجون هاتشنسن Hutchinson وانضم إلى الجيش البريطانى فى ١٥ مايو سنة ١٨٠١

ومن المهم أن ندخل مباشرة فى الدوافع التى دفعت هتشنسون لتوضيح طبيعة الأعمال التى تعهد بها وباشرها فقد قام مؤخرا بتصحيح مركزه من الناحية العسكرية إلا أن تصرفاته السابقة دلت على أنه كان يسبق الزمن لانه حاول أن يجعل شئون مصر تستقر فى المستقبل لذلك وقبل أن يبرح معسكره فى الاسكندرية متجها إلى القاهرة كتب إلى دنداس يبلغه أنه يشك فى ميول مراد وأنه لايزال حليف فرنسا وعدو تركيا رغم الخطاب الذى بعث به إلى قبطان باشا يعتذر إليه فيه ويطلب الصفح واستمر هتشنسون فى تدوين ملاحظاته عن حالة الأتراك المتأخرة وسقوط امبراطوريتهم وأن مصر لن تصبح من أملاكهم بل سوف تكون من نصيب إحدى حكومات أوروبا .

ولقد شرح بالتفصيل هذه الحال فى كتاب إلى اللورد الجين يقول فيه «إن الأتراك فى يومهم الراهن قد أحوجهم المال وعزت عليهم مقومات الحياة وحرموا من كل مصادر النعمة والثراء لايبعد عليهم السرقة أو الاغتصاب كلما وجدوا إلى ذلك سبيلا فاذا تدخل فى شئونهم حلت عليه نقمة عدائهم وإذا انحاز إلى جانبهم تخلت عنه صداقة الأهلين » وكان حكم السلاطين منذ أيام سليم حكما إسميا فقط وفى مقدور بريطانيا إذا

ذاك أن تعطيه مصر لقمة سائغة مريئة لم يذق حلاوتها من قبل إلا أن هذا العمل يأتى من ورائه تقوية تركيا وكانت المشكلة احتمال تقدم حكومة أوروبية أخرى مثل فرنسا مثلا لاحتلال مصر كما حصل عام ١٧٩٨ وكيف يفادى الخطر ؟ هل تحتل الاسكندرية ؟ وكان هتشنسون يعارض فى ذلك لأن هذا الاحتلال لابد من اجرائه بقوة تتراوح بين ٧ أو ٨ آلاف جندى هذا من ناحية ومن الناحية الأخرى كان لابد لهذه القوة من ضرورة الارتكاز على قوات داخلية فى البلاد وعلى منافذ نهر النيل كدمياط ورشيد مثلا وهذه بدورها ستكون فى حاجة إلى قوات أخرى لهذه المشاكل مجتمعة خشيت بريطانيا أن تخفق فى الوصول إلى حل لها مع الباب العالى الذى ربما لجأ إلى صداقة فرنسا كعادته . وكان القائد البريطانى شديد الاقتناع بأن تركيا لايمكنها الدفاع عن مصر ضد الاحتلال الفرنسى وهو لايرى من المناسب وضع هذا العبء على عاتق بلاده وكان الحل الأوحد هو أن يعهد بأمر الدفاع إلى المماليك .

وإذا صدق هتشنسون فيما قاله فانه لم يدخل مع المماليك فى نقاش من هذا القبيل وذلك لأنهم لايدركونه إدراكا معقولا وكانت كل اهوائهم وآمالهم تنحصر فى حماية أرواحهم وتأمين أملاكهم بضمان حكومة بريطانيا ومع هذا فقد جاء فى الخطاب الذى أرسله إليهم بتاريخ ٥ مايو سنة ١٨٠١ مايأتى « لقد كان هدفنا من الحضور إليكم هو طرد المغتصبين الفرنسيين الذين قلبوا النظم وأفسدوا أحوال البلاد » وقد فهم المماليك من هذه الوعود البريطانية أنهم على استعداد لتعويض خسائر المماليك وتعويضهم الكامل عما أغتصب من أملاكهم واستعادة نفوذهم فى البلاد واعتبروا أن هذا الخطاب هو « ميثاقهم »

ولم تنفذ هـــذه الوعود فوراً ولم يسمح وقت هتشنسون إلا بإجراء محادثات قصيرة مع قبطان باشا Capitan Pasha وبعد الاستسلام فى مدينة القاهرة نشط المماليك للحرب على أساس سوء نية الأتراك نحوهم وقابل القائد البريطانى قبطان باشا الذى قدم إليه تفسيرا مقنعـا عن المـوقف وفى مساء ٩ يوليو سنة ١٨٠١ رفع الأمر للصدر الأعظم وأبدى رضاه العـام واعـداً أن يعيد المماليك إلى قراهم وأملاكهم ووافق قبطان باشا على أراء زملائه من المماليك وأضاف عليها أن هتشنسون يمثل شرف حكومته إلا أن هـــذه الوعود للأسف الشديد تبين ضدها نحو المماليك على خط مستقيم وبدأوا يشعرون باعمال العنف الموجه اليهم فقرروا أن لم يأخـذ العدل مجراه فى قضيتهم فانهم سوف ينسحبون إلى الوجه القبلى وكان من الضرورى القضـــاء على هذه المحاولة ذلك لأن منو Menou كان لايزال قابضـا على زمام الأمر بالإسكندرية وكانت الامدادات الفرنسيه يتوقع وصولها بين آن وآخر وبناء على ذلك صمم القائد البريطانى على التدخـل لاقناع تركيا بأنه ليس العوبة بين يديها .

وأن ماتم بينه وبين بريطانيا فى هذا الصدد لايعرف عنه شيء واضح وقد ذكر الكلونيل أنستروثر Anstruther أن خطة هتشنسون كانت فى النقط الآتية : —

أولا — يحتل الاتراك مدينة الاسكندرية ورشيد ودمياط وتـكون لهم حامية فى القلعة بالقاهرة . .

ثانيا — يعين الباشا حسب السوابق المتبعة بواسطة الباب العالى وهو الذى سوف يفصل فى الخصومات التى تقوم فيما بينهم ويعين فى الوظائف الشاغرة ويكون مسؤلا عن حكم البلاد .

ثالثا — تجمع أموال المـــيرى (ضرائب الأطيان) ولا يخصم منها شىء للمحصل التركى .

رابعا — يكون للمماليك حق التصرف فى أملاكهم ماعدا مايختص بقيم الإيجارات التى يجب فرضها على المزارعين ويحق لهم الاحتفاظ بحراس لحماية هذه الأملاك .

ولقد قبل المماليك بعد قليل من التردد هذه الشروط ووافق الأتراك عليها بعد تردد كذلك ولم يكن لقبطان باشا نصيب فى هذا الأمر

وكان من الواضح أن الاتراك لن ينفذوا شيئا من هذه الشروط التى خيل للناس أنهم قبلوها مبدئيا .

وأصبح الجو لايصلح لتنفيذ الأغراض التى كانت قد نضجت فى لندن وكان القائد البريطانى هو الذى يمثل وزارة بريطانيا فى مصر ولم تكن الحال تدعو إلى الاسراع فى أصدار تصريح قاطع . وقد أوفد المستر موريير Morier أحـــد موظفى سفارة انكلترا فى الاستانة إلى مصر بقصد الحصول على معلومات دقيقة وافيه عن الموقف وما يراه بشأنه وقد وضع تقريرا مفصلا عن أبحاثه بمذكرة مؤرخة فى ٧ يوليو سنة ١٩٠٨ وكان السؤال هو « هل تعاد مصر إلى تركيا بحق سيادتها الأسمية عليها أو إلى المماليك بحق الفتح ؟ ولم يكن فى كلا الأمرين ما يريح ذلك لان كلا الطرفين عاجز عن الدفاع عن البلاد ولم يكن اخفاق فرنسا إلا بسبب عدم توفيقها بين الوسائل التى أستخدمتها وبين أهمية المشروع .وكان من رأى (موريير) أن الحل الوحيد لايعدو أمورا ثلاثة ـ أولاها الإحتلال البريطانى الصريح وبموجبه يسهل على بريطانيا فى رأى مقدم التقرير الحصول على ضمانات مرور التجارة من تركيا أو قيام تحالف بريطانى تركى وكان

الأمر الثانى هو السير على نفس السياسة التى أتخذتها فرنسا فى احتـــلال البلاد عسكريا مع بقاء السيادة للباب العالى حتى مع استمرار دفع الجزية وكان من جراء الأخذ بهذا المبدأ السياسى الحازم هو مداومة استخدام أشهر المماليك فى وظائف الحكومة موالين لبريطانيا وكانت النية وقتئـــذ هى قابليتهم للنقل من مركز إلى آخر وقبولهم الخضوع لمفتش بريطانى . ومن نتائج هذه السياسة هو البعد عن فكرة الغزو وتجنب كراهية الأهالى لهذا النوع من الحكم قبل أن يتذوقوا حلاوة العدل و النظام فى حكومة جديدة وكان يخشى أن تتحالف كل من روسيـــا وفرنسا بقصد عرقلة هذا المسعى وكان الأمر الأخير الممكن أتباعه هو أتلاف البلاد بطريق الفيضان ومن الانصاف لكاتب التقرير أن نذكر أنه حذر بلاده من أن تلجـــأ إلى الطريق الأخير حتى لاتسود صحائف تاريخها بهذا العمـــل المشين وكان يحزن موريير أن يجد المشكلة قد استعصت على الحل ـ ولم تأخذ الوزارة بأحد اقتراحاته الثلاث واخطرت وزيرها اللورد الجين بأن تكون سياستة أن يكون وسيطا بين شتى الأطراف ويأتى بعد ذلك تقرير دوفرين Dufferin سنة ١٨٨٣ وبالمقارنة السريعة بين هذين التقريرين يرى الفارق الهائل بين مجريات الحوادث فى مسرح السياسة فيما بين سنة ١٨٠١ و سنة ١٨٨٣ ففى هذه الفترة كان الولاة على مصر قد قويت شوكتهم وقضوا على نفوذ الأتراك وجمعوا شتات الأهلين فى أمة موحدة وجذبوا أنظار العالم إلى مصر وكان هدف بريطانيا من أول احتلال لها هو أن يكون لوجودهم بها ضرورة قائمة أما فى الفترة الثانية سنة ١٨٨٣ فقد كان احتلالها لمصر قد بدأ يسير على منهج مدروس .

ولخص وزراء بريطانيا الأحوال فى مصر على الصورة الآتية ـ قبيل

عام ١٧٩٨ كانت سيادة تركيا على مصر أسميه وفى يد المماليك السيادة الفعلية وفقر الاهالى المدقع ولو بقى الفرنسيون بها لامكنهم القيام بثورة إجتماعية يصح كذلك أن يقـوم بها البريطانيون، وكان من جراء انسحاب جنود انكلترا أن عاد الظلم والاضطهاد وحتى يمكن منـع الشر قرر الباب العـالى أن تضطلع بريطانيا بجزء من هـذا الامر — :

أولا — تؤمن حقوق وامتيازات وأمـلاك المماليك على أن تحدد طبيعة الاعمـال العسكرية ومدى ألزامهم بالقيـام بها ومايترتب عليها ومالهم من حقوق.

ثانيا ـ تشرع القوانين لحماية دخل الدولة من كافة الموارد على أن تنظم طرق الجباية ويمسك حسابها نظاميا ويعاقب الجباة بأقصى أنواع العقوبة لو حصلوا أزيد من المفروض.

ثالثا — يحدد جزء من المدخل لمواجهة تكاليف القـوة الحربية التى سوف يدير أمرها ضباط إنكلترا.

رابعا — تبقى القوات النظامية الحالية فى الجيش وتكون نواة له

خامسا — تكمل طبقـات المقترعين للجيش من المصريين والالبانيين وبعض افراد المستعمرات الاوروبية الخاضعة لنفوذ الباب العالى.

سادسا ـ توكل القيادة العليا أن أمكن لضابط بريطانى ولا يتم صرف شيء من اعتمادات انشاء هذا الجيش إلا بأمره.

سابعا — على القائد أن يقدم التحيـات والاحترام الـلازم لمندوب الباب العالى بمصر ويراعى ملاحظاته فى كل مايتعلق بامتيازات المماليك وحقوق الاهالى المعترف بها وفى جباية وصرف الاعتمادات المالية الحربية

ثامنا ـــ حق الترقية والادارة العسكرية موكول إليه إطلاقا .

تاسعا ـــ طوال مدة استمرار قيام الحرب تتكون حامية الاسكندرية من قوات تابعة لبريطانيا على أن تصرف مرتباتها من إعتمادات القوة المصرية ولم يكن أعدل ولا أقوم من هذه الحلول غير أنه لم يكتب لها التنفيذ لاختلاف وجهات النظر المتعددة بشأنها اختلافا أدى إلى وأدها وعلى عاتق سفير بريطانيا فى الاستانة يقع قسط كبير من هذه المسئولية ذلك لان اللورد الجين كان رجلا بالغ الحذر هياب حتى أن رئيس وزراء بريطانيا Pitt وصفه بأنه السفير الذى يتردد عن ذكر مايعرفه من الاراء لرئيسه أو لاقرب الناس إليه . وكان الباب العالى لايهابه ولا يثق فيه لانه لم يكن حازما فى التبليـــغ ولا الرأى . وفى مستهل فبراير من عام ١٨٠١ رأى أن تركيا غير جادة فيما أنتوته بالنسبة لمصر ودفـــع بعض التعويض الذى تستحقه بريطانيا وفى الأيام الأولى من يونيو فى ذلك العام قبل أن تعرف العـــلاقات التى قامت بين هتشنسون وبين المماليك عقد مؤتمر بين اللورد الجين وبين سعادة الريس افندى رئيس الوزارة التركية عن شئون مصر طلب فيه شروع بريطانيا فى احتلال مصر وفرح الجين لذلك حيث جاء الطلب من ناحية تركيا ووعد بأن يعطى تعليمات لهتشنسون ترضى الباب العالى ونصح بأن تفصل مصلحة العدل ومصلحة تحصيل الضرائب بعيدا عن الادارة العسكرية وإعادة تقسيم القطر إلى مديريات صغيرة وتقوية الجيش وتحديد المرتبات ومنح المماليك أراضى تقع بعد مديرية جرجا فى الوجـــه القبـــلى وأرسل سكرتيره هاملتون إلى مصر لكنه أخفق فى الوصول إلى اجراء عملى وناقش الوزراء الأتراك خروج هتشنسون على رغبات حكومته بشأن شروعه فى إعادة إمتيـــاز المماليك ووضعوا

عدة اقتراحات للأخذ بها منها اقتراح قيام كل مملوك أو كاشف بتحصيل إيجاراته بنفسه وأن يغادروا مدينة القاهرة ولو إلى أى دولة من دول تركيا خلاف مصر على اعتبارهم قوة حربية محترمة فى خدمة الباب العالى وكان من رأى الجين أنه يزور مصر بنفسه لتسوية المشكلة فى مكانها والحقيقة أنه كان شغوفا بجمع الآثار والعاديات أرضاء لهوايته الشخصية ووافق الأتراك هم والمستر تمارا المبعوث الروسى على ذلك ورجا السفير اخطار عائلته إذا وقعت له حوادث أنها كانت أثناء وبسبب تأدية أعماله الرسمية وما زال يؤجل سفره يوما بعد آخر حتى وجد أن تأجيل الرحلة أمر تستدعيه دواعى الصلح المنفرد بين بلاده وبين فرنسا

ولقد زاد الامر تعقيدا شدة التنافس بين الصدر الاعظم وبين قبطان باشا من ناحية أن كليهما يود الظهور أمام الباب العالى بمظهر المخلص المتفانى فى خدمة البلاد وكان من الناحية الاخرى الإختلاف والتطاحن على أشده بين المماليك الجهلاء حيث كان بعضهم يقوم كالمتسولة أمام أبواب قصر الصدر الاعظم وبعضهم ينوه بصداقة الاتراك والإنكليز والكثير منهم يتعاون فى اخلاص مع فرنسا وكان أعقلهم هو الالفى بك لانه نصحهم بترك القاهرة وأن يكونوا فى حماية الإنكليز لكنهم رفضوا رغم أن الالفى أوضح لهم أن الباب العالى نفسه وضع نفسه فى رعايتها وما يزال يلح على الصدر الأعظم حتى وافق على أن يقوم إلى الوجه القبلى لتحصيل أمواله وحصر أملاك رعاياه الذين ذهبوا ضحية انتشار مرض الطاعون وهناك أحكم خطته وانتظر ماتأتى به الأيام .

وكان جليا توقع حدوث الإنفجار فى أى وقت لم يتنبأ أحد به وحذر هتشنسون المماليك من الدخول أو الإقتراب من أى سفينة تركية إلا أن

الغيرة والحسد أعمياهم عن هوة الموت وفى الدعوة التى وجهت اليهم من قبطان باشا كان أسرعهم ذهاباً إلى الاسكندرية مراد بك وكان الجنرال بايرد الأنكليزى قائد القوات الهندية قد اتخذ بعض اجراءات لحمايتهم وفى ٢٢ أكتوبر ركبوا ظهر يختين إلا أن قبطان باشا بدعوى مهمه لم تكن فى الحسبان تركهم على ظهر اليخت وفى لمحة عين أتجهت الزوارق نحو سفينة مدفعية أطلق رجالها النار عليهم فقتلوا خمسة منهم حتى قبل أن يستعد أحدهم لامتشاق حسامه وقبض على الباقين واعتقد هتشنسون أن الحادث مدبر بدليل إعدام البحارة اليونانيين الذين أطلقوا النار فلم يقضوا عليهم جميعا وهرب اليونانيون ملتجئين إلى الأسطول البريطانى مقسمين على الكتاب المقدس أنه قيل لهم أن الذى بدأ بالعدوان هم المماليك قبل استعدادهم للدفاع وأنكر قبطان باشا مؤامرته فى القبض على المماليك من تلقاء نفسه بل تنفيذا لأمر الصدر الأعظم بغرض أرسالهم إلى الاستانه ولما رأى هتشنسون أن الأتراك شرعوا فى حل المشكلة بأنفسهم أخذه الغضب وسير جنودا لفك أسر المقبوض عليهم بالقوة وأطلق سراحهم وبذلك لن ينسى الأتراك أن الفرصة التى كانت فى قبضة يدهم قد أفلتت إلى غير رجعه بسبب الإنكليز.

وشعر الجين أخيرا بتبعات الحادث فأرسل سكرتيز السفارة ستارتون إلى مصر لفض النزاع وقد كانت لديه تعليمات باقناع المماليك بترك مصر على أن ينزلوا فى بريطانيا أو فى الهند ضيوفا على الحكومة الأنكليزية وأن يرتب لهم معاشا من الباب العالى.

ووصل ستارتون إلى مصر وفاوض وكيل القائد العام اللورد كافان فى الأمر إلا أنه رفض حيث لا سلطة له على نفى المماليك من مصر أو

حتى على الزامهم بالانتقال إلى الجيزة مادامت مشيئتهم تخالف ذلك إلا أنه كان قد أسر إلى المماليك بهذا الرفض وبأن يطلبوا الهجرة إلى الصعيد ورفض إجابة الصدر الأعظم إلى ماطلب بدعوى أن هذا العمل يعتبر منه تدخلا فى شئون داخلية من حق تركيا وحدها

وأخيرا نزح المماليك إلى صعيد مصر فى ٢٥ يناير سنة ١٨٠٢ وبذلك بدات حقبة خطيرة فى تاريخ البلاد .

وإذا أريد خلق حكومة نظيفة قوية فى مصر مع وجود تركيا تعذر ذلك قطعا على الانكليز فقبل الوصول إلى ذلك الأمل البعيد كان لابد من ثورة — ثورة عارمة جارفة على الأخلاق والتقاليد والعادات وكان لابد أن يتعلموا أشياء لم تطرأ على أذهانهم من قبل وأن يقوموا بمجهودات لم يتعودوا عليها وكان يستحيل على جهد دولة أجنبية أن تقوم بهذه الثورة الشاملة الكاملة

وأخيرا جاء اقتراح ستيوارت كأنما كان مع القدر على ميعاد ففى وزارة بت Pitt رأى أن تعطى سلطات الحكومة للماليك مع توسيع اختصاصهم ومسئوليتهم وحتى مع زيادة الجزية بضمان الحكومة البريطانية ويستتبع هذه الضمانة طبعا وجود وكيل إنكليزى فى مصر وكان أتباع هذا الحل مفيدا كسيف ذى حدين قاطعين أولهما رضاء المماليك وثانيهما إرضاء الجشع التركى عن الجزية ومن ناحية أخرى يشتد مساعد المماليك إلى أن يحين الوقت الذى يقدرون فيه على الانتقام من تركيا ثم ينضوون بعدها تحت حماية الانكليز .

وقررت حكومة بريطانيا أرسال ستيوارت إلى مصر وعين

قائدا عاما بهـــا .

وأعطيت له الأوامر للمرور على الاستانة فى طريقه إلى مصر ثم يتفق مع السفير لاستدراج الباب العالى للموافقة على الاقتراح بشرط رفـــع الجزية وإذا لم يوفق مسعاه هذا لجأ إلى حل آخر هو جلاء المماليك إلى مديريات الوجه القبلى بعد الجيزة ومنحها لهم وأظهر الوزارء شديد رغبتهم فى الوصول إلى حل للمشكل بشرط أن يتم الجلاء فى يوليو سنة ١٨٠٢ عن مدينة القاهرة. وصل سيتوارت إلى مصر وأتصل بالمماليك على حساب الباب العالى وبذلك أجل عملية الجلاء التى لم توافق عليها حكومته فعلا خلافا لما جاء فى الروايات الفرنسيـــة .

وأصبح المماليك لاينظرون إلا لسيادتهم المطلقة على البلاد وفى المفاوضات التى جرت بينهم وبين ستارتون مندوب سفير بريطانيا فى الاستانة رفضوا حتى التنازل عن قصورهم بالقاهرة .

وقيل أن قبطان باشا كان قد أعد حجرة ليقابل فيها ستيوارت وهذه الحجرة كانت موبوءه بالطاعون وقد ذكر ذلك ترجمانه البرنس كالماتشى وهو يرتعد من الخوف .

وكانت تركيا مبيتة النية على الخلاص من المماليك بأى ثمن فكان لزاما عليهم أن يلحقوا فى جلاء بريطانيـا اولا إلا أن ستيوارت عارض فى الجلاء حتى يسوى مشكلة المماليك .

وكانت إحدى نوازعهم القوية لاجلاء الانجليز عن مصر هى القضاء على كل خلاف يمكن الاستناد عليه ـ إلا أن سيتوارت عمد إلى إجلاء بعض القوات التركية عن ثكنات سبق أن أقاموا بها بأمر سلفه اللورد كافان ـ وكان لا يوجد بمصر فى الوقت الراهن مندوب لفرنسا ومع ذلك فلم يكن ينقصها

وجود المراسلين فكان هناك المسيو روبر Royer كبير الأطباء الصيادلة فى جيش الشرق وكان قد سبق أتهامه بالأتجار فى الخمور وبتسميم بعض الجنود فى حمله سوريا ورأى الاقامة بمصر بعد طرد الفرنسيين منها وكان هناك أيضا مينجن Mengin مؤرخ محمد على فضلا عن السوريين من أمثال القس رافايل وميخائيل صباغ وبدأ بكوات المماليك مثل ابراهيم بك والبرديسى فى إرسال المظالم للقنصل الأول بباريس يلعنون فيها (حماتهم) البريطانيين ويجأرون فى طلب النصفة والخلاص وهكذا برهن عملاء هتشنسون وستيوارت على خلال النبل والاخلاص وعرفان الجميل! ووصلت القنصل الأول الفرنسى وكان هو بالطبع نابليون بونابارت كتب من العالم المصرى الأشهر الشيخ المسيرى لكنها كانت تعبر عن شعوره بالارتياح والتهنئة والاغتباط فقط .

وقد لاح لبونابارت أزاء هذا السيل من المراسلات أن الحال تستدعى تدقيقا أوفى لتصوير الشئون الجارية بمصر على وجه دقيق ومن ثم ظهرت بعثة الكولونل سيبا ستيانى إلى اللفانت وكان كورسيكى الأصل لاتنقصه خصائل المكر والدهاء وكان على درجة تؤهله للاندماج فى جو الشرق وأعطيت له التعليمات للمرور أولا على طرابلس للحصول من الباشا على اعتراف بالعلم الجديد للجمهورية الايطالية ثم يغز السير إلى مصر وكان عليه أن لاتفوته شاردة ولا واردة عن كل ما مايهم عن مصر مثل حالة مرفأ الاسكندرية وعدد القوات البريطانية والتركية فيه وحالة التحصينات وتاريخ كل ماستجد من حوادث ووقائع وأحوال بعد طرد الفرنسيين من مصر وأحوال الناس ووجهات نظر وأراء الزعماء فيهم خاصة وكان عليه أن يمثل هذا الدور نفسه فى القاهره، وكان عليه ان

يبث الدعاية عندكل من هب ودب عن عبقرية نابليون وأخباره السارة فمثلا كان عليه أن يذكر للناس درجة حب نابليون للمصريين وشوقه الأكيد نحو سعادتهم وأنه لايفتأ يذكرهم بالخير والثناء وكان عليه أن يبلغ خسرو باشا الوالى الجديد عن نية نابليون فى إرسال مبعوث رسمى لشئون التجارة وأن يسعى لدى نابليون لتسوية خلافات المماليك ـ وحمل معه فوق هذا خطابا من تاليران إلى خسرو باشا ذكر له فيه مهمة البعثة التى يرأسها سيبستيانى والتى تنصب على معرفة جلاء الانكليز عن البلاد وموعدها وكان جميع ذلك موقوفا لحين وصول المبعوث الجديد .

ووصل سيبستيانى إلى مدينة الاسكندرية فى العاشر من سبتمبر سنة ١٨٠٢ بعد أن قام بما عهد إليه به فى طرابلس على خير الوجوه وزار فى نفس يوم وصوله الجنرال ستيوارت وطالبه بضرورة الشروع فى تنفيذ المعاهدة وأجابه القائد فى مبدأ الأمر جوابا غامضا مقتضبا إلا أنه بعد الالحاح أعلن أنه يظن أن مصر سيان هى ومالطة لن يمكن الجلاء عنهما إلا بعد الوصول إلى عقد معاهدة تجارية بين فرنسا وبريطانيا وظن سيبستيانى من آراء ستيوارت أنه رجل ثرثار لايود إلا أن يتكلم الناس عنه وهو باق بالاسكندرية ويحتمل أن يكون قد أتصل بحكومته منذرا ومحذرا حتى لا يتم الجلاء وكان الأتراك يبدون قلقا بالغا لاستمرار بقاء الإحتلال وكان الرأى العام يكاد يطير فرحا وابتهاجا لقدوم سيبستيانى بقصد امتلاك بلادهم وعند سفره إلى القاهرة قوبل على حد قوله بابلغ مظاهر الحفاوة والترحيب بفرنسا وبشخص نابليون فلما بلغ العاصمة قابله الوالى بكثير من التحفظ والرزانة رغم الحفاوة التقليدية

والترحيب المصطنع ثم رفض الخدمات الجليلة المعروضة عليه من فرنسا قائلا أن مكانها الحق هو الاستانة لا مصر واكتفى سيبستيانى بمقابلاته مع مختلف الشيوخ وكبار رجال الدين النصارى وبالغ فى تصوير دهشتهم عندما رأوا صورة القنصل الأول الشمسية . ولقد اعترف فى مذكراته هو نفسه أن ثلاثا أو أربعة من زعماء علماء المسلمين فى مصر رفضوا مقابلته حتى لا يثار حولهم الغبار ولقد وصف أحد رفقائه كيف أن بعض الأحزاب كانت تتنكر له ويخفى أفرادها أنفسهم خشية قيام الأهالى بمظاهرات . إلا أن الجبرتى وهو العليم ببواطن الأمور على حقيقتها لم يشر إلى شىء من ذلك فى مذكراته اللهم إلا أشارة عابرة عن وصول السفير الفرنسى وكانت اتصالاته بالمماليك على أساس البعد عن الاتفاق أو الارتباط معهم بأمر من الأمور لا تعدو التوكيد بأن فرنسا معينة بتلطيف الجو بينهم وبين الباب العالى لصالح الطرفين .

ولم يكن من وراء ذلك شىء يثير الاهتمام إلا أن تقرير بعثة سيبستيانى الذى نشر فى مجلة المونيتور Moniteur وهى مجلة رسمية شبه حكومية كانت له نتائج بالغة الخطورة ولقد أنزعج منها الباب العالى أيما أنزعاج رغم ماقام به نابليون من محاولة حذف الكثير مما دونه سيبستيانى فى تقريره وقام السفير الفرنسى الجديد فى الاستانة وهو المسيو برون Brune بتقديم نسخة من التقرير إلى ديوان الباب العالى مترجمة إلى اللغة التركية غير أن أعداء فرنسا الواقفين لها بالمرصاد لم يدعوا الفرصة تفلت من بين أيديهم فقام فونتون Fonton (المترجم بسفارة روسيا) بعمل ترجمة دقيقة للتقرير وقدمها بنفسه إلى السلطان وكان من أثر هذا أن تقرب الأتراك من الانكليز وتحدث الوزير التركى فى حماس منقطع النظير ليبين

مدى أواصر الصداقة بين الباب العالى وبين بريطانيا ونوه عن شديد عزمه وتصميمه لمقابلة أى حادث بثبات .

وكان من نتائج أعمال البعثة فى مصر أن أحيت الآمال فى قلوب المماليك عن مساعدة فرنسا وقام البرديسى وإبراهيم بتقديم التماسات أخرى إلى القنصل الأول ثم تحركوا من أقاصى الصعيد إلى جوار الاسكندرية بدعوى حبهم للاقامة قريبا من ستيوارت الانكليزى ويلوح أنهم نجحوا فى التدليس عليه وغشه بدليل أنه دافع فى حماس وحرارة عن براءتهم من الاتصال بفرنسا مسميا هـذه التهمة أحـدى أكاذيب سيبستيانى ولقد شجع ستيوارت ما رآه من تصرفات الفرنسيين وسكوت حكومته المطبق وربط الأمل بما قد تجرى به عجلة الأقدار لتمنع الجلاء فعمل على أن يؤجل تنفيذ الأوامر الصادرة بالجلاء وعزم على أن يحدث أمرا ولقد كان يحز فى نفسه كجندى ورجل أن يقف موقف المتفرج الرعديد على مسرح الحوادث التى تقع فى عقر داره أو على أبوابها .

ونشأ عن ذلك إيفاد بعثة اللورد بلانتير Blantyre وهو أحد ياورانه إلى الاستانة ولما وصلت البعثة كان اللورد الجبن على وشك مغادرة الاستانة لذلك كان كثير الشغف بالخروج من هذا المأزق الذى طال عليه المدى بحل من الحلول . ودخل المفاوضات يحدوه الأمل لاسيما بعد أن أطلع على مذكرات ستيوارت التى يقول فيها أن المماليك يجب الاتفاق معهم على شروط يقبلون فيها النفى من البلاد وهى كلمات كان لا يعنى ستيوارت حرفتيها وكانت النتيجة حصوله على مجرد توصيات مرسله إلى الوالى بشأن العفو عن المماليك ونفيهم إلى مديريات أسوان الجبلية فى أقصى جنوب البلاد وأكد « الريس أفندى » Reis لسفير

فرنسا « برون» بأن الجين Elgin بذل أقصى مجهود عبثا لاضافة « على ضمان بريطانيا »

وكان من حسن سياسة تركيا أن حصلت من ستيوارت على وثيقة موقع عليها منه تدل على أن مشكلة المماليك قد حلت بتسوية عادلة وأنه لم يعد يتوقع من السلطان طلبات أخرى فى هذا الشأن.

ولم يكن عزاء ستيوارت نزول السلطان من علياء كبريائه ليتقهقر أو يتراجع فيما كان أنواه بالنسبة للمماليك ومع ذلك فقد كان عليه أن يجلو عن مصر فى مارس سنة ١٨٠٣.

وقبل أن يفعل سار خطوة أيجابيه ذات أثر فقد أنتهز فرصة طلب خسرو لضابط اتصال بريطانى تكون أقامته فى القاهرة طوال مدة الاحتلال وكذلك ضابط من سلاح المهندسين فأرسل أثنين هما الميجور مست Misset وكيلا عن حكومة بريطانيا والماجور هيز Hayes للمساهمة فى اعادة تصليح التحصينات ولم يعد وجودهما بمصر له أثره سواء على الأتراك أو المماليك بعد انسحاب قوات بريطانيا.

وكان على مست أن يقدم تقارير وافية عن مجلس الوالى وأن يعرض وجهات نظر حكومته وأن يقوم بهجمات مضادة ضد تآمر فرنسا وأن يمنع الاحتكاك بين الأتراك وبين المماليك - وكان فى الوقت نفسه قد أعطى المماليك كميات من الأسلحة والذخيرة بصفة سرية على اعتبار أنها ثمن قبولهم الخروج إلى الصعيد وفى الحق لم يكن الحال يستدعى ثمنا ولا تعويضا لأنه لم تعد هناك فائدة للمماليك فى البقاء إلى جوار الاسكندرية فى بقعة جدباء خصوصا بعد جلاء الانكليز ولقد أفشى سر سياسته لأنه استصحب معه الألفى بك الذى كان يفكر فى الهجرة والذى كان زملاؤه

شديدى الرغبة فى التخلص من سيطرته وقوة شخصيته حتى ولو كان سوف ينوب عنهم مثلا فى لندن ورفض ستيوارت مرافقته على هـذا الشرط الأخير وانتهى بذلك الاحتلال الأول لمصر وانتهى معه أمكان وقوع تدخل هام له أثره فى صميم شئونها الداخلية .

الفصل الثالث

الشرق الادنى كعامل فى التكتل الثانى

١٨٠٢ — ١٨٠٥

لم يكشف نابليون قط أوراقه ولم يفش سرا من أسرار قلبه . ومن المؤكد قطعا أنه لم يعن تمزيق الامبرطورية العثمانية قط ومع ذلك فكثيرا ماكان يستعرض جمال هذا الكنز الدفين على عيون الطامعين فى شتى المناسبات وكان هدفه من وراء ذلك أن يكون هذا الاغراء فيه بمثابة حركة تكتيكية فى رياضة الدبلوماسية وكان غرضه من ذلك منع التكتلات الحكومية فى أوروبا ضده فى الوقت الذى كان يركز فيه قوته ضد سويسرا وهولندا وايطاليا فبعث مبعوثية لجس النبض إلى كل من فينا وبطرسبرج فى عام ١٨٠١ ، ١٨٠٢ والتقارير الدبلوماسيه مليئة بخططه مرة فى انسجام مع النمسا وأخرى مع روسيا و معهما كليهما وكانت خططه هذه طوال حياته غير نهائية .

ولم يستجب كل من بلاط فينا أو بطرسبرج لشىء وكان طابع الدبلوماسية فى النمسا واحد طوال عهد نابليون لأنها رفضت أن تتحول عن الغرب من ايطاليا وألمانيا نحو الشرق وأحسن صورة ظهرت فيها سياسة النمسا جلية واضحة هى التعليمات الذى أصدرها فرانسيس Francis إلى سفيره فى باريس فيليب دى كوينزل Kuenzel بتاريخ ٣١ / ٣ ١٨٠١ وكان الامبراطور يعتقد أن القنصل الأول لم يكن يعنى إلا أرهاب الأتراك وبذلك تضطر حكومات أوروبا إلى أن تجلو عن الشاطىء ليبقى له وحده ، وكان بموجب رأى روسيا إذا أتفقت كل من فرنسا والنمسا على

مشروع للتقسيم كان على روسيا حتما أن تطالب بشيء من التعويض يعطى لها وربما كان هذا النصيب هو ابراشيتى مونستر وهيلد شيم Monster وهاتين الابراشتين دون شك أجدى عليها من ثلاث مقاطعات تركية تصبح من نصيب النمسا وكان النصيب المحتمل أعطاؤه لآل هابسبورج من التركة العثمانية ربما قد لا يعدو بعض المناطق الجبلية التى يسكنها قوم محاربون ذو عزم ومضاء وخشى الامبراطور أن تكون الرواية كلها تكرارا لما حصل فى تقسيم بولندا الذى لم تنل منه النمسا غير خيبة الأمل ورفضت روسيا كذلك أن تستجيب للداعى فهل كان هذا هزيمة لفرنسا ؟ لا ، لم تكن هزيمة لأن كل ما كان يهدف اليه نابليون هو غرس بذور عدم الثقة ولقد نجح فى هذا إيما نجاح . أما سياسته الحقيقية نحو الشرق فيمكن أن ترى من بين سطور التعليمات التى بعث بها إلى سفيره الجديد فى الاستانة ، وكان السر فى اختيار السفير «برون» مبنيا على مهارته السياسية والحربية تلك السياسة على رأى الانكليز هى التى جعلت منه شخصية غاية فى الخطورة والدهاء ولقد كتب نابليون يقول :« أن أغراض الحكومة هى أن يسعى جاهدا ليعيد إلى فرنسا سابق نفوذها فى الاستانة بكل الطرق المستطاعة ، ذلك النفوذ القوى الذى لبث أكثر من مائتى عام ونيف» وكان على هذا السفير حسب التعليمات أن يحيط نفسه بكل مظاهر الرعاية والاحترام وأن يبدى عظيم احترامه لتركيا وأن يقيم مظاهر الزينات والأنوار المتلألئة على سكنه فى مولد النبى صلى الله عليه وسلم وأن يطلب اعتماده حاميا مطلقا على مسيحى سوريا وأرمينيا والبلاد المقدسة وأن يوالى أرسال كافة المعلومات الدقيقة عن المديريات والمقاطعات وأن يحصل على كل امتياز ممكن لانعاش تجارة فرنسا . وهذه كانت كلها مظاهر اهتمام

فرنسا ومنحى سياستها لأن تركيا كانت إذ ذاك فى وضع لايسمح لها بعمل عدائى ضد النمسا كما سنوضح بعد .

واهتزت بريطانيا من أعماقها للمركز الذى حصلت عليه فرنسا وكان أدنجتون Eddington رئيس وزراء بريطانيا على ما يلوح يستحسن أقامة الحكم النابوليونى على أساس التوارث لكنه أعلن عدم رضاه بل عارض توسع فرنسا ومن الخطأ البين أن تنسب هذه المعارضة إلى فعل معين أرتكبته فرنسا كما يكون من الخطأ كذلك أن يحدد تاريخ هذه المعارضة فى زمن معين بالذات .

ولقد قامت هذه الشئون السياسية لسوء الحظ بسبب القلق على سلامة تركيا من ناحية وبسبب تصميم نابليون على أن لايمنح بريطانيا صوتا فى شئون القارة يضاف إلى ذلك صيحات الصحافه .

ولم تخل تقارير مرى ولاهــويتورث من ذكــر خططـــه ضد مصروالمورة . ولقد قيل أن سيستيانى قد اتفق مع ابراهيم بك على أحداث ثوره فى مصر تكون نتيجتها تمكين فرنسا منها وكان فى سبيل الوصول إلى هذا الهدف قد استصحب معه المترجم جوبارت Joubert فضلا عن الرجال والأموال . وكانت الوزارة البريطانية تفضل نظرية الاتحاد بين حكومات أوروبا للدفاع عن الشرق عن تفضيلها لخرق معاهـــدة أميان Amiens للاحتفاظ بمالطـة . وقد كـتب هوكس Hawks فى ٢٧ /١٠/١٨٠٣ إلى أمير البحر وارن Warren سفير بريطانيـــا فى بلاط بطرسبرج ليعرض تحالف بين الدولتين تنضم اليه النمسا وذلك لتوازن قوى دول أوروبا ضد الانقلاب الأوروبى الذى تسير عليه سياسة فرنسا ومنذ بدأ الأمر طلب الروس مهلة للروية والتفكير ثم رفضوا التحالف لانه سابق لأوانه ولم

ييأس هوكسبرى بل عرض الدخول فى مناقشة يمكن أن تؤدى إلى عقد محالفة ذات أغراض معينة سواء كانت علنية أو سرية وذلك بقصد الوصول إلى تأمين سلامة تركيا وكانت ميزة هذا العرض هو أن يتولى مندوبو الدولتين الشروع فوراً فى عقد المحالفة فيما بينهم دون الرجوع إلى لنـــدن أو بطرسبرج إذا احسوا بالخطر مقتربا إلا أن الروس كانوا على النقيض حيث كان ضعف تركيا وتهديدها وشل حركتها هو فى الواقع تأمينا لبلادهم وبذلك رفضت حكومة القيصر هذا العرض . وفى هـذه الأثناء جمع « الدكتور » أدنجتون (كما كان يطلق عليه) أطراف شجاعته وأعلن أنه لن يجلوا عن مالطة مهما كان ذلك خرقا لنص المعاهدة ولم تنصب هذه الشجاعة التى أبداها بشأن مالطة على الانسحاب من مصر .

وكان هذا الاعلان نذيرا بطبع تقرير سبستيانى الملىء بكراهية الإنكليز واقتنعت الحكومة الآن بأن توارد الأمثلة قد برهن على أنه ليس هناك ضمان جماعى ولما حاول تاليران أن يلطف من وقع هذا التقرير سر هوايتورث لهذه المناسبة وبدأ يجهز المتاعب أمام حكومة فرنسا ويدلل على عدم امكان تنفيذ ما أنتوته من أغراض فى هذا التقرير ولو أنه كان يتمنى أن تقع فى التجربة .

وسدر نابليون فى عناده ورفض أية اتفاقات قائلا أنه أحب اليه أن يرى جنود بريطانيا معسكرة على مرتفعات مونمارتر Montmarter خير من بقائهم فى مالطة ولقد صارح القنصل الاول سفير بريطانيا بما أعده من خطط نحو مصر إلا أن تاليران حاول أن يهدىء من روع هذا السفير وسار على هذه الخطـــة كذلك سفير باريس فى لنـدن . وكتب السفير الروسى فى باريس المدعوا لوكسينى Lucciny بتاريخ ١٣ / ٥ / ١٧٠٣

يقول أنه من المستحيل قطعا على الحكومة البريطانية أن تعلن أن لها الحق فى التدخل فى شئون القارة حتى ولو أملت عليها مصالحها هذا الاعلان ، إن هذا الحق لاتملكه بريطانيا إلا إذا كان مع حكومة واحدة لأن هذا التدخل سوف يكون مبنيا على مبادىء عامة ولا يحتاج لتوكيده إلى معـــــــاهدة معينة . »

وفى هذه الظروف لاتكون النتيجة الحتمية إلا الحرب . وجاء قيام حالة الحرب بين فرنسا وبريطانيا إيذانا باحياء السياسة الروسية.

وكان مقدم البرنس أدم زارتورسكى Zartorsky إيذانا بتوجيه سياسة بولندا إلى النشاط والواقعية وكانت مهمته مجاراة مصالح روسيا واهتمام القيصر بأن يكون له القدح المعلى فى سياسة الانسانية وهى التى تؤدى إلى انتعاش الأمة البولندية وتحرير عنصر السلاف وكان زارتورسكى يرى أن ينفذ أهدافه فى بطء وثبات .

وفى مستهل عام ١٨٠٣ أراد القيصر أن يعرف وجهات النظر المتبادلة بين بلاده وبين بريطانيا فيما يتعلق بتركيا وما هى خطواتها المقبلة فى هذا الموضوع ولم يأت أخر العام حتى ركز اهتمام بريطانيا على تركيا .

وفى نوفمبر سنة ١٨٠٣ قدمت حكومة روسيا بصفة رسمية أحدى نقط برنامجها بشأن تركيا وتمنى زارتورسكى أن وكلاء بريطانيا بكورفو سوف يبذل لهم المال كتأييد اليونانين وأن ترسل بارجة حربية إلى بحر الأدياتيك.وكان الروس يعملون على غرار ذلك فعلا حيث مدت حامية كورفو بالجنود وبدأوا يضعون خطط التعاون فى علاقات مع رعايا السلطان المسحيين .

وكان الدليل القاطع على نية روسيا هو رفض تحديد تحالفها مع الباب

العالى وعندما كان مصير تركيا يوضع فى ميزان القدر بكل من بطرسبرج وفينا ولندن كانت الاستانة مرسحا للحوادث التى وقعت بين فرنسا وأعدائها وكانت مصر كالكرة تقاذفها المماليك والألبانيون وكانت بلاد الحجاز بمدنها المقدسة من مكة والمدينة تحت سيطرة الوهابيين .

ومع ذلك لم تشطر الامبراطورية العثمانية شذر مذر ولكنها بقيت معلقة بين الجذب والشد بسبب اطماع الحكومات المتكالبه عليها

ومن بين هاتيك الدول اختار السلطان كل من روسيا وبريطانيا ليقع فى أحضانها دون بقية الذئاب الأخرى المتكالبة وكان وقتذاك قد قام التحالف بين كل من هاتين الدولتين وكانت بريطانيا معتبرة سيدة البحار ودولة غير ذات اطماع . وكانت النتيجة المباشرة هو العمل الجرىء الذى قامت به روسيا إذ ذاك حيث رفضت الاعتراف بنابليون امبراطورا على فرنسا وكان تاليران قد أختار بعناية فائقه هدية مكونة من صندوق من الذهب ومبلغ ٤٠ الف فرنك يقدمها إلى « هالت » افندى سفير تركيا فى باريس إلا أن نفوذ هالت هذا لم يجد له صدى فى الاستانة وشقى «برون» هناك من كثرة مابذل من جهد لكن كان كله عبث فى عبث ذلك لأن الأتراك لبثوا كماهم فى سياستهم معلقين بين القبول والرفض وعندما اعترفت كل من روسيا والنمسا نهائيا بنابليون امبراطورا على فرنسا لبث السلطان متردداً كعادته وذلك لانه سمع أن إعتراف النمسا كان معلقاً على شرط تريد أنجازه وهو الموافقة بالمثل على ضم بعض المقاطعات إليها ليتكون منها أيضاً إمبراطورية فكان على تركيا أن تقدر هى الاخرى مصالحها ـ وكان انسحاب « برون » وتوتر العلاقات بينه وبين الباب العالى قد أحدث شيئاً من القلق الا أنه لم يغير من عزم السلطان شيئا وذلك لأن

«إيتالنسكى» المبعوث الروسى قد هدد بإعلان الحرب إذا وافق الباب العالى على رغبات فرنسا ونابليون. وقد وقف ستارتون يؤيد رأى روسيا فى ذلك الأمر وبذلك سقطت هيبة فرنسا ونفوذها لدى الباب العالى واعتبر ذلك إنتصاراً عندما ترك «جوبرت» الاستانة قاصداً باريس يحمل رداً إلى نابليون من السلطان نفسه وليس من الصدر الأعظم وبدأ الرعايا الفرنسيون والتجار منهم يجدون فى البحث عن خير الوسائل لحماية مصالحهم فى الليفانت وكان الباب العالى قد سمح للسفن الحربية الروسية بعبور المضايق

ولم يكن هذا الإنقلاب أمراً غير عادى لدى نابليون رجل المفاجئات ولم تكن روسيا فرحة بهذا الإنتصار التافه حيث كان هدفها الأول تقسيم الإمبراطورية العثمانية لذلك كانت سياستها هى جر تركيا إلى حرب مع فرنسا وكان ذلك الهدف هو ما قصد إليه من عقد معاهدة التحالف الجديدة بدليل أن بنودها السرية كانت متفقة مع معاهدة سنة ١٧٩٨ وكانت أهم بنودها السرية باحتلال الإسكندرية وكذلك إحتلال موانى البندقية القديمة مع قيام روسيا باحتلال المدن الهامة على الدانوب بدعوى حماية الرعايا المسيحيين التابعين للسلطان .

ولاقت هذه الإقتراحات آذانا صاغية وأخطرت حكومة بريطانيا بأن روسيا قد فوضت سفيرها المسيو «ايتالنسكى» فى التصرف المطلق ومع أن بريطانيا كانت ترى أن وقع هذه الإجراءات التى نصح بها السفير الروسى سيكون له أسوأ الآثر على تركيا إلا أن سفيرها فى الاستانة «أربثنوت» رأى أن يرضى روسيا فى سبيل المحافظة على التحالف والإتحاد فضلا عن أن مزايا الموافقة إحتمال إحتلال مصر وأرسلت تعليمات دقيقة إلى الجنرال كرايج قائد أسطول البحر الأبيض المتوسط بالإستعداد لمجابهة إحتمالات

الموقف على فرض أن فرنسا قد توجه إهتماما للديار المصرية وأن قيام الأسطول البريطاني باحتلال الاسكندرية قد يكون إجراءاً وقائياً لا بد منه.

وبدأت المفاوضات فى الاستانة فى مارس سنة ١٨٠٥ واتفق على المواد وبدأت الحرب الفعلية وتركزت المعركة على المواد التى كانت تمنع الاحتلال والتدخل إرضاء للريس وأعلن وزراء تركيا ان الامة كلها سوف تثور ضد المعاهده حتى ولو كان قد وقعها السلطان .

ولم يخف الوزراء أن مجرد ظهور جنود أجنبية فى مولدافيا سيكون حافزاً لقيام الباشوات بالثورة وأنه خير لتركيا أن لا تدخل المحالفة مع حلفاء عقدوا معها معاهدة سرية يحوطها الشك وتلفها الريب فى ليل بهيم . وأخفقت المفاوضات من جانب الأتراك فى سبتمبر وجاء الدور على سفير بريطانيا اربثنوت للتداخل ورأى أنه من المشكوك فيه أن يكون تداخله من نوع الديبلوماسية الناعمة وأفهم الأتراك أنه حتى بفرض عدم وجود معاهدة فلسوف يكون من واجب بريطانيا التدخل لحماية مصالحها ومن جراء ذلك عادت تركيا إلى المفاوضة ولم يحن ٢٣ سبتمبر حتى كانت المعاهدة موقعا عليها

وكانت تركيا فى قبضة القيصر وكافة مقاطعتها تعج بالمندوبين الروس وكانت الفرق الحربية من آن لآخر تمر بها تحت نوافذ قصر سيراغلو وكان ديوان السلطان متخما بكثرة ما يقدم اليه من المطالب ولم يكن للوزراء القدرة على القيام بأى اختصاص من صميم شئونهم إلا أن الأقدار كانت تضحك عندما وقف هؤلاء يدبرون والفلك دائر ذلك لأن أوسترلتز Austerlitz فككت هذا التكتل الاشعي وأنقذت تركيا من الخطر .

الفصل الرابع
الاحتلال البريطانى الثانى

١٨٠٦ — ١٨٠٧

خطب نابليون ود الباب العالى الذى كان يعتقد أن العناية الإلهية قد أقامت هذ الإمبراطور الحديث (نابليون) ليكون صوت عذاب يبتلى الله به عباده المعتدين الآثمين وهو يعنى روسيا وبريطانيا .

وكان قنصل بريطانيا أربثنوت كثير التردد لكنه اتصل بالريس أفندى الصدر الأعظم ، وقد كتب إلى بريطانيا يقول : ـ

« بعث الباب العالى مبعوثه مهيب أفندى إلى نابليون لتوطيد الصلات القديمة من الود والرعاية والتقدير . وظهر أثر ذلك حيث تردد الباب العالى فى التصديق على وثائق معاهدة الصلح مع روسيا . بدأت المتاعب فى عدم السماح للسفن الحربية الروسية بعبور المضايق التركية كما امتنعت حكومته عن أصدار البراءات (فيزا عبور) لكل الرعايا المسيحيين من أصل تركى .

كما امتنعت تركيا عن الاسراع بتجديد محالفتها مع بريطانيا معتذرة بحلول شهر رمضان ويلوح أن الرعب الذى كان يسود تركيا من روسيا بدأ يزول أثره وشجع ذلك نابليون الذى كان يتمنى خلق المتاعب لعدوتيه (روسيا وبريطانيا)

وبدأ عهد النشاط الفرنسى فى الشرق ولبث عامين وعين سيسنيانى سفيرا فى تركيا لتوثيق رباط الصلة والحب وتأكيد عزم فرنسا على تدخلها فى كل ما يمس تقسيم أملاك الامبراطورية العثمانية .

أما روسيا فقد لاح لها أن بريطانيا ليست جادة فى الشروع فى تنفيذ السياسة المتفق عليها سراً بشأن تركيا لكنها أوضحت لبريطانيا أنه فى حالة تدخل فرنسا فى شئون تركيا فعلى بريطانيا أن تشرع فوراً فى إرسال أسطولها فى مظاهره إلى البواغيز التركية تأييداً لروسيا والشروع فى إحتلال مصر وبعض الأراضى التركية الأخرى فإذا وضعت الحرب اوزارها بين الدولتين وبين تركيا علق شرط جلاء القوات البريطانية عن مصر بشرط ضرورة جلاء جنود نابليون عن إيطاليا ولم يكن هذا برنامج زارتورسكى Zartorisky وحده الذى كان يدبر ضرورة تدخل روسيا بدعوى مساعدة مسيحى الأتراك وفصل دويلات الدانوب السلافية .

وقام ستروجونوف Strogonof سفير روسيا فى بريطانيا بتوضيح سياسته للمستر فوكس Fox وزير خارجية بريطانيا على أن يكون هدف سياسته إظهار رغبة روسيا فى المحافظة على أملاك تركيا من أطماع نابليون . وكان فوكس حذرا لا يود إلا أن يصل إلى عقد معاهدة صلح مع نابليون وأفهمه السفير الروسى أنه يجب الوصول إلى تسوية مسألة التوازن الدولى بين الدول العظمى فى أوروبا وبين فرنسا وعلى الأخص حماية مصر من الاحتلال الفرنسى الذى قيل أنه هدف بونابرت تأميناً لمواصلات بريطانيا مع الهند ورد وزير خارجية بريطانيا بأن موضوع حماية أملاك تركيا ليس عملياً وأنه بفرض قيام فرنسا باحتلال مصر فلن تتعرض الهند لخطر محتمل ولما أراد أن تكون سياسته واضحة كتب إلى سفيره فى بطرسبرج يقول :

« إذا تم عقد معاهدة بين تركيا وفرنسا من مقتضاه التصريح للأخيرة باحتلال بعض الأملاك التركية بالقوة فقد يصبح من المهم لكل من انكلترا وروسيا التدخل المسلح لمنع ذلك » .

وتطورت الحوادث ورأى أرثبنوت السفير البريطانى أن ينصح حكومته بإرسال قوة بحرية من بعض السفن لتهديد الباب العالى وطلب فى تقريره أن تتولى الادمرالية إصدار التعليمات بذلك إلى قائد أسطول البحر الأبيض المتوسط وأثبت فى تقريره أن الأسطول التركى لن يمكنه الإلتجاء إلى مكان يحميه وأنه إذا سقطت عاصمة تركيا انقطعت علاقاتها بآسيا وأصبح الطريق إلى الهند فى مأمن

ولما عزل الباب العالى كل من ولاه مقاطعتى ولاشيا وملدافيا الموالين لروسيا إعتماداً على تشجيع فرنسا قامت قيامة روسيا لأن فى ذلك خرقا لاتفاقية سنة ١٨٠٢ التى تشترط عدم إجراء إنقلاب إدارى فى هاتين المقاطعتين دون مشورة روسيا وشربت تركيا كأس الذل إلى ثمالتها لأن فرنسا لم تهب إلى معونتها فاضطرت إلى إعادة تعيين الواليين وهما من ألد أعدائها وظن سفير فرنسا أن فى ذلك تعويضاً كافياً لكنه لم يفطن إلى رغبة القيصر فى إعادة التصريح للأسطول الروسى بالدخول إلى المضايق حيث لم تكن تهمه مسألة فردية لاثنين من اليونان عادا إلى أملاكهما وكذلك لأن المعاهدة لم تجدد وكذلك لم تقطع تركيا علاقاتها بفرنسا وقبل الاستجابة لهذه المطالب الروسية من تركيا بالطريق الديبلوماسى كانت جيوش الأمير ميتشلصون Mitchelson قد دخلت إلى ملدافيا وبذلك أرادت روسيا أن تجر فى ذيلها بريطانيا لقيام بعمل عدائى من جانبها ضد تركيا وهنا ارتكب السفير البريطانى خطأه الأشهر لأنه أراد أن يستدرج البرنس الروسى للإنسحاب ظنا منه أن ذلك مدعاة لعدم تدخل فرنسا بل ولقطع صلتها بالأتراك . هذه الغلطة هي التى سببت طغيان نفوذ فرنسا على الباب العالى مع أن بريطانيا كانت تريد العكس . ورغم وجود سفن الأسطول البريطانى المعقود لواؤها للقائد البحرى لويس فقد أعلنت تركيا الحرب على روسيا

بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٠٦

وفى هذه الأثناء وصلت تعليمات بريطانيا إلى سفيرها كالآتى : -

أولا - كسب رضاء الباب العالى وتفهيمه أنه لابد من تجديد المعاهدة الروسية التركية والتركية البريطانية .

ثانياً - إرسال الأسطول البريطانى بقيادة دكورث Duckworth لتأييد المطالب فإذا قبل الباب العالى يفهم بأن وجود الأسطول هو لحمايته .

ثالثاً - طرد قنصل روسيا (اتيا لنسكى) لأن تصرفاته هى التى أدت بالباب العالى لإعلان الحرب على روسيا

رابعا - إصدار أوامر بريطانيا إلى الجنرال فوكس فى حالة رفض الباب العالى باحتلال الإسكندرية بقوة قوامها ٥٠٠٠ جندى على أن يكون الغرض من ذلك الاحتلال ليس إحتلال مصر ولكن لمنع فرنسا من محاولة إحتلالها واشترط أن يكون إختيار قائد هذه القوة ممن تتوفر لديهم فوق صفات الجندية الصفة الدبلوماسية أيضاً

وأبحر الاسطول البريطانى من قسادس فى يناير سنة ١٨٠٦ بقيادة دكورث وكانت الحوادث فى الاستانة تجرى سراعا وقدم أربثنوت أنذارا إلى الباب العالى بما تقدم .

ورأت تركيا أنه فى غير صالحها الدخول فى حرب مع بريطانيا فأرادت أن تستمهل السفير لكنه كان ساخطاً فى أسلوبه فى الحديث لذلك تقرر أن يحال بينه وبين الأسطول البريطانى بأى ثمن فتقرر أن يودع السجن . ولما علم بذلك دبر خطة حمقاء للهرب من العاصمة التركية فدعى معظم أفراد الجالية البريطانية إلى وليمة على ظهر السفينة (اندميون) بقصد الترفيه وحدث أن غادرت الميناء فجأة وكان الضيوف لا يعلمون السر إلا أنها وقعت فى كمين

أعد لها وسيق السفير إلى السجن وحيل بينه وبين الأسطول البريطانى .

ولما وصل دكورث إلى ميناء تندوس Tendos فى ١٥ فبراير كان قد علم بأمر سجن السفير فأبرق إلى الجنرال فوكس ليسرع بأرسال القوة البحرية إلى الاسكندرية .

أبحرت القوة إلى الاسكندرية بقياد الجنرال فريزر فى ٦ مارس سنة ١٨٠٦ من ميناء صقلية وكان قوامها جنود من المستعمرات البريطانية ولم يكن من بين ضباطها من يعرف الشرق ولا خدم فيه عدا الجنرال ميد ويلوح أن البــــاب العالى هو ومحمد على كانا يتوقعان هجوماً بريطانياً بدليل أن الوالى حاول إيفاد حامية من الجنود الألبانيين إلى الاسكندرية إلا أن المستر ميست الذى كان يعلم بأمر هـــذه الحملةالبحرية البريطانية وموعد وصولها إلى الاسكندرية مازال يستدرج الوالى حتى ألغى أمر إيفادها . وقام محمد على إلى الصعيد ليشاور البكوات بينما تولى ميست تأليب القبائل العربية ليساعدوه وكتب إلى شاهين الذى خلف الألفى خطاباً يعده فيه بانتظار الأمل الباسم السعيد .

وفى ١٤ مارس وصلت القوة البحرية إلى مشارف ميناء الاسكندية وفى ٢٠ من الشهر كانت قد احتلت الاسكندرية . وكتب ميست فى هذا يقول (لو أن محافظ الاسكندرية صمد للقوات مدة ٤٨ ساعة قبل عملية إنزال الجنود الانكليز الى البر لما أمكن نزولهم لكنه كان قد مل عسف الحكومة وظلمها . كذلك لو شاء أهالى الاسكندرية منع هذهالقوه من النزول لتم ذلك لهم باغلاق أبواب أسوارها فى وجوههم غير أن أحوالهم كانت تشبه أحوال المحافظ من حيث خيبة الأمل لكثرة ما لا قوه من ظلم واضطهاد) .ولقد كان لهذا النجاح أثره فى انعاش آماله . وبتاريخ ٢٢ مارس

أرسل خطابا الى البكوات يطلب إليهم فيه ان يبعثوا إليه سرا برسول يأتمنوه ليملي عليه مطالبهم . وبهذه السياسة كان ميست يود آن يمكن لبريطانيا فى إحتلال مصر على اعتبار أن أهلها راضين بذلك .

ورأى أن أول أهداف هذه القوة البريطانية بعد نزولها الى الاسكندرية هو احتلال رشيد وكتب الى الجنرال فريزر تقريرا مطولا يذكر له فيه أنه لم يعد فى مدينة الاسكندرية كلها الا التموين الذى يكفى أهلها يوماً واحداً فاذا لم يقم على الفور باحتلال رشيد لكان فى ذلك هلاك أهل الاسكندرية وجنوده من بينهم جوعاً ومسغبة - ولو أن هذا القائد فريزر كان بمصر عام ١٨٠١ اذن لعلم أن القائد الفرنسى مينو قاوم حصاراً مدته سبعة أشهر من أكثر من ٧٠٠٠ جندى بريطانى وأغلق فى وجهه ميناء الاسكندرية وكان فى موقفه لا يقدر على الحصول على أية إمدادات من البحر كما هو متاح للانكليز . وكان قصر نظر فريزر هو الذى مهد لميست أن يغشه ويغرر به . وجاءت غلطته الثانية من أنه لما شرع فى السير نحو رشيد سار ببعض وحدات جيشه فقط لا بالقوة كلها وأرسل الجنرال ووشوب على رأس قوة قوامها ١٤٠٠ جندى الى رشيد لاحتلالها وكان ميست قد أوهمهم أن الطريق ممهده وليس فيها ما يخشونه فى قليل ولا كثير وبذلك سار الجنود فى الازقة الضيقة دون حراسة ولا حذر وما لبثوا الا قليلا حتى أخذتهم الصيحة من كل مكان وأطلقت عليهم النيران من الأرض ومن السماء وبما لا يحتسبون ولم يسعهم إلا الامعان فى الهرب متقهقرين مخلفين وراءهم ١٢٠ قتيلا من بينهم قائدهم ووشوب و٢٥٠ من الجرحى وقال فريزر يصف الحادثة أنها كانت مأساة غير متوقعة وكارثة فادحه ومع ذلك لم يعل الخجل وجه ميست بل ذهب فى جماعة من أعيان الاسكندرية ليقابل

فريزر ويطلب اليه تدارك رشيد لأن الطاعون قد اجتاحها وتقرر ايفاد حملة أخرى اليها عهد بها الى الجنرال ستيوارت ومعه ٢٥٠٠ رجل وكان الألبانيون قد ملأت الثقة نفوسهم وأحيا الأمل موات آمالهم فاعادوا تحصين المدينة حتى لم يتمكن ستيوارت من أن يتخذ حيالها أمراً لاسيما وقد كان لزاماً عليه أن ينيط بنصف قوته أمر مراقبة مواصلاته نحو الجنوب ولم تلبث تلك الحملة أن وقعت فى حبائل القوات الألبانية الوافدة من الجنوب من القاهرة وسلمت قبل أن يتداركها ستيوارت بمعونته واضطر اخيراً أن يعود الى الاسكندرية بخفى حنين.

هاتان الحادثتان أكدتا لفريزر أن لا يعنى إلا بمدينة الإسكندرية وحدها وذلك لأنه عرف اخيراً فقط وبعد أن بذل الثمن من دماء جنوده مدى سماعه لنصحية ميسث إلا أن الضرر كان قد تم وانتهى ولقد كان الالبانيون كمن مسهم الشيطان بالأذى عندما سمعوا بنزول فريزر إلى الاسكندرية حتى أنهم تداولوا أمرهم فيما بينهم بالفرار إلى سوريا بعد أن ينهبوا كل ما قد يقدرون عليه من أسلاب البلاد وغنائمها أما العلماء وأهالى البلاد فقد كانوا تواقين إلى أن يبدلهم الله من ذل الوالى وبطشه وخلفه بالوعود احتلالا أوروبيا وكان المماليك قد اتجهوا إلى الشمال ليشهدوا مسرح الحادثات وقد عرض عليهم الباشا عروضاً سخية العطاء وقد أرسل اليهم المسيو دروفتى Drovetty قنصل فرنسا بمصر المسيو مانجين (وهو المؤرخ الفرنسى الأشهر فيما بعد) لينصح لهم أن لا ينحازوا إلى جانب الإنكليز النجسين وانحاز إلى رأيه بعض فضلاء العلماء فنصحوا المماليك بأنه ليس من دين الاسلام فى شيء ممالأة الانكليز .

ولقد كان من المحتمل أن يكون للنصيحة أثرها فى نفوس المماليك لولا أن فى نفوسهم أمراً مبيناً لا حيلة للنصح، ذلك لأن قلوبهم كانت مترعة من الحقد

والكراهية نحو محمد على حقداً لا يعلو عليه الا حقدهم على أنفسهم ولقد وجدهم المسيو مانجان بلا أريحية ولا حماس وليس فيهم شرف الروح العسكرية ولا النظام

ووضح لفريزر الهدف الذى جاء البكوات من أقصى الارض سعياً وراءه. لقد قال أنهم وفدوا اليه ليمكن لهم فى إمتلاك مدينة القاهرة بدلا من أن يساعدوه فى امتلاك مدينة الإسكندرية ولذلك فقدلوى وجهه بعيداً عنهم وتركهم لشأنهم وعز هذا على ميست ومازال يستدرج فريزر حتى لا يوافق على اقتراح من محمد على مؤداه ابرام تحالف مع بريطانيا وبأن لا يرتبط برباط ما مع الالبانيين ذلك لأن فى هذا الحلف مضيعة للأهالى والمماليك وهم أصحاب حق. وبناء على هذه النصيحة أعان فريزر لمندوب الوالى أنه لو فك أسار الأسرى البريطانيين ووعد بأن لا يضيق الحصار على المؤن التى ترد من داخلية البلاد الى الاسكندرية فأنه لن يتدخل فى شئونه مطلقاً بل يقدم اليه كل مساعدة ممكنة. وكان فريزر يعنى بأن هذه المساعدة هى أن يدفع للوالى رشوة من المال. وبقيت الأمور تسير على هذا المنوال حتى تم انسحاب البريطانيين وبذلك لم يهاجم فريزر وحفظ الوالى عهنده وميثاقه فيما يختص بالمعاملة الحسنه لأسرى الحرب الانكليز.

ومع ذلك فقد كان للموقف العام فى الشرق الأوسط أثره الفعال على العلاقات القائمة بين الحكومات ودخلت بروسيا فى حلف التكتل بدل النمسا وتولى المستر جورج كاننج وزارة خارجية بريطانيا وضاعف نابليون نشاطه فى مجال الشرق الأوسط وعقد معاهدة تحالف مع إيران وبعث إليها الجنرال جاردين Jardin وكثير من ضباطه ولم تعد الجاليات الأوروبية تخشى جانب الأهالى وكان أهم غرض يرمى إليه نابليون هو أن يخلق المتاعب فى وجوه أعدائه وفى كل مكان يقدر عليه.

وكانت تركيا داخلة فى هذا المجال وقد حاول بكل ما يقدر عليه أن يحي الروح القديمة فى قلوب الأتراك ومن ذلك أصدر أوامره بأن تترجم الغازيتة العسكرية إلى اللغة التركية وترسل هناك ولم يهل عام ١٨٠٦ حتى تقدم باقتراح عقد محالفة دفاعية هجومية مع تركيا

واستغل على مدى واسع التنافس القائم بين دول أوروبا ومنذ إحتلال مقاطعات الدانوب وقفت النمسا بمعزل عن حلفائها القدماء ورفضت كل تعاون وذهب هناك بوزوودى بورجو للقيام بنشاط دبلوماسى لكنه أخفق وعاد بخفى حنين وكتب تقريراً أوضح فيه أن النمسا لن تعود للانضمام إلى الحلف مالم تسحب روسيا جنودها من مقاطعتى ولاشيا ومولدافيا ورفض نابليون الصلح مع بروسيا مالم تقدم ضمانا بالمحافظة على أملاك الباب العالى وأن تتحالف معه إذا قام باكراه روسيا على إخلاء منطقتى دول الدانوب ورفضت النمسا التوسط فى مؤتمر عام إقترحه نابليون عندما علمت أن تركيا مدعوة إليه ووضح لدى كاننج ولسفير روسيا أن الحرب مع فرنسا لا تفيد كما لا يفيد عقد الصلح معها إلا إذا أمكن لكليهما إبعاد نابليون عن إتمام الصلح مع تركيا.

وكان نص المادة الأولى من مشروع المعاهدة مع تركيا أن تقبل الأخيرة تجديد كافة الاتفاقات والمعاهدات القديمة ونص البند الثانى على أنه طالما كانت فرنسا محتلة دالماشيا فإن الخطر لا يزال قائما لذلك اتفق على العمل على طرد فرنسا بعمل مشترك والبند الثالث ضرورة عمل تحالف مع بريطانيا تدخل فيه روسيا ويكون الغرض منه المحافظة على أملاك الباب العالى والبند الرابع يرخص لروسيا إحتلال قلعة شوكزم وبندر كضمان حتى تنتهى مفاوضتها مع فرنسا وفى المادة الخامسة تقوم ولاية بإسم سربيا يحكمها أمير ينتخبه الأهالى مدى الحياة ويؤيده السلطان والبند

السادس ينص على إعادة مقاطعتى ولاشيا وملدافيا إلى حالتهما السياسية السابقة مع الترخيص لابسيلانتى بالاحتفاظ بقوة حربية من ٤ إلى ٥ آلاف جندى لحماية بلاده من أى هجوم من جيرانها.

واحتفظت بريطانيا بمصر لتكون بمثابة توازن تستغله وهى تفاوض الباب العالى إلا أن الجلاء العاجل كان أمراً مفروغاً منه ولم تكن حكومة بريطانيا قد وصلها نبأ الأحداث التى وقعت فى رشيد لكن الذى كانت تخشاه هو ما علمته من التقارير الأولى لكل من فريزر وميست أن الهدف الأساسى من إحتلال الاسكندرية هو بمثابة إجراء وقائى لابد عنه للحيلولة دون الغزو الفرنسى وربما أدى إلى خلق عبء ثقيل على إمكانيات بريطانيا الحربية لاتقدر عليه لذلك صدرت أوامرها إلى القائد العام بأن لايتخذ من حادث إحتلال الاسكندرية وسيلة حربية عادية تستدعيه أن يداوم على طلب الامدادات لها وعليه أن يعرف نية حكومة بريطانيا لا ترقى إلى درجة إمتلاك مصر من جراء معاهدة صلح .

وبذلك عز على فريزر أن يتمادى فى وعوده بمساعدة المماليك على استعادة القاهرة ولما وصلت أخبار ووشوب وستيوارت فى رشيد صدرت الاوامر السريعة إلى فريزر بإخلاء الاسكندرية أو العدول عن دخولها إذا لم يكن قد دخلها فعلا .وكانت الحكومة البريطانية تفضل إحتلال صقلية عن الاسكندرية

وفى نفس الوقت عمل الباب العالى جاهدا حتى لا يطغى نفوذ فرنسا عليه ولذلك فقد رفض قبول فصيلة فرنسية ورد على عرض فرنسا بإبرام معاهدة تحالف دفاعى هجومى بسؤاله عما إذا كانت فرنسا تنوى سحب قوات إحتلالها من بولندا .

وأرسلت تركيا سفيراً عنها إلى حكومة فرنسا فى شخص « أمين فهد

أفندى ، إلا أن التعليمات صدرت اليه على أن لا يقوم بأى نشاط ولاح أن اختياره كان موفقا ذلك لأن تاليران عندما سأله عن اشتراكه فى مؤتمر فكان رد السفير أنه لا يفهم معنى كلمة مؤتمر ولما طلب اليه ابداء الرأى فى العرض الفرنسى بإرسال طابور شرف فرنسى الى تركيا قال أنه يستحسن أن لا يتم ذلك إلا بعد عقد معاهدة صلح وتقرر أن يتولى المفاوضات معه كل من كولينكور وروكس وبعد أن طال بهم الجلوس فى قاعة المؤتمر قال فاهد أفندى ان التحالفات أمر يمنعه دين الاسلام ثم غط فى نوم عميق

وكانت أهداف السياسة التركية ترقب ما تأتى به الحادثات فى قوى الدول الاوروبية العظمى التى اشتد فيما بينها التوتر ثم الميل الى سياسة التردد والنفاق والمواراه (السياسة العائمة)

ووصل السير ارثر إلى صقلية فى ١٠ يوليو سنة ١٨٠٧ واتفق مع الجنرال مور لتأجيل سحب قوات فريزر من الاسكندرية لأن السير باجيت كان يود أن تكون بين يديه ورقة يلعب بها فى مفاوضاته مع الباب العالى

وفى ٢٨ يوليو عاد السير أرثر الى تركيا حيث وجد أن بوزودى بورجو كان قد سبقه الى تندوس وقابلته السلطات بلا ترحيب ووجد أن مقابلته مع الباب العالى من الصعوبة بمكان . وقد كان للثورة التى قضت على السلطان وقتل فيها الكثير من حيثيات البلاد اثرها اذ لم يكن فى الإمكان القيام بأية اتصالات ذات فائدة وكانت الثورة لا تعنى بشئون السياسة الخارجية.

وبعد قليل وضحت اجتماعات تلست Tilsit التى تلاهـا توسط فرنسا للصلح بين روسيا وتركيا وبذلك قضى على بعثة بوزو وقام باجيت بالعمل منفرداً لحساب دولته وكان الاتراك يميلون الى صداقة بريطانيا لأنهم خشوا على عواطف حلفائهم الجدد وقالو لباجيت أنه لم تكن هناك

حرب معلنة بين روسيا وتركيا بصفة رسمية وبالتالى فلم يكن هناك داع لإبرام معاهدة رسمية للصلح مع بريطانيا خصوصاً إذا جلت عن الاسكندرية ورفعت الحصار عن تركيا.

ورد كاننج وزير خارجية بريطانيا على ذلك بأنه مستعد لسحب جنوده من الاسكندرية على شرط أن يقوم الباب العالى بتقوية الحامية التركية فيها وأن يسمح بتعاون قوات الاسطول البريطانى فى حالة الدفاع عنها غير أن ذلك لم يغن من الامر شيئا .

وأعلن قبطان باشا إن حكومة تركيا يؤلمها قطع المفاوضات مع بريطانيا حتى لا يسوء موقفها الحرج مع حليفتيها روسيا وفرنسا لاسيما وأن بريطانيا لم تكن فى حالة حرب مع تركيا وأنه يعد بتقديم مقترحات جديدة لبريطانيا فى مدى شهور أربعة وبذلك قضى على بعثة باجيت هى الأخرى بالاستانة وانتهت مهمتها .

وكانت الاسكندرية قد أخليت من فريزر قبل هذه الحوادث بقليل برغم التعليمات التى أرسلت اليه بتأجيل الجلاء لحين صدور أوامر أخرى وكان الجنرال شيربروك ومساعده الكابتن فيلوز Fellows قد وقعا اتفاقية مع محمد على شخصياً وأثنى فريزر على سلوك الوالى الودى الرزين وتم الجلاء عنها فى ٢٣ سبتمبر .

ويمكن تصور حزن ميست بعد ذلك وبلواه وأساه فقد كان يستحث بريطانيا على إحتلال الإسكندرية حتى يعقد صلح مع تركيا وينصح بطرد الالبان وإعادة المماليك إلى سلطانهم وعقد إتفاقيات دفاعية معهم لحماية مصر وكان الباب العالى يسر ويبهج لهذا التصرف لانه حرم من الجزية ومن

الهدايا منذ تولى محمد على حكم البلاد الذى تآمر مع الفرنسيين لينال استقلاله التام عن تركيا وقال أن حكومته تنأى عن بعد النظر لأهمية مصر بالنسبة للهند وبأن مصر ستكون حقلا خصبا لمؤامرات فرنسا فى القريب العاجل وليؤيد وجهة نظره رفع إلى حكومته عرائض شتى وقعها اليونان وأهل مالطة وقبرص والشوام ومن جاليات أخرى مقيمة بمصر وأرسل المملوك أمين بك إلى باجيت يقدم عبارات ولائه لبريطانيا فى تركيا ولكن باجيت كان فى مركز لا يحسد عليه وانه لافائدة ترجى من وراء ذلك وتعذر على أمين بك الوصول إلى الإستانة كما أنه لم يتمكن من العودة إلى مصر لجلاء بريطانيا عنها فكانت مالطة هى مثواه الاخير.

وغادر ميست مصر إلى إيطاليا طريدا عاجزاً واتضح له بالدليل أن المماليك كقوة أمر مشكوك فيه ولما عاد فى مأمورية أخرى إلى مصر سنة ١٨١١ تحقق له الامر حيث كان المماليك صفراً على الشمال.

وبذلك ينتهى الإحتلال الثانى لمصر وهى فترة لا يمكن التحقق منها إلا من الإطلاع على ملابسات الظروف الدولية وقتها كمجموعة.

وفضلا عن أخطاء فريزر ومسئوليات ميست كانت المهمة كلها خطأ وكان تقرير مور عنها هو الحق بعينه.

فلو أن هذه الحملة كان قد تقرر بشأنها أمر من الأمور للتأثير على تركيا فإن مصر كانت فى مركز بعيد لا يحدث هذا الاثر كما كان من المستحيل أن تصبح مصر من نصيب بريطانيا فى معاهدة صلح ذلك لأنه كان يمكن أن يتم هذا مثلا دون الحاجة إلى إرسال حملة من صقلية كان الامر فى شدة الحاجه إليها وقتذاك فى مكان آخر أو حتى على الاقل كانت هذه الحملة ترسل إلى الدردنيل مع قوة بحرية إذا دعى الحال لذلك.

الفصل الخامس

مشكلة الشرق الادنى

(١٨٠٤ — ١٨٥٣)

عندما آذن القرن الثامن عشر بالزوال كانت مسالة الشرق الادنى قد وصلت آخر مداها وقد أكدتها ثلاثة عوامل : أطراد ضعف حكومة تركيا فى الاستانة وقيام الأمم المسيحية الفتية الصغيرة فى دول البلقان وتأثير هذين العاملين فى سياسة الدول العظمى . وفيما بين السنوات من ١٧٨٨ إلى ١٧٩١ هاجمت كل من الروسيا والنمسا متفقتين تركيا ، أما روسيا فقد ادعت انها حامية المسيحية فى الامبراطورية التركية وتقدمت إلى أن وصلت ميناء اكزاكوف على البحر الأسود

وقام المستر (بت الصغير) متكلما نيابة عن انكلترا وحذر من خطر التقدم الروسى وتهديد الكيان التركى إلا أن البرلمان لم يؤيده فى ذلك ولكنه كان قد مهد الطريق لمن يخلفونه حتى أنه فى مدى التسعين عاماً التى تلت ذلك اتبعت انجلترا سياسة موالاة تركيا مناوأة روسيا سياسياً وأظهرت النمسا كذلك مثل هذا التأييد لتركيا فى عام ١٧٩١ حيث ردت إليها معظم ما كانت قد كسبته منها فى الغزوات والفتح واتجهت إلى فكرة مناصرتها وحمايتها ذلك لأن كلا من الدولتين انكلترا والنمسا كانتا قد تحقق لديها منذ سنة ١٧٩١ بأن تركيا قد أصبحت خطراً ماثلا عليهما لا من حيث قوتها ولكن من حيث ضعفها.

ومنذ فجر القرن التاسع عشر بدأت روسيا فى الزحف جنوباً فى اتجاه

سواحل البحر الأسود والاستانة هي الهدف ومحط الانظار إلا أن النمسا قبعت على جناح روسيا متربصة متحفزة للوثوب عليها إذا هي جازفت بالاشتباك فى حرب مع تركيا أما انكلترا التى كانت ترقب الحادثات عن كثب فكانت تعتزم حماية التجارة فى شرق البحر الابيض المتوسط وتدفع عن هجوم يقع على الاستانة نفسها.

وقد كانت المتاعب تبدأ دواما كلما طالبت أمم البلقان الصغيرة بتخليص استقلالها من تركيا وكانت تتداخل حينئذ الدول العظمى لتنظيم أمورها أو تحسين مستواها ، وكان تصميم هذه الدول المسيحية على التمرد والثورة أمر مقطوع بصحته وحاول الاتراك فى بعض الاحيان القضاء على هذه المحاولات بأعمال المذابح التى كانت تشتد كلما نقصت مقدرتها الحربية وأحيانا الأتراك يرغمون إرغاماً على أن يمنحوا هذه الشعوب المسيحية بعض المزايا لكنهم كانوا يماطلون فى تنفيذ هذه الاتفاقات اللهم إلا إذا لاح فى الأفق ضغط الدول العظمى عليهم فى ذلك وكانت هذه الامتيازات إن منحت رمزاً فلا تنفذ فى الواقع .

وكانت العناصر الثلاث للمشكلة هى أولا قيام دولة شرقية بأوروبا تسوم الملايين من رعاياها المسيحيين الخسف ثم وجود مجموعة من الدول العظمى ليس بينها غير روسيا وحدها هى التى تحاول الحد من هذه القوة وأخيراً وجود الكثير من الرعايا المسيحيين فى أمم صغيرة يهبون لتنظيم أنفسهم تدريجيا والتسلح بالعلم والقوة لاطراح نير الاتراك عن عواتقهم وكان هذا الموقف سببا لقيام الكثير من الفتن والثورات فى غضون القرن التاسع عشر فى وجه السلطان مما أدى إلى قيام ثلاث حروب روسية وتركية وحربين آخرين اشتركت فيهما انكلترا وفرنسا وروسيا ومن بين هؤلاء

الرعايا كانت رومانيا (١) تشغل مقاطعات مولدافيا وولاشيا (وهى رومانيا الحديثة) وكان حكامها من أهلها أنفسهم وتتمتع بنوع من الاستقلال الذاتى وكانت بقية المناطق العنصرية الرئيسية يسكنها على التوالى أهل الصرب والبلقان واليونان كل جنس فى حدود أقليمة فالصرب واليونان كانت تتبع الاستانة مباشرة بخلاف مولدافيا وولاشيا ولما كانت بلغاريا تجاور الاستانة لذلك تأخرت حركات تحريرها بعد الصرب واليونان ولقد كان الصرب لا اليونان أول من أشعل الشرارة الأولى فى طلب الحرية لدول البلقان وقامت أول ثورة فى سنة ١٨٠٤ بزعامة كارا جورج (الأسود) وكان تاريخها سلسلة مغامرات من أعمال البطولة والمذابح فى كلا الطرفين وبعد مضى أعوام ثمانية قوى مركز كارا جورج وحصل فى معاهدة ١٨١٢ بين روسيا وتركيا على وعد بالحكم الذاتى ولكنه هزم فى سنة ١٨١٣ وهرب من بلاده غير انه فى سنة ١٨١٥ قام منافسه وعدوه المدعو ميلوس بثورة أخرى ونجح فى توكيد الاستقلال الانفصالى تقريباً فوراً وبعد محاولات شاقة حصل على مبتغاه والاعتراف به أميراً على الصرب .

وهذا الجهاد الغامض من أبطال الفلاحين ضد جيش تركى يبلغ مجموعه ثلاثة أضعاف عددهم قد لفت أنظار أهل أوروبا إلا أن كافة الدول العظمى حركها قيام اليونان بثورتها سنة ١٨٢٠ فروسيا لاعدام بطريق الاستانة ومذابح المسيحيين فى اليونان كان يخشى من قيامها بالهجوم المباشر على تركيا وعلى الفور قامت كل من انكلترا والنمسا باتخاذ الخطوات

---

(١) شملت رومانيا عند تأسيسها سنة ١٩١٣ مولدافيا وولاشيا وجزء من دوبروجة بلغ سكانهم من ٧ — ٨ مليون نفس وكنتيجة للحرب تضاعف عدد سكانها باضافة بسارابيا وبوكوفنيا وترانسلفانيا وجزء من المجر

الضرورية لتحاشى وقوع الحرب وبقى كل من كاننج ومترينج متفقان على المبدأ وكان الكفاح بين تركيا ورعاياها الثوار من اليونان مسألة من شأن تركيا وكانت واجبات الدول العظمى أن تقبض بين يديها على حلقة الملاكمة وأن لا تسمح لفريق بمحاربة فريق أو استعمال القوة ذلك لأن روسيا لو أرادت فض النزاع عن طريق الحرب فانها سوف تلتهم اليونان فى لقمة واحدة تليها تركيا فى اللقمة الثانية واستمر هذا الوضع من عام ١٨٢٠ إلى ١٨٢٥ وتلا ذلك تغيير مخالف فقد طلب السلطان إلى محمد على والى مصر الذى أرسل إبنه ابراهيم على رأس جيش مدرب إلى المورة وكان نجاحه فى الحملة عظيما حتى أن روسيا أعلنت أنها سوف تتداخل لانقاذ اليونان من الفناء . وقرر كاننج أن الطريق الوحيد الذى يجب أن تسلكه بريطانيا هو أن تشترك مع روسيا فى الضغط على تركيا وأبت النمسا أن تساهم معهما فوقفت على الحياد ووقعت كل من انكلترا وروسيا بتاريخ ٤ أبريل سنة ١٨٢٦ إتفاقا بهذا المعنى واضطرت تركيا أن تقبل الهدنة مع اليونان وأن تمنحها نوعا من الحكم الذاتى وفى ٦ يوليو سنة ١٨٢٧ وبعد أن دخلت فرنسا طرفاً ثالثاً فى الاتفاق وقع الحلفاء معاهدة نهائية من مقتضاها استعمال القوة ضد تركيا فى حالة عدم رضوخها إستجابة لنداء الحلفاء فى قبول الهدنة ومنح اليونان حريتها ونشأ عن ذلك بعد موت كاننج فى ١٢ أغسطس سنة ١٨٢٧ إن نشبت موقعة نافارينو حيث قضى المتحالفون الثلاث روسيا وانكلترا وفرنسا على الأسطولين التركى والمصرى وكانت هذه الكارثة المدلهمة على تركيا ليست سببا فى منح اليونان حكمها الذاتى فقط بل أصبح استقلالها التام أمراً

متطوعا به وفى مستهل ١٨٢٨ اتخذت روسيا نفس الخطوة التى كان كاننج يتحاشاها واعلنت الحرب مباشرة وحدها على تركيا (١) ـ ولو أن تحذيرات كل من انكلترا وفرنسا ماكانت تجدلها أذناً صاغية لدى القيصر نقولا فقد كان من الواضح انه لا يود هدم الامبراطورية التركية ولا ابتلاع اجزاء كبيرة منها . وبعد مناوشات مبدئيه كانت طلائع الروس قد دخلت ادرنه فى صيف ١٨٢٩ ، ورغم قلة جيوش القائد الروسى ديابيش وضعف معنوياته غرته زهوة النصر فطالب إلى الأتراك الجنوح إلى السلم فجبن السلطان ووقع معاهدة أدرنه فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٢٩ واستولت روسيا على بعض الاملاك على حساب الأتراك فى آسيا الصغرى وبذلك تقدمت حدودها إلى جبال منطقة القوقاز إلا أنها لم تحاول الحصول على غير ذلك فى اوروبا وكانت الحدود الفاصلة بين روسيا وتركيا تقف عند نهر دبروجة إلى شمال مولدافيا وكانت سياستها فى أوروبا ليست إلتهام الأراضى لضمها ولكن بمجرد الدخول اليها بطريق السلم .

وخشيت انكلترا وفرنسا أن تصبح اليونان قاعدة بحرية لها وزنها تعتمد فى ذلك على روسيا لذلك فقد اقترح ولنجتون تقسيم اليونان إلى قسمين وهو يرمى بذلك إلى بقائهما فى أقصى درجات الضعف على قدر الامكان وذهب إبردين إلى أبعد من هذا فاقترح تقسيمها إلى ثلاثة أجزاء متساوية ولحسن الحظ نزل كلاهما عن الحكم وتولاه بالمرستون وجراى

---

(١) أعلن الحلفاء كما هو مشهور ان موقعة نافيارنو ليست مقصودة لذاتها حتى ان انكلترا رفضت طوال مدة اشتراكها فيها أن تعتبر نفسها كدولة محاربة ضد تركيا وكذلك فعلت فرنسا رغم إرسالها قوات برية كبيرة لاخلاء المورة وفى الحقيقة كانت معاهدة لندن من صنع كاننج ولم يصدق عليها ولنجتن ولا فرنسا

وزيدت مساحه اليونان حتى شملت رقعتها « أرتا وفولو » وأعلن استقلالها ومنحت قرضا وأصبح لها تاج (١٨٣٢) وكان اعتراف روسيا وفرنسا وانكلترا باستقلالها ذلك الاعتراف الذى كانت روسيا تتلكأ فيه إلى حين هو النقطة الفاصلة فى تاريخ البلقان الذى لايعنى إلا بصـــالحه أولا هذه المصـالح التى لاتتسق مع مصالح روسيا أو الدول العظمى وكان الاعتراف بانفصال إحدى دول البلقان عن تركيا معناه جنوحها إلى روسيا عـــدا اليونان حيث خلصت من نفوذها وفى المسائل الرئيسية كانت روسيا ناجحة فى بسط نفوذها ولذلك نشأت بينها وبين رومانيا كراهية مرة أما فى الصرب فقد حاول أميرها (ميلوس) أن يجعل من روسيا مخلب القط فى مداوراته مع تركيا ولكن فيما يختص بتركيا نفسها فقد كسب القيصر نقولا نصراً مؤزرا عليها وكانت سياسة روسيا بعد عام ١٨٢٩ ولمدة عشر سنين على أقل تقدير تجرى وراء سياستها التقليدية للضغط على الاستانة وفى اثناء ذلك تضم إلى املاكها كل ما أمكن الحصول عليه من املاك تركيا وقد تكونت جمعية روسية من رجال الدولة بها بأمر القيصر نقولا سنة ١٨٢٩ وذلك لبحث احتمال حـــل الأمبراطورية التركية وانهيارها وكان تقرير اللجنة مخالفا للتقاليد الروسية السياسية وذلك بميلهم إلى الابقاء عليها وذلك يفسر على أنه لو تفككت الامبراطورية العثمانية إلى درجة اقل من ذلك فمعناه تكوين دويلات بلقانية صغيرة قوية تقف امام نفوذ روسيا وتغلغلها فيها. ومن ناحية أخرى فقد أصبحت لهـــا حقوق مترتبة على ارتباطها بروسيا بموجب معاهدات لها عليها نفوذ يمكن زيادته بالسيطرة الاقتصادية والتوسع السلمى ولو كانت روسيا تقرر امتداد صدورها فيجب أن يكون ذلك شطر أدمنيا أوشطر بغداد وليس نحو الاستانة وقد قبل

القيصر وجهة نظر التقرير فى امتعاض وسار على سياسة الاحتفاظ بتركيا فى أوروبا وقد نقل القيصر نقولا هذه الآراء إلى النمسا وحصل على مساعدة مترينخ ولكن كبر عليه أن يوضح سياسته لانكلترا فاستمر بالمرستيون فى معارضة روسيا معتقدا أنها راغبة فى التوسع إلى أن تضم الاستانة وتسيطر على الدردنيل .

ولعل بالمرستون كان ملهما حينما رأى أن النمسا وثيقة الصداقة بروسيا ولكنه لم يكن كذلك (١) .

ولكنها فى الحقيقة لم تكن روسيا بل فرنسا هى التى كان نشاطها ملحوظا فى سياسة تصفية تركيا فى المدة من ١٨٣٠ - ١٨٤١ ولقد قيل هنا وهناك كيف أن فرنسا ابتلعت الجزائر فى غضون هذه المدة وكيف أنها أحتضنت ثورة مصر ضد تركيا فى سبيل انجاح مطامعها فى البحر الأبيض المتوسط وكانت انكلترا كعادتها دواما شديدة المحافظة على كيان تركيا فكان طبعيا أن تعارض مشروعات فرنسا .

وكان الخطر الحقيقى يكمن فى القطر المصرى فمن هناك قام محمد على باشا الجرىء الطموح بارسال جيشه لمساعدة السلطان فى اخضاع اليونان وأصبح فعلا واليا على كريت وكان يأمل أن يضم تركيا ودمشق إلى مصر وقد اظهر السلطان غيرته وشكه فسمع نصيحه مستشارية الذين لم يكونو فى الواقع غير أعداء محمد على الشخصيين وظن هذا الوالى الجرىء - وربما كان محقا فى ظنه - أنه فى خطر وقرر أن يتغلب على أية خطط تؤدى إلى

---

(١) بام كان الاسم العادى لبالمرستون ولقد اعتقد خطأ أن اتفاقيات ميوشنجراز فى ١٨ سبتمبر سنة ١٨٣٣ لم تكن فى الحقيقة غير تقسيم تركيا بين كل من روسيا والنمسا وكانت السرية هى الخطر الدام الذى يهدد الدبلوماسية الطاغية .

نفيه من مصر وذلك بهجومه على السلطان وضم سوريا ودمشق إلى مصر وعلى ذلك أستدعى محمد على ابنه ابراهيم وأصدر إليه الأمر بالبدء فى حرب دفاعية ضد السلطان . وفى نوفمبر سنة ١٨٣١ غزا ابراهيم فلسطين عن طريق البحر ونزل إلى البر بقوته القليلة النظامية وكان هجومه ناجحا يشبه هجوم اللنبي سنة ١٩١٨ وسقطت سراعا كل من يافا وغزة وبيت المقدس ولكنه أضطر للتأخر عند مدينة عكا كما تعطل فيها نابليون ولكنه أحتل المدينة بصفة قاطعة فى شهر مايو سنة ١٨٣٢ وسقطت دمشق فى شهر يونيو وحلب فى شهر يوليو وعبر ابراهيم فعلا سلسلة جبال طوروس وبذلك أحرز نصرا آخر قبل نهاية الشهر .

وكان نجاحه فى السياسة لا يقل عنه فى الحروب وفى ديسمبر ١٨٣٢ بعث السلطان محمود بآخر جيوشه لملاقاة ابراهيم إلا أنه قضى عليه وأباده فى موقعة قونية وبذلك وقع السلطان تحت رحمة هذا العدو الثائر المظفر .

وكان السلطان يلح على بالمرستون فى طلب العون إلا أن هذا الغازى كان غير راغب فى تدخل بريطانيا لمساعدة تركيا وهى سياسة فى منتهى الخطورة والجرأة (١) ولما وقعت كارثة قونية على الجيوش التركية كانت بعثة روسية قد وصلت إلى القسطنطينية فما لبث السلطان البائس أن أدار وجهه إلى عدوه التقليدى يطلب عونه وفى هذا قال أحد مستشارى السلطان « إن الفريق المشرف على الهلاك لا يستكشف القبض على ثعبان الماء لينجو من الغرق » وعلى ذلك فقد لجأ السلطان إلى روسيا ، وكان القيصر يكره الثورات مثله فى ذلك كمثل سلطان تركيا وعلى ذلك تمت المساومة بينهما

---

(١) ستراتفورد كاننج سفير بريطانيا فى الاستانة نزل عند وجهة نظر بالمرستون وتراجع عن سياسته التى تبناها فى سنة ١٨٤١ .

وفى قرار سنة ١٩٢٣ طلب الرجل الغريق المعونة من الثعبان وبتاريخ ٢٠ فبراير قامت قطع الأسطول الروسى فرست خارج الاستانة وهى أول مرة ظهرت فيها طلائع الأسطول حول هذه المدينة بموافقة الأتراك وفى ٦ ابريل نزلت على بر أسيا الصغرى فى مواجهة الاستانة قوة برية روسية مؤلفة من ستة الاف جندى وبذلك أنقذ السلطان وبدأت كل من فرنسا وانكلترا تضغطان عليه ليبرم اتفاقات مع محمد على وكان من نتيجة ذلك أن استجاب السلطان وولى محمد على على فلسطين وسوريا وحلب ودمشق وأذن له فى احتلال الموانى البحرية فى أدنه فانسحب ابراهيم إلى سوريا وخيل للناس أن الأزمة قد وضع لها حد .

وبدأت جيوش روسيا كذلك فى الانسحاب من أسيا إلا أنها قبل أن تشرع فيه أضطر السلطان إلى توقيع معاهدة سرية مع روسيا .

ولم تكن معاهدة انكيار اسكليسى فى ٨ / ٧ / ١٨٢٣ غير معاهدة هجوم ودفاع بين الدولتين وكان من بين نصوصها السرية مادة واحدة فقط تسربت بالتدريج تنص على حق تحال تركيا من واجب الاستعانة بقواتها لصالح روسيا على شرط موافقة تركيا فى نظير ذلك على إغلاق الدردنيل فى وجه كافة المراكب الحربية عند الحاجة (وعند الحاجة كانت تعنى أى عند طلب روسيا ذلك) ولو أن هذه المعاهدة كان قد قدر لها أن تكون إيجابية لأصبحت تركيا تبعا لروسيا ويخيل أن البوغاز والسلطان والاستانة كلها كانت تحت سيطرة القيصر غير أن النصر لم يكن كاملا والعقبات كأداء فان دخول مراكب روسيا الحربية إلى الدردنيل كان معناه قيام حرب بينها وبين انكلترا ويصبح لدى فرنسا أقوى الاسباب لمساعدة محمد على فى مصر ضد تركيا وكان بالمرستون يقف فى صف تركيا

ضد محمد على لذلك انضم إلى جانب السلطان فلو أنه كان قادراً على درء إخطار محمد على لارتمى السلطان بين أحضانه وكان حليفاً بدل روسيا وكان اعتماد السلطان على قوة روسيا أمراً خفياً عن الأنظار ولم يكن هناك ما يحرجه فيما لو تخلص من التزاماته بموجب اتفاقية أنكيارسكلسى. وكان السلطان محمود لا يتعفف عن خيانة روسيا وكانت لديه فرصة عند ابراهيم ذلك لأن هذا الجندى قد أوجد رعاياه السوريين فى حالة تذمر بسبب الدسائس الانجليزية التركية وتحقق السلطان محمود من هذا فلو أن قواده هجموا على ابراهيم من أجنحته لثار السوريون عليه ولم تفت السلطان هذه الثغرة لأنه فى ابريل سنة ١٨٣٩ سير جيشا على تركيا إلى بير على نهر الفرات عبره من شاطئه الأيسر إلى شاطئه الايمن وبذلك مكن له أن يضرب موصلات ابراهيم بين فلسطين وموانى ادنا فهبت الدول العظمى منزعجة واتفق على ارسال قوات متحالفة من انكلترا وفرنسا إلى البوسفور فى حالة دخول الروس إلى تركيا لكن ذلك جاء فى غير أوانه ذلك لأن آخر أمر صدر عن السطان المحتضر هو الأمر لقواده بمهاجمة ابراهيم ولقد سار الجيش التركى نحو ابراهيم فى مستهل شهر يونيو ونجح فى ثلاثة مواقع متتالية وفى يوم ٢٤ منه أباد ابراهيم بصفة نهائية الجيش التركى عند نزيب بعد أن أسر خمسة عشر ألفاً بسلاحهم وعتادهم ومات محمود العجوز فى أول يوليو وخلفه على العرش عبد المجيد وكان شاباً حدثاً ابن ستة عشر عاماً وعلى الفور قام الأسطول العثمانى متجها إلى الاسكندرية واستسلم لمحمد على بدعوى أن الاستانة قد بيعت إلى روسيا فتهلل محمد على الفخور فرحا بإبنه المنصور وجيوشه المصرية وظن أن فى مقدوره أن يستعيد قوته لكنه للأسف قد أساء الظن إلى درجة كبيرة وأخطأ فى الحساب ولقد كان محتملا أن يتحدى تركيا أو حتى أوروبا كلها

عدا فرد واحد لا قدرة له على تحديه ولم يكن هذا الفرد غير بالمرستون فاذا كان بالمرستون قد تردد منذ عام ١٨٣٢ إلا أنه أقدم سريعا فى عام ١٨٣٩ وتروى السلطان الشاب بين الطيش والالم فكانت فرنسا تؤيد مصر فى الخفاء وكان القيصر يلعب الاعيبه وكانت النمسا فى شك وخور إلا أن بالمرستون كانت له خطوتان إحداهما شدة تصميمه والاخرى قوة الاسطول البريطانى وبدأ ضرب الاسكندرية فورا ولو أن الجيش الفرنسى رفض التعاون وكان جواب بالمرستون اقتراحه عقد مؤتمر للدول العظمى فى فينا وطالت المفاوضات وتداخلت روسيا بينما ترددت فرنسا وسار بالمرستون فى طريقه قويا عنيدا عنيفا وسقطت تحت ضرباته كل من مصر وفرنسا وكل ما حصل يتلخص فيما يلى ـ لما علم بالمرستون بما لا يقبل الشك أن فرنسا تؤيد مصر فقد حصل على اتفاق وقع عليه فى لندن بتاريخ ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ من كل من النمسا وبروسيا وروسيا وكانت شروط هذا الاتفاق هى أن يصبح محمد على واليا وراثيا على مصر وعكا مدى الحياة فاذا لم يجل عن بقية الاقطار التى غزاها ويقبل هذه الشروط فى مدى عشرة أيام وجب أن يحبس داخل مصر وحدها (١) وكانت أمام هذا الاتفاق صعوبتان الأولى أنها لم توقع فرنسا والثانية أنها كانت ستفرض على محمد على بالقوة وبرهن بالمرستون على أنه كفء لتخطى هاتين العقبتين فأعلن عنها أنها مجرد بلفة . وقال جيزو عندما أبلغه بالمرستون فحوى الاتفاق أن تخطى فرنسا كان تهجما عليها أما تيير رئيس مجلس الوزراء فقد أعلن أن العلاقات الطيبه بين فرنسا وانكلترا قد تحطمت ولا بد من

---

(١) وعدت كل من النمسا وانكلترا بصفة قطعية أنها سوف تؤيدان تركيا بأساطيلهما البحرية إذا رفض محمد على هذه الشروط .

التصادم المسلح وقامت قيامة الصحافة الفرنسية وكان بالمرستون لايعتقد أن فرنســا تجرؤ على أعلان الحرب على انكلترا وكان اعتقاده صحيحا فسكنت فرنسا بعد هذا الهياج أما سولت الشجاع الذى رأس الحكومة الفرنسية فى أكتوبر فكان يعلم أن الحرب مع انكلترا هو الهلاك بعينه وبذلك أنتصر بالمرستون على معارضيه الآخرين .

ورفض محمد على هذه الشروط فى أباء واستعلاء ولم تلبث قوة انكليزية نمساوية أن ظهرت فى بيروت وطالبت المصريين بالجلاء عن سوريا (١١ أغسطس) وبتاريخ ٩ سبتمبر اطلق الأدميرال ستوبفورد النار على المدينة وأنزل قوه على البر وفى ٩ أكتوبر أحتل بيروت وعلى الاثر ثارت سوريا على ابراهيم وتحرك الاسطول الانكليزى إلى عكا تلك المدينة التى تحدت الصليبين مدى عامين كاملين وتحدت جنود ابراهيم لمدة ستة أشهر ونابليون لشهرين وفى ٣ نوفمبر دمرها الاسطول البريطانى.

ولقد عرف ابراهيم عن يقين خطورة القـوة البحرية على مواصلاته لذلك فقـــد استعد لاخلاء سوريا على عجل وكانت مصر نفسها فى خطر واستأسد السلطان الطفل ليجرد محمد على إلا أن هذا الرجل تلقى النبأ هادئا رزينا وقال لنفسه أن هذا التجريد هو الرابع من نوعه وتمنى أن يجد له منه مخرجا كما اهتدى فى المرات الثلاث السالفة بحق جاه الرحمن ورسوله ولكنه أستكان عندما ظهر الادميرال نابير على أبواب الاسكندرية متأهبا للتحدث بلغة النار والحديد فصدع للأمر ووقع اتفـاق ٢٥ نوفمبر وفيهما يجلو عن سوريا على شريطة الاعتراف بولاية على مصر وقد وافق السلطان كما وافقت الدول العظمى (وعلى الاخص فرنسا) على هذه الخاتمة وكان لبالمرستون طرائقه الخاصة التى تاه بها على معارضيه ونجا محمد على من عزله

الرابع لكنه قيد فى مصر على مستقبل الايام وكان هذا الاتفاق دائما أما السوريون الذين رحبوا بأبراهيم كمنقذ فقد ثاروا ضده كظالم وهدد محمد على الاستانة يوما ما وأمسى لاهو ولا ولده بقادرين حتى على تهديد فلسطين. ومصر فى ولاية محمد على وابراهيم أبنه قد بلغت شأوا لم تبلغه تركيا لكنها بعد ١٤ عاما تدهورت إلى أكثر من عجزها وأصبحت اضعف ولاية تركية فى سنة ١٨٥٤ لتجريدها من قادتها ولابهاظها بالديون وانغماسها فى خلافات داخلية أما فرنسا التى كانت تهدف إلى منح سوريا لمصر أو لنفسها فقد طاش سهمها وكسب بالمرستون الثناء الابدى من السلطان.

وتم مجد بالمرستون بامضاء اتفاق ١٣ يوليو سنة ١٨٤١ الذى تعهدت فيه الدول العظمى بعدم السماح لاية أساطيل حربية لدول أجنبية بدخول الدردنيل والبوسفور وكانت روسيا لاتزال تؤمن بوجود معاهدة انكيار سكلسى فسكنت إلى مهادنة بريطانيا كصديقة تعتقد فيها البلاهة والغفلة وكان القيصر فى هـــذا مخطئا .

وفكر فى أعادة الاتصال ببريطانيا واجراء تفاهم معها على مستقبل السياسة وذلك فى المحادثات الشهيرة التى تمت بينه وبين اللورد ابردين فى سنة ١٨٤٤ ولا ترقى الشكوك ولا الريب حول ماقاله فقد أظهر وعبر عن وجهات نظره من أن تركيا (كالرجل المريض) وأن امبراطوريتها فى طريقها إلى الانحلال ومن الحزم والصواب أن يتخذ بشأنها قرار قبل أوانه ولقد عنى أن تكون الاستانة له وفى نظير ذلك يكون من نصيب بريطانيا أن تأخذ مصر أو كريت أيهما تفضل وبهذا يلاحظ أنى (كما قال القيصر) قد راعيت توازن الدول العظمى ومنحت بريطانيا تعويضـــا عادلا وكانت طريقة العرض سيئة والحرب على الابواب وظهر نفاق القيصر ومن الطريف

أن تلاحظ أن اقتراح القيصر نقولا ذلك السياسى الحكيم قد تم اقتباسه فى سنة ١٩١٥ ووافق السير ادوارد جراى حينئذ على أن تكون الاستانة من نصيب روسيا وكان منطقه فى ذلك سليما وأعلنت انكلترا أن مصر وكريت من أملاكها وأصبح قنال السويس الطريق إلى الهندفى يد الانجليز وعلى ذلك فلم يعد هناك سبب للاعتراف بحق روسيافى الاستانة ولما أهديت للانجليز الضمانات الكافية سنة ١٨٤٤ كان يخيل أنه كان من الواجب على انكلترا الموافقة على ذلك الاقتراح منذ قال القيصر أن تركيا كالرجـــل المحتضر وأنها أصبحت جثة هامدة وجذعا خاويا وما شابه ذلك من الالفاظ الحقة التى لم تكن هراء وقتذاك كما وصفها بالمرستون .

الفصل السادس

الاحتلال البريطانى الثالث

لقد يقال فى حق بريطانيا أنها داومت المعارضة فى شق القناة لأسباب سياسية خاطئه إلا أنها عادت تصحح هـــذه الأخطاء عندما شعرت بها وقد كتب « الايرل أف كلارندن » Clarinden وزير خارجيـــة بريطانيا إلى دى لسبس يقول: -

« تقبلنا الحفلة الناجحة بافتتاح القناة فى نشوة وسرور عامين وأنا حين أتشرف برفع هذه التهنئة الحاره لكم وللامة والحكومة الفرنسية حينما بذلنا كل معونة ممكنة فى سبيل تأييدكم أشعر أنى معبر فى ذلك عن رأى زملائى ومواطنى الانكليز كافة ورغم شتى العقبات التى اعتريتم لمكافحتها من إيمان وصدق جاءت النتيجة بالنجاح تعويضا مجزيا لكم عما سلف وأنه من حسن طالعى أن أتقدم لكم نيابة عن حكومة صاحبة الجلالة لأقدم آيات التهانى والتبريك عن المشروع الوليد لمواصلات سهلة ربطت الشرق بالغرب وسيكون له من النتائج السياسية والتجارية شأن وأى شأن نتيجة مجهوداتكم المثمرة التى نولها من أنفسنا ثقة المؤمن بفائدتها »

وتعطفت الملكة فكتوريا فاهدت نيشان الاستحقاق مع نجمة الهند لدى لسبس ووهبت له حرية مدينة لندن وأقيم له احتفال فخم فى قصر الكرستال وما كادت تتلاشى أصوات الهتاف له والترحيب به فى أروقة هـــذا القصر حتى أزعجته أصوات حملة أسهم الشركة النكراء. ولقد كان مقدرا لأسهمها الارتفاع المستمر المتدفق تدفق أمواه البحرية معا إلا أنه للاسف ضاع هذا الأمل هباء ذلك لان كثرة العقبات وشتى المصاعب التى

قامت فى سبيل المشروع وهو فى طور التنفيذ ضاعفت تكاليف الانشاء وزادت عن الضعف عما كان مقدرا ولقد قوبل العجز أو جزء يسير منه على الأصح بالتعويض الذى نالها من جراء تنازلها عن بعض حقوقها ومع ذلك فقد كان باقيا مبلغ مائة مليون فرنك لازمة لتغطية العجز فى ميزانيتها ولقد جاء رأس مال من فرنسا بموجب قرض فى عام ١٨٦٧-٦٨ إلا أنه كان شيئا قليلا بنسبة رأس المال الموظف وكان المتوقع أن يكون الدخل العام من أرباح الشركة مجزيا يسمح بتغطية جزء من التكاليف ورفع إرباح الأسهم غير أنه كان يلوح أن شركات الملاحة بعد أن وثقت واطمأنت كانت لا ترى واعيا لتتعجل استغلال الطريق المائى الجديد ودلت الاحصائيات على أن البواخر التى مرت فى القناة فى السنة الأولى من إنشائها قلت كثيراً عن خمسمائة باخرة بلغت عوايد مرورها ٤،٣٤٥،٧٥٨ فرنكا فقط .

وفى عام ١٨٧٠ وهو التالى لعام الافتتاح هبطت القيمة الأسمية معهم الواحد من ٥٠٠ إلى ٢٧٢ فرنكا ثم عاودت الهبوط فى العام الذى تلاه حتى بلغ ثمن السهم ٢٠٨ فرنكات وبذلك سارت الحالة المالية للشركة حثيثه إلى أحرج المراكز وكثرت الشائعات والاعلانات تتنبأ لها بالخراب والافلاس العاجلين لذلك كان لابد من الالتجاء إلى سياسة أصدار أسهم جديدة وعرضت هذه فعلا على الاسواق فى عام ٧١ - ١٨٧٢ بضمان فرض زيادة ضريبة جديدة مقدارها فرنك عن الطن الواحد بموافقة خديوى مصر إلا أن مبيعات السوق لم تفعل أكثر من الحد من قوة الازمة وتلا ذلك ارتفاع الاسهم فتحسنت بالتالى حالتها المالية ولاول مرة فى سنة ١٨٧٥ زادت أثمان الاسهم عن قيمتها ودلت الاحصائيات فى ١٨٨٠ على أن أعمال الترانسيت عبر القنال كانت ٢٠٢٦ وبمقارنتها

بمثيلاتها عام ١٨٧٠ حيث لم تتعد ٤٨٦ حالة نرى مقدار التحسن وزاد عدد الركاب إلى ١٥٥١ و١٠١ راكبا وكان قبل ذلك ٧٥٨ ر ٢٦ .

ولم تصل الشركة بعد إلى تحسين أثاثها وموادها بدون متاعب أخرى أثارها أرباب السفن وملاحوها ضد الشركة وذلك بشأن الطريقة التى سار عليها العمل من حيث قياس الحكومة للحمولة وتقدير الضرائب المستحقة للشركة على أساسها ولقد رأى الباب العالى أنه من الانسب عقد مؤتمر فى هذا الشأن يكون مقره الاستانة وذلك لبحث وتمحيص هذه المشكلة الشائكة وانعقد المؤتمر فعلا فى أكتوبر سنة ١٨٧٣ واكمل تقريره ورفعه فى شهر ديسمبر وجاءت توصياته أنه يجب على الشركة أن تقتبس طريقة مورسوم الخاصة بتقدير الحمولة وأن تعامل الشركات على هديها وبعد الاتفاق على مقدار الزيادة التى تتقاضاها الشركة قبل حكم المؤتمر وسارت بمقتضاه اعتبارا من خريف عام ١٨٧٤ .

وكانت منافذ القناة فى وقت ما تتميز بطابع الاتساع عما قدر لمصالح حملة الاسهم أو المنتفعين وما الذى كان يحدث للقنال لو أن الشركة أفلست ولمن تكون ملكيته ؟ وهل يمكن التصرف فيه بالبيع ؟ هذه أمثلة من الاسئلة التى كانت شائعة بين الناس .

أما القناة نفسها بعد أن تم شقها فقد أصبحت جزءا من جغرافية العالم كله لانها وصلت بحرين وفصلت بين قارتين ومصيرها يكون موكولا لتصرف العالم كله (١) ففى الدوائر الدبلوماسية البريطانية كانت هناك اقتراحات جدية لان تتقدم بريطانيا لتشترى الشركة وبهذه الطريقة

(١) هذا رأى المستر هيوشونفيلد فى كتابه « قنال السويس فى المجال الدولى »

تحصل على إدارتها كاملة ولقد قيل مرة أن الخديوى وافق على شركة انكليزية معينة كانت تطلب الاستيلاء على القناة والحصول على الامتياز فلو كان هذا القول جائزاً لعارض ذلك المبدأ الأساسى الذى قام عليه التعهد بشقها ذلك لأن القناة كان من السهـــل افناؤها لو أنها كانت ملكا لدولة كبرى بعينها وهذا هو عين ما كانت تتحاشاه بريطانيا .

ومع أن « دى لسبس » كان يصارع الأزمات فى حالة الشركة إلا أنه ذات مره أقترح اقتراحا على الخديوى مضمونه أن تباع الشركة للدول العظمى كلها على الشيوع وهو يأمل بهـــذا أنقاذ الموقف وفى نفس الوقت يضمن لها سلامتها الدولية وحيادها المستديم .

ومع هذا فقد قرر الباب العالى أنه لايسلم قطعا بمجرد المبدأ القائل ببيع القناة أو حتى بايجاد دولية إدارية على حددوها ومن جهة أخرى فليس « لدى لسبس » إلا حق الإمتياز وحده وليس من حقه أن يقترح حلول كهذه . فشركة القناة شركه مصرية وهى بهذا الوضع خاضعه لقانون وعوائد الامبراطورية العثمانية .

وكانت القناة ملكا مصريا خالصا تديره شركه مصرية لها حق التنازل عن الامتياز أو البحث فى أمر تجديده ولكنها دون ذلك ليس من حقها أى شىء آخر .

ولقد وضع تصريح الباب العالى الامور فى نصابها بعدالة ولو أن اللورد « دربى » فى سنة ١٨٤٧ قام فى مجلس اللوردات يعلن أنه لن يعارض فى اسناد القناة إلى نقابة دولية وعاد فكرر هذا التصريح سنة أخرى فى مدينة « إدنبرج » بعد أن أشترت بريطانيا الأسهم المملوكة للخديوى فى الشركة وأعلن كذلك « اللورد فارر » رئيس الغرفة التجارية البريطانية

قوله أن العقبات والمشاكل سوف لا يكون لها حد مادامت القناة وهى طريق مائى عالمى تسيطر عليها شركة خاصة ولم تتحقق هذه النبوءات إبدا على قدر مسئولية الشركة عنها ذلك لأن كل ماجد من مشكلات بشأنها كان من أثر عوامل خارجية لايدلها فيها . غير أنه بالنظر إلى ما جد فيها من تحسينات عظيمة ليس هنا محل سردها كان لزاما علينا أن نسجل هذه المقترحات على سبيل الذكرى فيما يختص بتدويل القناة .

وكان شراء وزرائيلى لحساب الحكومة البريطانية مقدار ٦٠٢ ر ١٦٧ سهما المملوكة للخديوى فى الشركة كأنه قصة ولم يحبك عقدتها ذلك السياسى الاشهر وحده الذى قال أنه « فى كل ركن جاسوس » للسرعة التى أشتريت بها الاسهم والعجلة التى تمت فيها الصفقة وقد روى وزرائيلى لصديقاته أن هذه الصفقة لو اشتراها مصرف فرنسى لكانت القناة بقضها وقضيضها ملكا لفرنسا وكان من حقها أن تغلقها كيف تشاء وكانت ملابسات قصة الشراء كما يلى : —

لقد كان الخديوى منذ سنين عشر يتورط بلا وازع فى ديونه بمالا يقل عن سبعة ملايين من الجنيهات سنوياً وكان يقترض بربا فاحش إلا أنه فى خريف سنة ١٨٧٩ وجد أنه عاجز تماما عن الوفاء بما استحق عليه وكان لزاماً عليه أن يبحث عن مصدر آخر لانقاذ نفسه ولم يعد باقيا لديه من ثروة قيمة إلا أسهمه فى القناة وكان فى مبدأ الامر لايفكر فى بيعها بل كان يقترح رهنها لدى أحد المصارف كضمان لقرض جديد فى أحد المصارف التى يتعامل معها . إلا أن جماعة من الممولين الفرنسيين تقدموا إليه بعطاء أفيد وأحسن إذا هو تصرف فى هذه الاسهم بالبيع البات ومع أنهم أخفقوا فى تدبير القرض أو الثمن إلا أنه كان قد أستبعد فكرة الرهن وصمم على

البيع ـ وكان « الجنرال ستانتون » قنصل انجلترا العام بمصر قد أبلغ أمر هذه المفاوضات فوصلته تعليمات لينقلها إلى الخديوى مضمونها أن حكومة جلالة الملكة لها رغبة فى مشترى الاسهم إذا عرضت بشروط مقبولة وكان هذا بتاريخ ١٧ نوفمبر وفى ٢٣ من نفس الشهر ابرق « ستانتون » يقول أن الحكومة البريطانية يمكنها أن تشترى الاسهم بمبلغ مائة مليون فرنك (٤ ملايين جنيه) وعليها أن ترد بالجواب قبل ٢٥ من الشهر .

وفى اليوم التالى أبرق « اللورد دربى » يأمر « ستانتون » بنهو الصفقة وفى اليوم التالى مباشره أبرق ستانتون يقول أن عقد البيع قد وقع وبتاريخ ٢٧ منه أوضح « اللورد دربى » بمدينة « أدنبرج » الاسباب التى من أجلها أصدرت بريطانيا فى هذه الصفقة قرارا سريعا قال « فى امكانى أن أؤكد لكم أننا تولينا أمر الصفقة وحدنا خوفا من أن تتدخل فيها قوة أجنبية بنفوذها فتفسد علينا مصالحنا ونحن نكن للمستر « دى لسبس » كل تقدير واحترام ونعترف أنه كان بدلا من وقوفنا ضده موقف المعارضة حين شرع فى انشاء هذا العمل العظيم كان علينا فى الحق أن نرحب به ونتعرف اليه وأنا عن نفسى وبالنيابة عن زملائى أتعهد أننا لن نضمر شيئا يعرقل أعمال الشركة ولا أن نستعمل حق الشراء الاخير فى تعطيل قراراتها وكل ما قمنا به لم يكن إلا مجرد دفاع ولا أظن أن الحكومة البريطانية ولا حملة الاسهم من رعاياها يملكون أغلب أسهم الشركة .

وكان بلا شك دزرائيلى هو الدافع الخفى لاتمام هذه الصفقة وكان على أقل تقدير مصمما على أن تكون أسهم الخديوى ملكا

للحكومة البريطانية وليست لاية حكومة ولا شركة خلافها والقناة أمر حيوى من الناحيتين التجارية والاستراتيجية لبريطانيا ذلك لانهـــا هى « مفتاح الهند » (١)

وكان رئيس الوزراء معجبـــاً بموقفه وحسن تصرفه فهو لم يكتف بالتغلب على معارضة زملائه فى مشترى الصفقة فحسب ولكنه جـــد واجتهد حتى وجد بنك روتشلد وولده مصرفا راغبـــا فى العملية قادرا عليها مليئا وكان تعاونهمـا ضربة لازب ذلك لان البرلمان كان فى عطلته ولا يمكن الحصول على موافقة المجلس على الاعتماد المطلوب ولما انعقد فعلا فى فبراير سنة ١٨٧٦ تعرضت الحكومة لنقد شديد قبل الحصول على الاغلبية على ابرام هذه الصفقة الرابحة .

وكان يلوح وقتها أن صفقة الشراء كانت أمرا عاديا يعرفه النـــاس فى انكلترا وكانت البلاد من أدناها لاقصاها تتفكه من الامبراطورة إلى أحقر رعاياها بمقدار الكسب الذى عاد على البلاد من وراء هذه الصفقة المجزية وكان الرأى الاوروبى على الاجمال فى صف هـــذا الأمر حتى قالت جريدة الرأى الايطالية (يلوح أن الصفقة كانت ضربة دبلوماسية مكينة رفعت من أسهم حكومة دزرائيلى) وكان « دى لسبس » مرتاحا حيث يقول : —

« قبلت حكومة بريطانيا الآن أسهم القناة التى كانت قد خصصت لها فى جد واخلاص منذ البداية فاذا كان ماقامت به أخيراً يدل على شىء كما أعتقد فانه دليل على أن الحكومة البريطانية قد عدلت نهائيا

(١) عن المؤلف السابق

عن أن تضع العراقيل أمام حمله الاسهم الاصليين لهذه القناة البحرية التى تدار بمهارة واتقان وأنى لمغتبط بما سوف يقوم من تعاون بين رؤوس الاموال الفرنسية والبريطانية بهذا الاشتراك » .

وكان استيلاء بريطانيا على مايقرب من نصف أسهم القناة اتجاه كريم (١) دون شك لاراء الجروح القديمة بين فرنسا وبريطانيا من جراء قيام المشكلة المصرية فلهما معاً مصالح مشتركة كما اعلن «كليمنسو» Clemanceau فى خطاب له بالبرلمان فى يوليوسنة ١٨٨٢ حيث استطرد قائلا « وذلك من حيث ضمان حرية القناة وحق إدارة شئون مصر وكان مما دعى إلى هذا الموقف كله بذخ الخديوى واسرافه وسفاهته ولقد تم بالفعل فى ربيع سنة ١٨٧٦ تصفية ديون اسماعيل وتوحيدها فى دين واحد بلغ مقداره ٩١ مليونا من الجنيهات استلزم التدخل فى مالية الدولة وحدث بعد ذلك أن تولت هيئـــة فرنسية بريطانية الاشراف على إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية وجددت هذه المراقبة الثنائيه فى سنة ١٨٧٩ بعد أن عزل وتولى بعده إبنه الخديوى توفيق وكان ممثلو الحكومتين هما الميجور بارنج (اللورد كرومر فيما بعد) والمسيو بيلنيير

وأدت هذه الاجراءات إلى إيصال سفينة الحكومة المصرية إلى بر السلامة وحمت حقوق الدائنين الأجانب إلى وقت ما رقد انتهت هذه السياسة فى أسرع وقت إلى غير ما كان مقدارا لها ويعود الفضل فى ذلك إلى نمو الروح الوطنية فى مصر نفسها .

---

(١) حسب تعبير المؤلف السابق.

وأستيقظ الوعى الوطنى المصرى والغيرة الإسلامية الصحيحه عندما راعها سلطان الاجانب على مرافق البلاد وإدارة شئونها .

ولما شاعت الكراهية نفسها بين صفـــوف الجيش المصرى قوى الإتحاد بين الزعماء العسكرين والمدنيين وبرزت إلى الصفوف عندما وجدت لها زعماء فى شخص أحمد عرابى وبسرعة تطور الوعى القومى إلى ثورة ضد سلطان الخديوى وقامت المظاهرات فى الاسكندرية يوم ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ مات فيها أكثر من خمسين أوروبياً ولم يظهر أن فى نية السلطان إرسال جنوده وشعرت كل من فرنسا وبريطانيا بضرورة أتخاذ عمل حاسم يليق بالموقف ونشط عرابى فى تقوية تحصينات الاسكندرية عندما ووجه بتهديدات الغزو وقد أمره أمراء البحرية الانكليز والفرنسيين بالامتناع عن هذا العمل لكنة لم يذعن لأمرهم ولم تتعد فرنسا دائرة تقديم الاحتجاجات الرسميـــة وحدها وكان من نتيجة التردد السياسى فى إدارة « فرسنييه » أن وقع التوتر بين الحكومتين فكان من نتيجته أن اختفت فرنسا من الميدان المصرى .

وفى ١١ يوليو أطلق « الأدميرال سيمور » قنابل أسطوله على طوابى الاسكندرية وفى سنة ١٩٥١ أى بعد مرور ٦٩ عاما على هذا الحادث توقفت الحركة تماما بالقاهرة لمدة ١٥ دقيقة اظهارا لاحتجاج مصر على هذا الحادث الأليم . وبتاريخ ٢٤ من الشهر نفسه نزلت قـــوات بريطانية إلى البر فاحتلت الميناء . ولقد كانت هـــذه الحركة بلا ريب من جانب بريطانيا حركة المقصود فيها إثبات حالة تدخلها (١) وطالبت ايطاليا بمشاركتها فى التدخل بعد انسحاب فرنسا إلا أن ايطاليا رفضت ذلك . وقد ذكر جرانفيل

(١) هذا رأى الانكليز أما رأينا فهو اعتداء غاشم على كرامة البلاد

إن ما صنعته انكلترا كان واجبا مفروضا حيث برهنت بريطانيا على قبولها تدخل الدول الأخرى فى الأمر وقرر « جلاد ستون » أنه يجب إرسال حملة بريطانية إلى مصر وأعطيت الأوامر بذلك « للسير جارنت ولزلى » وكانت أولى حركات هذه الحملة إحتلال المناطق المهددة بمنطقة القناة وهددت حركة المرور الملاحى فى القناة بقيام الثورة وكان الخديوى نفسه هو الذى صرح للقوات البريطانية باحتلال أية مناطق واقعة فى برزخ السويس تستخدم لحماية القناة .

وحزن « دى لسبس » لاخفاق بلاده فى تقديم معونتها وتذكر أنه هو نفسه ومن قبله أبوه راحا ضحية التقلبات السياسية فى بلدهما وفى غمرة الدهشة أرسل التلغراف الآتى إلى عرابى : —

« لن يدخل البريطانيون إلى القناة بحال فلا تحاول أن تنتهك حرمة قناتى فأنا هناك ولن يجرؤ أى جندى بريطانى واحد على النزول إلى البر ما لم يكن مصحوبا بجندى فرنسى وأنا مستعد للإجابة على كل شىء » . وأرسل إليه الرد الآتى : —

« شكراً خالصاً ، تأكيداتكم تعزينى لكنها ليست كافية فى الظروف الراهنة ، فدفاع مصر يقتضى تخريب القناة تخريباً مؤقتاً »

ووصلت القوات البريطانية فى الوقت المناسب لحماية القناة وقال الجنرال « ولزلى » « لو أن عرابى خرب القناة كما قصد ذلك لكنا لا نزال إلى هذه اللحظة فوق ماء البحر نحاصر مصر وكان من أثر تأخير حركة عرابى لمدة أربع وعشرين ساعة فى هذا الأمر أن كتب لنا النجاة وأنقذنا » وفى ٢١ أغسطس احتل الانكليز مدينة الاسماعيلية واتخذوها قاعدة إلا أنه عند تراجع قوات عرابى خربت قناة الماء العذب وكانت عملية دفعهم إلى

التقهقر بشيء من الصعوبة وكانت الموقعة الحاسمة التي قضت على الثورة فى التل الكبير يوم ١٣ سبتمبر ولم يلبث أن سلم عرابى بالقاهرة وعاد «ولزلى» إلى بلاده تاركا فى مصر جيش الإحتلال .

ومنذ ذلك التاريخ لم يعد بمصر مراقبة ثنائية وفقدت فرنسا إلى الأبد من جراء تصرفاتهـا كل أمل كانت ترعاه فى شئون مصر التى أصبحت رغم كل شيء حماية بريطانية . وتوالت النتائج الثلاث التى تخص القناة تباعاً وربما كان أقلها أهمية هو مطالبة بريطانيا بقسط كبير فى إدارة الشركة وقد كان لها عقب عملية شرائها لأسهم الخديوى مقاعـد ثلاث فى مجلس الإدارة المكون من ٢٤ عضواً والآن حصلت على وظائف لسبعة من المديرين الانكليز الذين يمثلون مختلف دور الصنعة فيها ولو أن هذه المراكز كانت قد رفعت إلى ٣٢ وظيفة وهو العدد الأصلى فى قانون الشركة .

وكانت النتيجة الثانية أن بريطانيا اعتبرت نفسها حامية القناة تنوب عن مصر فى حماية برزخ قناة السويس وقد وصف « دى لسبس » نزول القوات البريطانية إلى البر أثناء ثورة عرابى أنها « ضرورة حربية تنطوى على خرق خطير لحياد القناة» وهنا حسب رأى الانكليز وقع «دى لسبس» فى الخطأ ، ذلك لأنه هو نفسه حين تقدم بعروضه إلى مؤتمر باريس سـنة ١٨٥٦ ذكر حالة معينة تنص على أنه ليس لأى قوة أجنبية أن تعسكر على شاطىء القناة بدون الحصول مقدما على إذن من الحـكومة المحلية وفى هذه الحال كان البريطانيون يحتـلون مصر تلبيـة لرغبات الخديوى وبعـد نهاية الثورة واستقرار الأمن فى البلاد برزت معضلة حرجة هى أنه هل يحق لبريطانيا حتى ولو وافقتها مصر على ذلك أن تتولى زمام أمر القناة بدون أن تتعهد بأية تعهدات دولية تلزمها بأنها لن تقدم على اتخاذ أية خطوات

فى صالحها تؤثر على موقف الدول الأخرى .

وكان هذا الموقف مفتاحا للنتيجة الثالثة التى أدى إليها الإحتلال . كانت الحكومة البريطانية على تمام الاستعداد بل فى شديد اللهفة على أن تدخل فى سلسلة ضمانات مع الحكومات الأخرى تهدف بها إلى تقرير حرية القناة فى عبور كل السفائن وفى كل الحالات غير أنها فوق هذا كانت راغبة فى الاحتفاظ بحقها فى حماية القناه إذا جد إعتداء على مصر طالما بقيت الضرورة إلى إستمرار إحتلال مصر قائمة .

وكانت هذه الشروط مقبولة لدى الحكومات التى يهمها أمر القناة فى الدرجة الأولى وكان السؤال هو كم تطول مدة إحتلال مصر ؟

وطالت المفاوضات ،أخذ بعضها برقاب بعض لغاية عام ١٨٨٨ إلى أن رؤى قبول الاتفاق الودى الذى تقدمت به فرنسا من حيث تشكيل هيئة من وكلاء الدول المفوضين بمصر لمراقبة تنفيذ المعاهدة التى كان يرحب بها الجميع .

وقد وقعت معاهدة اتفاقية القناة كما اتفق عليها نهائيا فى مدينة الاستانة بتاريخ ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ من ممثلين عن بريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا وروسيا واسبانيا وتركيا وهولندا .

« ستبقى القناة الملاحية على الدوام حرة ومفتوحة سواء فى أوقات الحرب أو السلم لأية سفينة تجارية أو حربية مهما كانت الراية التى تظلها. وفى نفس الوقت تقر الدول المتعاقدة على ألا تتداخل بأى حال من الأحوال فى حرية استعمال القناة سواء فى زمن الحرب أم فى زمن السلم ولن تكون القناة بحال من الأحوال عرضه لتطبيق حق الغلق »

ومن هذا يمكن التنبؤ بما قد تستهدف له مصر من انقلابات سياسية فوق العادة تتم فى مدى الستين عاما القادمة مما يجعل شروط الاتفاقية غير ذات موضوع وتحتاج إلى إعادة تعديل بنودها . (١)

---

(١) تم التوقيع على اتفاقية الجلاء عن القناة فى ١٩ اكتوبر سنة ١٩٥٤

الفصل السابع

الاتفاق الفرنسى الانكليزى

١٨٩٥ — ١٩٠٥

كان عام ١٨٩٥ مطلع حوادث جسام فقد أعلنت اليابان الحرب على الصين وتحت سمع الغرب وبصره شهد العالم مصرع ذلك الجبار تحت ضربات خصمه الرياضى الصغير . وقد عرضت جريدة البنش « المطرفة » صورة كاريكاتورية عنوانها « اليابان صارعة المردة » تمثل قزما قميئا وهو يصرع عملاقا هائلا بسيفه ، وكان من نتائج معاهدة سيمنوسكى (١٧ إبريل سنة ١٨٩٥) أن حصلت اليابان من الصين على إعلان إستقلال كوريا وضمت إلى أملاكها جزيرة فرموزا وشبه جزيرة ليتوانج بما فيها ميناء « بور ارثر » والميناء الأخير مياهه دافئة يقع على مقربة من « بكين » وكانت تتطلع اليه عيون روسيا فى شراهة وطمع . صممت دول الغرب العظمى على أن تقرأ درسا فى نمو القوى فى الشرق فأرسلت كل من روسيا وفرنسا وألمانيا طلباً مشتركاً إلى اليابان يطلبون (١) منها فيه إخلاء شبه جزيرة ليتونج وميناء بور ارثر (٢٣ إبريل)

فأطاعت اليابان فى هدوء غير أنها لم تنس ولم تهيجها الغضب على فرنسا التى سارت على نهج حلفائها إلا أنها نقمت فى مرارة وأسى عمل ألمانيا والحكومة الألمانية التى حصلت قطعا على عهد روسيا بمساعدتها فى طلبها المقبل بالحصول على ميناء فى الصين صاغت طلبها إلى اليابان صياغة فى

---

(١) كان هذا الطلب مشتركا غير أن شروط كل طلب تختلف عن الأخرى وكان أهونها طلب فرنسا حيث صيغ صياغة رقيقة بعكس ألمانيا .

منتهى القسوة والفظاظة والخشونة معبرة عن عزمها الأكيد فى توطيد أركان السلام فى الشرق الأقصى . وبعد مضى عشرين عاماً طلبت اليابان إخلاء الميناء الذى كانت قد حصلت عليه ألمانيا وكان طلبها فى نفس اللهجة والأسلوب الذى سبق أن أنذرتها بها ألمانيا أما انتقام اليابان من روسيا فقد وقع وشيكا فهؤلاء الذين كانت لهم ثقة فى سياسى اليابان عرفوا أن حوادث عام ١٨٩٥ جعلت حكومة اليابان أكثر عزماً وإصراراً على إذلال روسيا واستعادة ميناء بور ارثر وفى مدى عشرة أعوام طابقت الأسباب النتائج فدولة عظمى واحدة من دول الغرب خالفت الإجماع الفرنسى الالمانى الروسى فى الاشتراك فى الطلب المشار إليه ولم تكن هذه الحكومة غير بريطانيا وفى الحق لم يكن تخلفها عن الاشتراك مقصوداً لذاته بل ربما كان بسبب شدة الحذر أو لوجود حادث مانع غير أن عدم الاشتراك كان له وقع حسن لدى اليابان ومنذ ذلك التاريخ خيل إلى اليابان أنها ترى فى الأمبراطورية الجزائرية فى الغرب حليفا محتملا ضد دول أوربا العسكرية .

وفى فجر عام ١٨٩٦ بدأت طلائع الجفوة والخلاف بين كل من ألمانيا وانكلترا وفى نهاية عام ١٨٩٥ ساق «جيمسون» غارته الشهيرة على جمهورية الترنسفال وفى ٣ يناير سنة ١٨٩٦ أرسل القيصر برقيته العالمية الشهيرة إلى الرئيس كروجر يهنئه فيها بالهزيمة التى حلت بالعصابات المسلحة المعتدية على حدود بلاده (١) وفسر هذا المعنى فى انكلترا بالنذير الذى تحاول به ألمانيا

---

(١) لا تقل شهرة هذه البرقية عن برقية إمس لبسمارك وتقول المصادر الأخرى أن الفاظها صيغت بمعرفة مستشاريه إلا أنه حين قرأها أراد أن يعطى لألفاظها قوة أشد وأعنف ، هذا وقد ذكر مراسل إحدى الجرائد أنه فى نفس اليوم الذى أرسلت فيه هذه البرقية كتب القيصر الروسى يذكر له أنه خاطب انكلترا فى هذه البرقية بشىء من العنف بخصوص الترنسفال .

التدخل فى الترنسفال وكان له وقع سىء على الرأى العام البريطانى إلا أن الحكومة الألمانية لم تتوان عن التراجع عن هذا الموقف لكنها تركت ظلالا من الريب والشكوك تحوم حولها .

وفى خريف عام ١٨٩٧ وقعت تحسنات كثيرة تلفت النظر بأهميتها فى سياسة ألمانيا وفى يونيو عقد لواء البحر للأدميرال «تربتز» حيث عين وزيراً للبحرية وفى أكتوبر عين الكونت باولو (الأمير فيما بعد) وزيرا للخارجية ومستشاراً للخزانة وفى نهاية هذا العام بعينه أعلن عن أضخم برنامج ألمانى للبحرية وفى ١٤ أكتوبر تسلمت ألمانيا ميناء كياوشو الصينى وبذلك فقد حصلت على ميناء بحرى مناسب فى الشرق الأقصى وهو مركز حساس يلائم توسعها البحرى القادم . وقامت روسيا التى تتمثل الشر بالشر بالتطلع هى الأخرى إلى تعويض لنفسها وهى مطمئنة إلى أن لا فرنسا ولا ألمانيا يقدران على معارضتها ، وحاولت انكلترا مساومة روسيا للاتفاق الشامل على المسائل التى لا تتعارض مع مصالح الدولتين وقبل نهاية مارس سنة ١٨٩٨ قررت روسيا رفض هذا العرض فذهبت قدما وحدها واحتلت ميناء بور أرثر وامتعضت انكلترا فى مرارة وحقد فقامت بمظاهرة صاخبة محتفظة لنفسها بحريتها المطلقة فى التصرف ولقصد تعويض نفسها استولت على ميناء « واى - هاى - واى» وجارتها فرنسا فاستولت على « كوانج شوان » ولم يكن أحد هذين الميناءين محلا لتعويض إذ سبقتهما روسيا وألمانيا إلى هذا الميدان وحصلت أخراهما على ميناء مياه دافئة يطل على الباسيفيكى .

ورغبت انكلترا فى السيطرة على وادى يانج كيانج وأرادته كمنطقة إقتصادية لها غير أنها شعرت بضرورة وضع حد لضغط روسيا على الصين وسلحت روسيا تداخلها السياسى بكافة أنواع الطلبات لعقد اتفاقات

اقتصادية ومالية رأت فيها حكومة الصين التعسة أن لاقدرة لها على المقاومة بغير سند من إحدى الدول العظمى الأوربية وكان يلوح لها أن دولة اليابان ليست ذات موضوع ورأت إن ألمانيا هى القوة القادرة على المساعدة وبدأت بالمثل انكلترا هى الأخرى تشعر بعزلتها كما لم يقدر عليها من قبل ورأى «سالسبورى» أنه لا بد من مشاورة ألمانيا وتم ذلك على يدى شامبرلين سنة ١٨٩٨ واخفقت المحاولة بسبب غلو ألمانيا فى مطالبها غير المقبولة من جهة ومن جهة ثانية لأنها غير راغبة فى التنمر لروسيا كما كانت تعمل انكلترا وكان ذلك فى الواقع أول العهد بإهداء كتب سبلين لألمانيا التى كان فى مقدورها أن تحالف بريطانيا بثمن إلا أنها رفضت وعلى أثر إخفاق هذه المفاوضات وقعت حادثة مشئومة كان شرها مستطيراً .

فالقيصر الذى قصد بيت المقدس حاجاً ألقى خطبة فى دمشق وعد فيها الثلاثمائة مليون مسلم أنه سوف يكون لهم صديقاً وقد استرعت هذه الخطبة مزيداً من الاهتمام ذلك لأن جزءاً لا يستهان به من هذه الملايين المسلمة كانت تحكمه بريطانيا وفرنسا وروسيا .

وكانت انكلترا تتفاوض مع ألمانيا لكنها كانت تشتجر مع فرنسا وفى عام ١٨٩٨ كان السير هربرت «فيما بعد اللورد كتشنر» قد بدأ فى تنفيذ غزو السودان بصفة جدية وفى ٢ سبتمبر هزم جيوش الخليفة فى أم درمان ودخل الخرطوم مباشرة بعد ذلك ثم سمع بعد ذلك أن حملة فرنسية قوامها ١٢٠ رجلا بقيادة الكابتن مرشان وصلت فاشودة ورفعت العلم الفرنسى المثلث الألوان وفى ١٩ سبتمبر سافر كتشنر بشخصه إلى فاشودة لكنه عجز عن إقناع مرشان بإنزال العلم الفرنسى أو التنازل عن ادعاءاته وانتقل ميدان الكفاح من الخرطوم وفاشودة إلى لندن وباريس وبذلك جدت فى الأفق

أزمة جديدة وكانت حملة مارشان الفرنسية مرسلة بناء على أوامر المسيو هانوتو وزير خارجية فرنسا (والذى استقال فى نهاية شهر يونيو) وذلك بقصد توطيد سلطة فرنسا على خط الإستواء فى السودان وعلى منابع النيل العليا وعلى الأخص فى مديرية بحر الغزال ولقد كان يصعب على حكومة بريطانيا التى بذلت من مالها الخاص كما تزعم فى استعادة السودان بجيشها أن تستسلم فى أغنى مديرياته فتنزل عنها لمستكشف فرنسى تحت أمرته سرية من الجنود ومن الناحية الأخرى فقد كان يعز على فرنسا أن تخفض علمها المثلث الالوان استسلاما ولم يكن من سبيل إلا القوة وحدها أو التهديد باستعمالها عاملا حاسما فى هذا الموقف .

خطب اللورد « روزبرى » فقال إنه عندما كان رئيس وزارة أعلنت بريطانيا أنه يكون عمل غير ودى من فرنسا إذا تقدمت بطلباتها الحالية ومع خطوات اللورد سالسبورى الحاسمة كان ذلك إيذانا بالإنتهاء من المشكلة وبتاريخ ٤ أكتوبر أعلن السفير الفرنسى إن الجلاء عن فاشودة سوف يقع ومرت الأزمة سراعا ومن الغريب أن هذا الخلاف كان سبيلا إلى تحالف وكانت كل من ألمانيا وروسيا قد رفضت التحالف المرذول مع بريطانيا بعكس فرنسا التى منعت وقوع الحرب بينهما إلا أن « هانوتو » كان معاديا للانكليز غير أن « ديكلاسى » كانت له الشجاعة الكافية ليعلن الحاجة إلى مهادنة الانكليز ، وتحققت فرنسا بمنطقها الذى لا يمارى أنه لا يصح التطفل على منابع النيل العليا وأنه يحسن تهو خلافاتها فى هذا الموضوع مع الانكليز وأبدى « ديكلاسيه » رغبته الجلية بالأعمال والأقوال حيث أنه رقى اثنين من الدبلوماسيين الميالين لانكلترا والمعادين لألمانيا فبعث باولهم « بارير » إلى روما و « بكامبون » إلى لندن وبعد مضى سنوات ستة أصبح « كامبون » هو المهندس

الفرنسي الذى يعود إليه الفضل فى تصميم التحالف الثنائى .

وفى منتصف سنة ١٨٩٨ كان القيصر قد نشر على ندائه للسلام مما أدى إلى قيام مؤتمر السلام الأول بلاهاى (من مايو إلى يوليو سنة ١٨٩٩) ومن المسلم به إن إخلاص القيصر كان حقيقة لاريب فيها غير أن بعض النقاد ذكر أن السر فى هذا النداء مبعثه تدهور حال المدفعية الروسية وتأخير تسليحها وعلى كل حال فلم يكن هناك محاولات جدية الغرض منها الحد من التسليح ولما تقدم بهذا الاقتراح عارضت فيه ألمانيا بقوة مما جعل الفائدة المرجوة من ورائه سلبية إلا أن انكلترا قامت أخيراً بمجهود ناجح قوى فى إنشاء محكمة للتحكيم وكانت ألمانيا تعارض الفكرة لآخر لحظة ولما سلم القيصر بها ذكر أنه يجب الإعتماد لا على التحكيم وحده ولكن على حد سيفه البتار .

ولم يكد تقوم قائمة مؤتمر لاهاى حتى قامت الحرب بين انكلترا والبوير فى جمهوريتى الترنسفال والأورانج الحرتين (أكتوبر) وكانت الحرب مشبوبة بين محاربين لا تتساوى مصادرهم ومع ذلك فلقد كان يلوح فى بريطانيا أن النصر أمر مشكوك فيه وذلك عندما وقعت الخسائر الفادحة فى جيوشها فى سنة ١٨٩٩ ووضح شعور الكراهية الشعبية من سكان القارة نحو البريطان ولاسيما فى الدانمارك وبلجيكا وفرنسا وألمانيا وصحفها وكانت المعضلة الشائكة عما إذا كانت الحكومات العظمى الثلاث التى تدخل ضد اليابان فى بسنة ١٨٩٥ لا ترضى بالتدخل ضد بريطانيا فى عام ١٨٩٩ أو عام ١٩٠٠ وعلى وجه العموم فلم تكن إلا روسيا أكثرهن عداوة وجفوة ولا يبعد أن يكون من بين موظفى مكاتب خارجيتها من ينصحون بالتدخل أما فرنسا فكان فوق طاقتها أن تعمل منفردة وألمانيا التى كانت راغبة فى استخلال مصاعب

الانكليز لم ترسم نشاطا معينا بل واستدرجت الحكومات الأخرى لكف عن أية محاولة (١)

وقام القيصر بزيارة شخصية لبريطانيا فى نوفمبر سنة ١٨٩٩ فحاول شامبرلين مرة أخرى التأثير عليه بقبول تحالف يقترح فيه إدخال الولايات المتحدة الأمريكية كطرف ثالث إلا أن القيصر رفض وأظهر عدم رضاه للبرنس أوف ويلز « الملك ادوارد السابع » وكانت ميول القيصر مضطربة ففى بعض الأحيان كان يسخر الحكومة البريطانية برسم خطط حربية من شأنها إخضاع الجمهوريات البويرية للطاعة وفى الأحيان الأخرى كان يعلن أن الوقت قد حان لإبرام الصلح معها وكان فى ذلك يشبه السياسة العامة لحكومة ألمانيا التى كانت فى ذلك الحين لا هى بالصديقة ولا هى بالعدوة إلى أن وضح أن بريطانيا ستكون الرابحة وكان الشعور الوطنى الالمانى شديد التحمس فى جانب البوير حتى أن الحكومة الالمانية قد أدارت شراعها للريح أحياناً لكنها مع ذلك لم ترتكب عملا عدائيا ومنذ نهـــاية عام ١٩٠٠ وما تلاها كان القيصر نفسه فى مكان الصديق من انكلترا وأبرم الصلح مع البوير فى مايو سنة ١٩٠٢ وبذلك قطع خط الرجعة على وجود أى تدخل .

وكان لحوادث الصين فى سنة ١٩٠٠ منفذا تتقدم منه انكلترا بعروض لالمانيا وفى يونيو قتل القنصل الالمانى فى الصين ومن ثم كان هذا الحدث سبباً لحراسة كافة المفوضيات الاجنبية فى بكين وإعلان حركة عداء ضد الاجانب (تشجعها الحكومة الصينية سرا) وكانت هذه الحركة تعرف

(١) قامت روسيا بمحاولتين فى فبراير سنة ١٩٠٠ واكتوبر سنة ١٩٠١ وكلا المحاولتين فشلتا لرفض المانيا وليس من المقطوع به الاستقلال على رغبة تدخل روسيا بالقوة

« بثورة البوكسر » وبعد متاعب جمة تقـــدمت قوات دولية وخلصت المفوضيات الاجنبية فى بكين وعين الجنرال الكونت «والدرسى» الالمانى قائداً لهـذه القوة وألزمت الحكومة الصينية بدفع كثير من التعويضات قسراً أما القيصر الذى صرح بعدم إذلال الصين أو إتخاذ إجراءات ضدها فكان فى مقدمة من شجعوا أعمال الانتقام .

أما البريطانيون الذين نظروا إلى الموقف من زاوية أخرى فقد تحولوا إلى إكتساب إمتيازات بعمل اتفاق مع ألمانيا وكان هذا الإتفاق الموقع عليه فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٠٠ قد عمل على أساس الضمان الجماعى للمحافظة على سلامة الصين والباب المفتوح فى شئون التجارة كلما كانت إحدى الحكومتين فى مركز يتناسب مع نفوذهما وكانت الشروط مبهمة غير جلية إلا أنه خيل لبريطانيا أنها حصلت على تساند ألمانيا وعونها لها ضد الاضطهاد الروسى فى شمال الصين ولكن بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٠١ صرح «باولو» علناً بأن الاتفاق الانكليزى الألمانى موجه إلى وادى « اليانج سى كيانج» وليس إلى منشوريا .

وكان هذا التصريح لا يشجع على استمرار المفـــاوضات المقبلة بين انكلترا وألمانيا والتى كان يتولاها اللورد سالسبورى فى وزارة الخارجية والمستر شامبرلين ويلوح أن ألمانيا كانت راغبة فى إشتراك انكلترا معها فى الحلف الثلاثى القائم (ألمانيا ـ النمسا والمجر ـ إيطاليا) وأن تنتقل المفاوضات إلى فينا وكانت إنكلترا فى ذاك الوقت غير راضية وقد وضحت بالمزيد من العناية لالمانيا أنه إذا أخفقت هذه المفاوضات فانه لابد لها من الانقلاب بوجهها شطر روسيا وفرنسا واعتبر هذا الانذار « بلفة » أو خدعة وللمرة

الثانية رفضت ألمانيا عرض «سبلين» ، وفى يوليو سنة ١٩٠١ أنمحت إلى الابد كل فرصة لنجاح المفاوضات .

ولما برهنت الظروف على إن ألمانيا كانت كالقصبة المرضوضة كان على انكلترا أن تبحث عن وضع مضاد يحد من نفوذ روسيا فى شمال الصين وفى هذه اللحظة جددت اليابان مشاوراتها مع بريطانيا وتبسمت ألمانيا عند المفاوضة وفى مدى سبعة شهور كان الدبلوماسيون الشرقيون قد أصابوا نجاحا وبلا علم البرلمان ولا علم الجماهير وقع اللورد «لانسداون» معاهدة التحالف مع اليابان فى ٣٠ يناير سنة ١٩٠٢ ونشرت المحالفة فى الحال وكانت بنودها كما يلى : —

يعترف الطرفان المتعاقدان بالحالة القائمة فى شرق آسيا وعلى الاخص فى كوريا والصين وفى حالة قيام حرب بين روسيا واليابان تعهدت بريطانيا بالوقوف على الحياد غير أنه لو سارعت أية حكومة أخرى (كفرنسا مثلا) لمساعدة روسيا (أو أية دولة أخرى تكون فى حالة حرب مع اليابان) تعد انكلترا بالتدخل وتمد حليفتها بالسلاح وكانت مدة المحالفة خمس سنوات .

واحدثت هذه المحالفة ضجة هائلة فى كل مكان ، وكانت أغراضها يجب أن لها سريتها كلما مس ذلك شئون اليابان وخيل إلى دبلوماسى إنكلترا أنهم فى قدرتهم الاحتفاظ بقيام اليابان من الحد من طغيانها على روسيا ومن السهولة بمكان أن يرى أن هذا الظن كان خطئاً كبيراً ولابد من إتمام تنظيم القوات الحربية والبحرية اليابانية قبل آخر عام ١٩٠٣ وبعد ذلك تتمكن بمحالفتها مع بريطانيا من مهاجمة روسيا كلما وجدت أن ظروفها مواتيه ولم تكن هذه الغلطة البريطانية الوحيدة ويخيل أن مفوضيها إعتقدوا أن

قوة تأثير هذه المعاهدة لا ينصب إلا على الصين وحدها .

غير أن سياسة الدول العظمى كانت تشمل العالم كله والمحالفة التى يتأثر لها البحر اليابانى يمتد أذاها ومتاعبها كذلك إلى كلا البحرين الأبيض المتوسط والشمالى ولم تكن خطورة موقف بريطانيا على كل حال فى الوضع الذى ظهر به ولم تكن على علاقة طيبة مع روسيا وفرنسا ولا مع ألمانيا فيما بعد وحتى بعد إبرام معاهدة التحالف مع اليابان كان فى مقدورها أن تنضم إما إلى التحالف الثلاثى أو مع التحالف الثنائى ويلوح أن ألمانيا كانت لا تزال تعلق الآمال أو تتوقع الحلف الأول وانضمت انكلترا نهائياً كما ظهر إلى اتفاق مع فرنسا وروسيا لا إلى حلف .

ولقد رأى سياسيو بريطانيا عند توقيع التحالف اليابانى الانكليزى نقطة واحدة على الأقل واضحة تمام الوضوح فقد علموا أنهم يبتعدون عن سياسة « العزلة العمياء » وأنهم يهدمون التقاليد البالية العتيقة « لكاننج » التى تقضى بالابتعاد عن المحالفات ومنع الضمانات إلا أنهم جرأوا على هذا وبذلك استحقوا شكر وطنهم ومن الغباء القاء اللوم عليهم لقلة التبصر فى العواقب وهى ضرورة يعانى منها كل السياسيين وأن ما يشكرون عليه هو إقدامهم على خطوة يعلمون أنها جريئة وعلى النقيض من تقاليدهم الماضية .

وفى بقية الفترة المبقية من عام ١٩٠٢ هبطت أسهم المانيا لسوء الحظ كما يرى الآن فقد كانت المحالفة اليابانية البريطانية تنذر بالابتعاد عن ألمانيا ذلك لأن انكلترا لم تطلب إلى المانيا الاشتراك فيها لأنها وجدت اتفاقها مع ألمانيا خاصاً بالصين لا جدوى منه وبدأت تنهار المحالفة الثلاثية فى إتجاه آخر وتم الصلح مع البوير فى مايو سنة ١٩٠٢ وأصبحت انكلترا أشد

قوة وسار « ديكلاسيه » على سياسة عزل المانيا وفى ٢٤ يونيو سنة ١٩٠٢ اعلنت إيطاليا بأن التحالف الثلاثى ليس موجها ضد فرنسا (١)

واتبع هذا بعمل اتفاق حياد سرى (١ ، ٢ نوفمبر) بمقتضاه قررت إيطاليا أن تبقى على الحياد فى أية حرب تشترك فيها فرنسا وبذلك لم تبق إيطاليا مرتبطة بالحلف الثلاثى فيما يختص بفرنسا وقد أعلنت بصفة نهائية أنها لم تعد مرتبطة بها بالنسبة لانكلترا .

واسدل الستار فى نهايه ذلك العام بمأساة تعسة فى فنزويلا واستدرجت ألمانيا بريطانيا للاتحاد معها فى مظاهرة بحرية ضد فنزويلا الغرض منها تحصيل ديون لحاملى الأسهم من الأمتين ولما كان تاريخ وقوع هذا الحادث جاء عقب زيارة القيصر لقصر سندربخهام فقد أثار هذا دهشة الرأى العام فى بريطانيا وكان إهمال سياسة بريطانيا لقوة الرأى العام فيها يستوى حيث سوء المآل مع عدم عنايتها بوجهة نظر حكومة الولايات المتحدة وفى عام ١٨٩٥ بينت أمريكا بما لايقبل الشك لانكلترا أنها قد فسرت (سياسة مبدأ منرو) بمعنى يدل على أن أمريكا هى القاسم المشترك ويجب إستشارتها عندما تتدخل حكومات أوروبا فى مسائل القارة الامريكية والآن وقد أتوت حكومتان أوروبيتان التدخل قبل أن تستشيرها أولا ورأى الرأى العام البريطانى أن فى ذلك العوبة المانية تهدف إلى تشويه علاقات بريطانيا بالحكومة الامريكية. وكان هذان الاعتباران كفيلين بتراجع ساسة بريطانيا

---

(١) أدى هذا الاعلان على أن تتعهد فرنسا سرا بتمكين ايطاليا من الحصول على أملاك حرة بطرابلس .

عن موقفهم سرعاً (١)

وكان عام ١٩٠٣ عاماً للذكريات التى تؤرخ رحلة إدوارد السابع عبر القارة حيث زار لشبونة وروما وباريس وفينا ورافقة فى كل هذه الزيارات صحفيون المان فى حينها ثم مؤرخون المان فيما بعد جريا على سنة السياسة الميكيافيلية للملوك وفى الحق يلوح أن هذه الزيارات كانت قد وقعت بقصد الحفاوة والترفيه إلا أن الزيارة الرسمية التى قام بها رئيس جمهورية فرنسا وديكلاس من ٦ — ٩ يونيو سنة ١٩٠٣ برهنت على أن العلاقات الفرنسية البريطانية كانت فى تحسين وكانت هذه الزيارة بدء المظاهرات الغير موالية للاعلان فى الصحافة البريطانية ولكن ومع أنها كذلك فانها لم تؤت ثمرها بعد وفى غضون هذا العام ساءت علاقات روسيا باليابان ولا تهمنا التفاصيل لأن سبباً واحدا ولا سبب سواه هو احتلال روسيا لمنشوريا وتهديدها كوريا ومالم نحصل على تأكيدات قاطعة ضد الطغيان الروسى بمنشوريا ومالم تعط كوريا هذه الضمانات قطعت اليابان المفاوضات وأعلنت الحرب (فبراير سنة ١٩٠٤)

وفى خريف عام ١٩٠٣ بذل اللورد لانسدون وديكلاسى مجهودا جبارا فى اتفاق فرنسى بريطانى وكان الهدف الرئيسى للسياسى البريطانى لا يأسة الشك من خلاف حيث أنه سعى لاقرار ستة مشاكل قديمة فى أفريقيا وأمريكا وأسيا اختلفت عليها كلها انكلترا وفرنسا وكانت

---

(١) قبل هذا الوقت رفضت بريطانيا تحت ضغط الرأى العام المساهمة فى انشاء سكة حديد بغداد مع كل من ألمانيا وفرنسا وتعرضت بريطانيا لهذه المشكلة بصفة نهائية فى ابريل سنة ١٩٠٣ حيث رفضت حكومة بريطانيا المعاونة فيها

هذه الخلافات كلها ترجع إلى معاهدات قديمة أو نشأت وتضخمت وساء حالها من حوادث قريبة العهد ولا تبعد قيام الحرب من أجل واحده منها بعمل حاكم مهمل أو جندى أهوج ولقد عنى «لانسدون» بتصفية هـذه المشاكل مرة واحدة أو على الأقل ليبعد بها عن منطقة الخطر وكان هدف فرنسا أقل وضوحاً إلا أنه يلوح أنها كانت تهدف إلى إيجاد حلف ويخيل أن «ديكلاسيه» فكر فى أنه كلما أعطى شيئا كسب بديلا عنه وبتاريخ ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ أعلن الاتفـاق الفرنسى البريطانى فيما يختص بمصر ومراكش بعد توقيعه وكان أهم اتفاق بين مجموعة . اتفاقات متشابهة تنصب على مناطق بالذات ومنذ ذلك التاريخ كان الاتفاق الفرنسى البريطانى حقيقـة ملموسة .

وكانت هناك اتفاقات أقل أهمية من ذلك تخص نيوفوندلاند وسيام وغرب أفريقيا إلا أن المشكلتين الأساسيتين كانتا عن مصر ومراكش وطلبت بريطانيا اطلاق يدها بالنسبة لمصر واطلاق يد فرنسا بالنسبة لمراكش وكان مما ادهش بريطانيا تهاون فرنسا فى أمر مصر ولقد أمنت بعض ميزاتها فى منطقة القناة ولم تتعرض لاية شروط تعكر صفو بريطانيا من حيث تحديد وقت إنهاء إحتلال مصر أو أى شروط أخرى (١) يقابل هذا مبادرة فرنسا إلى إعلان عدم رغبتها فى تغيير الوضع السياسى لمراكش ووعدت بريطانيا أن لا تعرقل أعمال فرنسا هناك. كان هذا هو مانشر إلا أن هناك مواد سرية أبرمت ووقع عليها فى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ ولم يعلن

---

(١) صرحت بريطانيا رسميا على أنها لابد تاركة مصر حالما تنظم أمورها المالية أما الآن فقد أعلن اللورد لانسدون بأنه لا رغبة لديه فى تغيير الموقف السياسى بمصر أى أنه لا يريد ضمها لـكنه لم يذكر شيئاً عن الانسحاب الآن أو فى المستقبل .

عنها إلا فى سنة ١٩١١ وكان من بينها إتفاق ينص على أنه فى حالة تعديل الوضع السياسى فى كل من مصر ومراكش كان لابد كما كان سابقاً من جعل التجارة حرة مع ضمان حرية الملاحة عبر القناة وخطر اقامة تحصينات حربية قبالة جبل طارق وتلقى هذه الالتزامات إذا رغبت كل من فرنسا وبريطانيا وفى النهاية كان هناك فقرة سرية أخرى تنص على أنه إذا أبطل سلطان مراكش سلطانه عليها ينقل جزء من مراكش معين ومحدود إلى أسبانيا (١) وفى لغة صريحة مهدت هذه البنود السرية إلى ضم جزء من مراكش لاسبانيا وقد كان هذا بالطبع يعنى ضم بقية مراكش لفرنسا كلما أختارت هذا الامر وأن تقوم بريطانيا ببذل معونتها الدبلوماسية فى هذا الاجراء ومجرد السرية فى هذه الاتفاقات أمر مريب لانه فى الوقت الذى ضمنت فيه فرنسا نيات إيطاليا الطيبة قبل ابريل سنة ١٩٠٤ بمنحها طرابلس ومنحها أسبانيا جزءاً من مراكش لم تقدم انكلترا ولا فرنسا شيئاً يخفف عن المانيا ثقل التآمر السرى على مراكش ولا يمكن أن يكون ساسة المانيا جاهلين هذه التدابير السرية إلى وقت طويل (٢) ولربما جهلوا كل شىء بالتفاصيل عنها وربما خشوا أن تغلق مراكش فى وجه التجارة أو النفوذ الألمانى ، ولما كان الامر كما ذكر فقد هيأت المانيا لنفسها بصفة أكيده وأعدت عدتها لتصيد المناسبات وانتهاز الفرص لكشف القناب عن هذا الاتفاق

---

(١) أخطرت أسبانيا ووافقت على هذه الشروط فى معاهدة سريه مع فرنسا بتاريخ ٦ أكتوبر سنة ١٩٠٤

(٢) عرفت ألمانيا سريه هذه الاتفاقات من أشخاص كثيرين بمدريد وسان بطرسبرج أما عن درجة علمها به فهذا من الصعب القطع به ولم يكشف عن السر بشكل أوسع لغاية نوفمبر سنة ١٩١١

السرى ويلوح أن ساسة فرنسا كانوا أبعد نظرا من البريطانيين وتحققوا من أن هذه الالتزمات السرية كانت حقيقة تخلق موقف تتسلل منه بريطانيا إلى المعسكر الفرنسى أو على وجه العموم ابعادها عن التقرب الى المانيا

ويلوح أن ألمانيا كانت لا ترى محلا لسوء الظن لمدة قصـــيرة إلا أنها ووجهت فى أغسطس سنة ٩٠٤ بمفاجأة غير سارة عندما ابلغهـــا اللورد لانسدون أنه فى حالة اعلان اليابان الحرب على المانيا سوف تسرع بريطانيا إلى عونها نزولا على شروط تحالفهما وفى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٠٤ فى يوم ذكرى موقعة الطرف ألاغر أطلق الأسطول الروسى النيران على مقربة من شاطىء الدوجار فاصابت مركب صيد بريطانى على زعم أنه قارب طوربيد يابانى وتلا ذلك لحظة رهيبة انتهى بوعد روسيا أن تقدم اعتذارات كافية وتعويض كامل إلا أنه فى ديسمبر من هذة السنة عنيت المانيا بتوكيد عونها لروسيا فى حالة اشتجارها مع بريطانيا ومن الجانب البريطانى فقد عززت أسطولها بصفة مستديمة فى البحر الشمالى وبذلك إزدادت المتاعب عن ذى قبل بين كلتا الدولتين (المانيا . بريطانيا)

وفى مستهل عام ١٩٠٥ بدأت المانيا فى جمع الريب والشكوك حول تصميات فرنسا بمراكش وكانت المانيا حينذاك قد عرفت طرفا من المواد السرية وحتى إذا كان الأمر نقيا فقد كانت تحركات فرنسا فى مراكش تلفها الريب والشكوك إلى أقصى الدرجات وسبق أن وعدت فرنسا المانيا بتوكيدات عابرة عن سياسة الباب المفتوح واحترام مراكش إلا أنه فى مستهل عام ١٩٠٥ فرضت على سلطان مراكش طلبات جديدة تعنى فى جملتها وبطبيعتها محاولة فرنسا فرض قيود على مراكش وبذلك يتغـــير وضعها السياسى وكيانها الدولى وعلى الاثر اقترح رجال حكومة المانيا على

القيصر شخصياً أن يزور مراكش فى شكل بعثة مضادة وكان الاقتراح أن تكون مناسبة شهرة هولستين « شاد الحبل الفذ » ووافق باولو ومن عجب أن عارض القيصر الفكرة فى نزاهة واخلاص إلا أنها كانت معارضة عابثة من حيث رفضه فرصة ظهوره تحت شفق الفجر وفى ٢٩ مارس خطب باولو فى الرااختتاج مطالباً بالباب المفتوح لتجارة المانيا وبالوضع السياسى لكيان مراكش وفى ٣١ مارس هبط القيصر من يخته عند ميناء طنجة وخطب الناس وأعلن أنه يعترف بملك السلطان واستقلال بلاده التى تعتبرها « حرة تماماً » وقال «وأنى لقوى الأمل أن مراكش تحت حكم السلطان ستبقى مراكش الحرة تفتح أبوابها على مصراعيها لتنافس الأمم فى النشاط السلمى دون إحتكار أو استعمار على قدم المساواة التامة بينها» وقد أحتوت هذه الخطبة على أمرين فهى تعنى أولا إن ألمانيا تعتبر نفسها غير مقيدة من أى ناحية بالاتفاق أو بالمعاهدات الفرنسيه الأسبانيه وثانيا أنها ستحاول حماية سلامة واستقلال مراكش وباسرع مما يظن أكدت المانيا هذه النقط لأنه بتاريخ ١١ ابريل أصدر باولو منشورا يعلن فيه الدول إلى عقد مؤتمر عالمى يبحث أمر مراكش وفى الحال وقف إلى جانبه سلطان مراكش الذى رفض الآن كافه اتفاقاته مع فرنسا ودعا الحكومات الموقعه على معاهدة سنه ١٨٨٠ لمقابلته فى طنجه وحان الوقت الذى تعجم فيه قوة الاتفاق ورغب ديكلاسيه أن يرفض هذا المؤتمر فى أقدام وشجاعه وأكد فى اجتماع مجلس وزرائه فى ٦ يونيو أن انكلترا قدوعدته بالمعونه (١) وأن

---

(١) عبر اللورد ساندرس عن رأيه سرا بأن هذا الوعد كان مجرد محاولة لكنه يظهر ان اللورد لانسدون أخبر سفيرى فرنسا وألمانيا أن بريطانيا ليس فى مقدرها أن لاتتحرك وان الوعى القومى فى بلاده الذى اثاره خطة طنجة ربما طالب باجراء ما

فرنسا حين تصمد بثبات فان المانيا سوف تتراجع غير أن « ديكلاسية »
لم يجد معونة من وزرائه اللهم إلا رئيس الجمهورية وبذلك قدم إستقالته فى
١١ يونيو وقد شرف القيصر بزيارته الكونت باولو فى الصباح الباكر فى
إحد الأيام قبل أن يغادر فراشه ومنحه لقب « الأمير » وكان
لذلك الحادث وقع كبير ويظهر أن تدخل المانيا سبب إستقالة الوزارة
الفرنسية التى حرمت معونه إنكلترا فى أحرج الأوقات . وتولى روفير
رئاسة الوزارة الفرنسية وجاهدلعقـــد مؤتمر وفى النهاية نجح الرئيس
روزفلت فى التقريب بين المانيا وفرنسا وجعلهما توافقان على عقد المؤتمر

واستقال المستر بالفور قبل انعقاد المؤتمر (٤ ديسمبر سنة ١٩٠٥)
وتولت الحكم حكومة الاحرار وكان وزير الخارجية فيها السير إدوارد
غراى وكان أطول وزراء رجال الخارجية البريطانية من حيث مدةحكمة
واقساهم تجربة وامتحاناً ماعدا كاستلراى ويلوح أن اللورد لانسدون قد
علم أخيراً أن تحالفه مع اليابان كان إبعاداً لانكلترا عن تقاليدها غير أنه
قانع بأن مجرد وجود هذه المحالفة منع فرنسا (وربما المانيا كذلك)
من الاشتراك فى الحرب اليبانية الروسية ووقعت فعلا معاهدة بورتسموت
للصلح بين روسيا واليابان بتاريخ ٥ سبتمبر سنة ١٩٠٥ وكان من
أثر هذه المعاهدة تسليم بورأرتر ومنشوريا وكوريا ونصف جزيرة
سخالين إلى اليابان بينما رفضت روسيا أن تدفع أية تعويضات حربية
وقبل ذلك مباشرة فى ١٢ أغسطس سنه ١٩٠٥ جددت المعاهدة البريطانيه
اليابانية لمدة خمس سنوات أخرى والتزمت فيها انكلترا أن تقدم المعونه
مستقبلا لليابان فى حالة تعرضها لهجوم دولة واحدة (بدلا من هجوم
دولتين) وفى نظير ذلك وافقت اليابان على الدفاع عن الهندضد أىهجوم

أما اللورد لانسدون الذى قطع شوطاً بعيدا فى الابتعاد عن تقاليده كان يكتفى بأنه منع إمتداد الحرب فى سنتى ١٩٠٤ - ١٩٠٥ وكان هذا الاتجاه وحده كفيلا بالمحافظة على الأمن والسلام مستقبلا فى هذه المنطقه المحلية من الشرق الأقصى .

أما فيما يختص بالالتفاق مع فرنسا فقد نشأ عنـــه موقف فى منتهى الغرابة والأهمية . فقد طلب ديكلاسيه مساعدة بريطانيا التى سبـــق أن وعدت بها إلا أن بريطانيا قدأكدت أفكار هذا الوعد (١) ولم يعد ماوقع بينها أكثر من تسوية بعض المشاكل الخطيرة الشائكة وكانت هذه هى وجة نظر الحكومة البريطانية الرسمية لغاية نهاية حكومة بالفور . وربما لم تفطن هذه الحكومة إلى أن مشكلة مركش لايمكن تسويتها بمعرفة فرنسا وحدها والى أن بريطانيا قد تعثرت خطاها فى الامر معها

وكانت الصعوبة القائمة بين كل من بريطانيا وألمانيا هى قيام كراهية بين الشعبين كليهما وهذه الكراهية عينها هى التى سوأت العلاقات بين الحكومتين فى حرب جنوب أفريقيا وهى التى حطمت اتفاق بغداد وعقدت مشكلة فنزويلا وأشعلت النار فى ازمة طنجة ولقد أخفقت المعاهدات المتعاقبة مع المانيا فى سنوات ١٨٩٨ ، ١٨٩٩ ، ١٩٠١ فلم يعقد بينهما اتفاق عملى ولا تحالف وثيق .

وفى الواقع كانت بريطانيا أشد ميلا إلى التحالف وأقوى رغبه فيه من المانيا فلما لم توفق اليه مرات ثلاث أرغمها الرأى العام على أن تقوم بمحاولة أخرى فى سبيل تجديد المحاولة على الفور وكان من المحتمل أن يتم التفاوض

---

(١) انه لمن الغرابة بمكان أن القيصر كتب إلى روزفلت يقول « إن شعبى يؤمن بأن انكلترا تستند الآن ظهر فرنسا بالسلاح فى حربها مع المانيا لا على حساب مراكش ولكن بسبب السياسة المالية فى الشرق الأقصى

فى عقد اتفاق ذلك لانه لم تكن فى ذلك الوقت عقبات دبلوماسيـــة بينهما وكل ما كان هو توتر فى علاقات الشعبين ولما كان الموقف كما ذكر فقد كان من الأنسب ترك المانيا وشأنها فى ذلك الحين والبحث عما إذا كان من الممكن إقامة اتفاق آخر أو تصفية عامة لهذا الجفاء الذى طال عليه الامد بينهما .

وكانت روسيا هى المعبر الذى يمكن الاتجاه اليه وكانت فرنسا هى الوسيط المنظور

وحينئذ كان الاتفاق الفرنسى البريطانى هو الطريق الطبيعى للسير فى اتجاه اتفاق أخر بريطانى روسى بعيدا عن المانيا

الفصل الثامن

بين حربين

لقد كانت العبرة بين الحربين العالميتين بالنسبة للشرق العربى فى الشق الأول منها عبارة عن كفاح لا ينقطع طلباً للاستقلال وفى الفترة الثانية قيام مشكلة فلسطين ومن المهم أن نفرق بين هذه المناطق الثلاث : ـ مصر مع أنها دولة دينها الرسمى هو الاسلام لم تكن يوما من بلاد العرب (١) والمنطقة الوسطى التى تشمل سوريا والعراق وشبه جزيرة العرب وكانت الأحوال تختلف إختلافا بينا فى كل منها عن الأخرى .

كانت مصر تئن تحت نير الإحتلال البريطانى إلا أنها فى الحق كانت مثلا يحتذى من ناحية الاشراف البريطانى على سياستها وإدارتها منذ عام ١٨٨٢ وهى دولة غنية عامرة بالتيارات تعلو فى المدنية عن بقية المنطقة ولقد ظهر بها كذلك حتى قبل أن تشتعل نيران حرب ١٩١٤ — ١٩١٨ روح من الوطنية الملحوظة وزادت الحركة تدريجيا وفى سرعة مدهشة بعد أن وضعت الحرب أوزارها وكانت قدوة لبقيةدول الشرق كله إلى أن اندلعت نيران الحرب العالمية الثانية . وبعد أن عقدت الهدنة بيومين اثنين فقط وعلى التحديد فى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ قدم الوفد المصرى وكان يضم ألمع قادة مصر طلباً إلى دار الحماية رفعه إليها زعيم الحركة القائد العظيم سعد زغلول وكان يطلب فيه الاذن للقيام إلى لندن حتى يمكنه المطالبة بالاستقلال إلا أن هذا الطلب على أحقيته رفض وعلى الفور اضطربت أحوال البلاد من أقصاها إلى أقصاها وبلغت من الخطورة حدا حدى بالقائمين وقتها

---

(١) هذا رأى مؤلفة كتاب : العرب والغرب

بالأمر أن يعلنوا الأحكام العرفية وما أهل شهر مارس من عام ١٩١٩ إلا كان زغلول وثلاثة من رفقائه فى طريقهم إلى المنفى بجزيرة مالطة . وفى نهاية هذا العام قامت بريطانيا بإيفاد لجنه ملنر إلى مصر بقصد تحقيق الحالة ووضع تقرير عن المستوى السياسى للبلاد .

وبعد أن أفرج عن زغلول من مالطة سافر إلى لندن ورفض توصيات لجنة ملنر التى كان نصها الاعتراف باستقلال مصر عن طريق معاهدة تحالف مصرى بريطانى يحمى بعض مصالح معينة تهم بريطانيا والدول الأجنبية وقام رئيس الوزراء الجديد عدلى يكن وهو سليل أسرة تركية عريقة وكان فى تلك الأيام ممن يعتمد عليهم للاضطلاع بالحكم فى حالات الطوارىء بالمفاوضة مع بريطانيا على هذه الخطوط المرسومة إلا أن المفاوضات أخفقت وقامت على أثر ذلك اضطرابات جديدة وإخلال بالنظام نفى على أثره سعد زغلول للمرة الثانية ومعه خمسة من زملائه إلى جزر سيشل وفى مستهل عام ١٩٢٢ قام اللورد اللنبي المندوب السامى إلى بريطانيا وأرغم حكومتها على اصدار إعلان أنهى حالة الحماية رسميا وأعلن استقلال مصر مع الاحتفاظ بتحفظات أربع كانت هى حماية مواصلات بريطانيا والدفاع ضد كل اعتداء أجنبى عليها وحماية مصالح الأجانب مع الأقليات والسودان وتولى العرش فى مصر فؤاد كملك وعلى أثر ذلك تكونت لجنة وضع الدستور وكان الدستور المقتبس هو الدستور البلجيكى وهو لا يلائم حالة مصر حيث بلغت نسبة الأمية بين أفرادها ٩٥ ٪ . وكانت الديمقراطية النيابية مجرد كلمات جوفاء لا تعنى شيئا وتمت الانتخابات واكتسح الوفد المصرى كل دوائرها عدا النذر اليسير ودعا المستر مكدونالد زغلولا إلى لندن للدخول فى مفاوضات جديدة وأخفقت حتى قال عنها حزب العمال

نفسه أنها مطالب ثوريه وتجددت المظاهرات عند عودة زغلول إلى مصر وبعد أيام قلائل من عودته اطلق الوطنيون النار فى شوارع القاهرة على السيرلى ستاك حاكم عام السودان وسردار الجيش المصرى فخر قتيلا لساعته وتقدم اللنبى إلى الحكومة المصرية طلب فيه من بين ماطلب رفع غرامة قدرها نصف مليون جنيه مصرى ومنع كافة المظاهرات بالقوة وسحب القوات المصرية من السودان لاسيما تلك الوحدات المكونة من العنصر المصرى خاصة وبتبليغ حكومة السودان بأن المساحة التى سوف تروى من مياه النيل يجب زيادة رقعتها من ٣٠٠ الف فدان إلى رقم غير محدود من الأفدنة. وكان الأمر الأخير هو مثار خوف مصر لأنه لفت الأنظار إلى حقيقة يمكن للانكليز أو للسودانيين إذا جدت حوادث أن يهددوا مصر بل كيانها ووجودها نفسه عن طريق التصرف فى مياه النيل(١)

واستقال زغلول واوقفت الحياة النيابية ومات زغلول بعد عامين وخلفه مصطفى النحاس وكانت أمور مصر قد إستقرت نوعاً ماومع وجود لحظات تزعزع الأمن خلالها إلا أنه لم يتكرر فيها عنف اضطرابات ماتلى الحرب من أيام ومن عام ١٩٢٧ إلى سنه ١٩٣٦ استجد بمصر قوى ثلاث مكافحة وكانت للقصر تدخلات فى شئون البلاد تزداد رويداً رويداً وظهرت كفاءة الملك فؤاد حيث كان يحرك الوفد ضد الانكليز (٢) وتلا ذلك محاولات شتى كتب لها الاخفاق فى المفاوضة لعقد معاهدة تحالف مصرى بريطانى كان الطرف المصرى الذى يقوم بها مكونا من الأقليات الحزبية تلك الاقليات التى سندت ظهرها حراب الانكليز فحكمت البلاد

---

(١) هذا رأى المؤلفة كاير هولنجورث فى كتابها « العرب والغرب »

(٢) المرجع السابق وهو كلام ظاهر السخافة

وأقبلت وزارة الوفد وهى صاحبة الاغلبية الساحقة الماحقة الذى أصبح عدواً لدودا وفى سنة ١٩٣٥ تغيرت الاحوال بمصر حين ظهرت ميول إيطاليا الاستعماريه التى سارت عليها سواء فى شمال أو شرق أفريقيا وكان من جرائها استيقاظ الوعى فتكونت جبهة ضمت كافة زعماء الاحزاب بقيادة النحاس وقدمت طلبا بالدخول مباشرة فى مفاوضات مع بريطانيا وبدأت فعلا فى مارس سنة ١٩٣٦ ولم ينقض عليها شهور خمس حتى كانت معاهدة التحالف والصداقه بين مصر وبريطانيا قد تم توقيعها ، تلك الاداة التى أسقطتها مصر عامدة فى أكتوبر سنه ١٩٥١

وقد وضعت هذه المعاهدة حدا للاحتلال البريطانى غير أنه احتفظ فيها بحق بريطانيا بالمحافظه على قناة السويس حتى يأتى الزمن الذى تستكمل مصر فيه قواتها وتكفى مواردها مباشرة هذه الحماية . وقد أباحت المعاهدة البريطانيا أن تضع قوات برية قوامها عشرة آلاف جندى فى المنطقة المجاورة للقناة على أن تعاون هذه القوات البريه قوات جوية لاتزيد عن ٤٠٠ طيار علاوة على مايلزم للادارة والاشراف من شتى طوائف الموظفين لمباشرة الاعمال الفنية والكتابية وغيرها من الصناع والعمال . أما فيما يختص بالسودان الذى كان هو العقبه الكأداء فى شتى المفاوضات فقد قررت المعاهدة أن تبقى إدارته بحسب ماتم الاتفاق عليه فى معاهدة سنه ١٨٩٩ مع اتفاق الطرفين على أن يكون الهدف الاساسى من هذه الادارة موجهاً كله إلى رفاهية السودان ولم يأت من بين نصوص هذه المعاهدة أى نص ينصب على سيادة السودان (١) .

وبعد عام آخر الغيت الامتيازات والمحاكم القنصليه بفضل جهود

---

(١) كتاب « العرب والغرب » وقد حلت مسألة السودان بالاتفاقية المعقودة فى ١٣ فبراير ١٩٥٣ بين مصر وبريطانيا

المصريين وأصبحت مصر عضوا فى عصبه الامم

وكانت مدة المعاهدة عشرين عاماً إلا أنه يصح الدخول فى مناقشات لتعديل أى نص من نصوصها بشرط الاتفاق بين الطرفين الساميين المتعاقدين وذلك بعد مضى عشر سنوات .

مضى ثلاث سنوات على المعاهدة وقامت الحرب الثانيه فبقيت المعاهدة لم تستغل ثمراتها كما يجب . ورفض فاروق الذى خاف أباه على العرش أن يتعاون مع الوفد ولا حكومته وتداولت على حكم البلاد شتى الاقليات الحزبيه حتى برزت بريطانيا على مسرح الحوادث بشكل مثير وأملت على الملك ضرورة تشكيل وزارة الوفد برئاسه النحاس. ومما يثير الدهشه سلوك المصريين الحسن طوال أيام الحرب حتى رغم كراهيتهم الظاهرة لرؤيه ما يزيد على المليون من جنود بريطانيا وحلفائها فى مصر وكان الألمان عند ذلك يطرقون الأبواب طرقا عنيفا وقدر المراقبون للحوادث بثاقب نظرهم وطويل خبرتهم أنه من المحتمل قيام حركه ضد الانكليز فى هذا الوقت العسير تطعنهم من الخلف .

الفصل التاسع

مصر فى عهد فاروق

لو عدت عوامل الاختلاف فى السياسة العامة المصرية لــــكان اولاها بالعناية والدرس هو القصر ذلك لأن ملك مصر رغم تحديد إختصاصاته فى نصوص الدستور فانه كان فى الواقع ونفس الأمر الحاكم المطلق غير المسئول وفى الفترة بين الحرب الأولى وتاريخ استقلال البلاد التام سار الملك على سياسة التلاعب بالوفد والانكليز فى مهارة فائقة كان الهدف من ورائها أن تكون الخيوط المحركة بين أصابعه من وراء ستار وتولى العرش فاروق وكان حدثا لم تصقله التجارب وجاءت معـــاهدة ١٩٣٦ التى كسبت بها مصر استقلالها التام فخيل إلى الساسة بل وللانكليز أنفسهم أن عهد تدخل القصر فى سياسة الحكم قد زال إلى غير رجعة إلا أن الملك شيئاً فشيئاً بدأ يستعيد نفوذه ولم يمض وقت طويل حتى غدا فاروق أقوى نفوذا من أبيه فى مقدرات البلاد وسياستها وأصبح تدخله سافرا كل يوم فى أخص المسائل السياسية وغيرها ولو أنه لم يكن فى دهاء أبيه ولا حصافته .

ولما كان من المســـلم به أن تقف بريطانيا مؤيدة للحكومة التى تتولى شئون البلاد فقد كان من الخطأ الفاحش أن لا تفهم أن فاروق أستأثر بالنفوذ المطلق من غير حق وأنه كان فى مسيس الحاجه إلى توجيه وإرشاد ونصح فى هذه الناحية وبذلك تكسب بريطانيا صداقته .وربما كان فاروق فى صباه يكره الانكليز بايعاز من على ماهر أشد السياسيين المصريين ذكاء وقدرة ولو أنه يكره الانكليز كراهية شديدة وكان على ماهر من أوائل مدرسى فاروق وأصبح فيما بعد رئيسا للديوان أو مايشبه وزير

البلاط . إلا أن المدة القليلة التى لبثها فاروق فى لندن بسبب موت أبيه كان لها تأثير محدود فى نظرته نحو الانكليز ولو أنه بقى طوال المدة المقررة لتعليمه فى جامعتها لتغير تاريخ العلاقات المصرية البريطانيه تغييراً من النقيض إلى النقيض وزالت عواطفه كلها عندما قام لامبسون بحركته ذات الطابع الخشن فى ٤ فبراير لاكراهه على تنفيذ سياسة معينه . ومع أن صغر سن فاروق وعدم لياقته لتولى مهام الحكم إلا أنه كان فى الواقع هو الملك الفعلى للبلاد ولذلك كان طبيعياً أن تنحنى أمامه هامات الرجال وهو فى أبهة ملكه وكان بدهياً أن تحوطه بطانة من المنافقين وطلاب المنافع كان بعضهم من حثالة الجاليات الأجنبيه . ولم يكن بمصر كلها سوى السفير البريطانى الذى رأى ألا يعامله غير معاملة طالب فى مدرسة فلما تداولت الأيام رأى أن تكون معاملته على أنه طفل فحسب ولكن على اعتباره طفلا شقياً واستمرت العلاقات بين القصر وبين سفارة بريطانيا فى التدهور من سيء إلى أسوأ لاسيما عندما أصبح سلوك الملك الشخصى والعام سلوكاً شائناً لايليق بملك فنزل بسمعته إلى الحضيض ولم يك هناك من يحترمه ويخشاه غير السير أحمد حسنين باشا رائده الاول وكانت الحادثه التى سماها المصريون دبابات ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ هى التى دمغت العلاقات المصرية البريطانية بطابعها الأبدى المعروف .

فى ذلك الوقت استقال حسين سرى وهو سياسى صلب العود محترماً بين المصريين (١) ومعروف عنه أنه محايد وكان يرجع اليه فى أيام ماقبل الحرب لتكوين حكومة ضد الوفد من الأقليات وكانت إستقالته بسبب خلافه مع الملك بشأن طرد مفوضية حكومة فيشى من البلاد وكان من أثر حرج

(١) نفس الكتاب العرب والغرب

الموقف فى الصحراء الغربية بسبب توقع هزيمة ماحقة للجيش الثامن أن رأى أولو الأمر ضرورة تعيين حكومة قادرة قوية للبلاد وتلكأ الملك السابق ومستشاره قليلا فى الأمر ليجدوا خلاف النحاس رئيس الوفد رئيسا للحكومة وأصر البريطانيون على ضرورة وجود النحاس على رأس الحكومة بدعوى أنه فى حالة توقع حـــدوث حركة ذات شأن فى مصائر الأمور يكون من الضرورى إذ ذاك أن تتولى الأمر حكومة تؤيدها أغلبية ساحقة لتسند ظهرها ورفض الملك السابق بشدة قبول تولى النحاس رئاسة الوزارة وهو الذى سبق له أن أقاله من الحكم وصرح بأنه لن يرى وجهه مطلقاً بعد ذلك وقاوم كل ضغط وقع عليه طالباً أن يكون على ماهر هو الرئيس رغم ميوله الايطالية وبشرط أن تكون الحكومة مؤتلفة من كل الأحزاب

ومما لاريب فيه أن الملك السابق كان يظن أن الأمة كلها سوف تسند ظهره وتؤيده فى ظروف انتشار كراهية الانكليز وإخفاق الحكومة فى تدبير وسيلة عرض الخبز بكمية كافية على سكان مدينة القاهرة .

ولم يكن لدى بريطانيا حيز من الوقت تدعه يمر عبثا وبلا طائل فلما رأت أن فاروق عنيد لن يستجيب لما طلبته منه رؤى ضرورة أملاء سياستها الحربية بالقوة وقامت فى اتجاه سراى عابدين دبابتان فى حراسة عربة مصفحة يصحبها السفير البريطانى ميلز لامبسون والجنرال ستون قائد عام القوات البريطانية فى مصر وياوره الجنرال برتون واقتحمت القوة القصر الذى طوقته قوات بريطانية. وتقدم السفير فى غير احتفال إلى حجرة العرش ليقابل الملك السابق وأخبره أنه مخير فى السير فى أحد طريقين أما النزول عن العرش فوراً وأما استدعاء النحاس ليتولى الحكومة وكان مع السفير فى حقيبته قرار الطرد الذى لبثت السفارة منذ الصباح تنقل منه

صورة مترجمة إلى العربية من الأصل الممهور بخاتم الملك البريطانى .

وتردد فاروق طالباً وجها آخر لحل المشكل فقال له السفير أن الحل الآخر هو انتظار مدمرة فى السويس على أهبة الاستعداد لنقلكم فى أمان إلى المنفى فسأل فاروق فى شيء من الفضول عما إذا كان مكان المنفى هو جزر سيشل حيث نفى زغلول ورفقاه ولما كانت كراهية النحاس أزيد من كراهية انكلترا نفسها فى نفس فاروق فقد تناول قلمه ليوقع إلا أن حسنين باشا الرحالة الأشهر الذى كان رائدا للملك السابق وضع يده على ذراع فاروق طالبا اليه أن يتريث قليلا وكان الذى أتاه حسنين من وراء سلوكه هذا هو أن تغير منطق الحادثات فى التاريخ ولم يتنازل فاروق عن العرش بل وافق على شروط بريطانيا وما أن عادت الدبابات ادراجها حتى استدعى النحاس ليؤلف الوزارة .

أن العمل الذى لجأ اليه سفير بريطانيا فى هذا الأمر جاء وليد الحوادث (١) وقام النحاس يساعده مايلز لامبسون باعباء حكم البلاد فى جو من السكينة والاستقرار طوال مدة الحرب . إلا أنه من ناحية التاريخ نفسه لابد من أن تعرض قضية لها أهميتها بالنسبة للاجراء الذى قام به السفير البريطانى ضد فاروق وهيبته ذلك الاجراء الذى لم يتم بداهة إلا بموافقة تشرشل التامة عليه ذلك لأن فاروق كان عليه أن يختار بين أمرين كلاهما شر إما التنازل وإما أن يتلقى هذه الاهانة البالغة التى لاينساها ولن يغتفر لها وفاروق كان لا يحادث الاجانب الاوروبيين ولا الامريكان إلا لدقائق معدودة فكان فيها لا يزال يذكر هذه الاهانة التى جرحت شعوره جرحا بالغا

---

(١) المرجع السابق

لا يندمل . وكان العالم الخارجى لا يعلم نبأ هذه الحادثة .

وكان النحاس بحكم طابعه المصرى السياسى العريق يكره فاروق. وحاول الوفد وهو أكبر الأحزاب فى ذلك الوقت وأقدرها من حيث التنظيم والسياسة والصحافة والاتباع أن يذهب فى عام ١٩٢٨ لاجراء مفاوضات بالمطالبة بالاستقلال وكان فاروق يمقت النحاس . وانظر إلى الأصل تجد أن السبب فى هذا العداء هو الغيرة أو تنازع السيادة فكلاهما كان يود السيطرة وكان الوفد يمثل غالبيــة البلد بما فيهم الدهماء (١) وليس من بينه تلك الطبقــة الارستقراطيــة التى عن طــريق خضوعها لمشيئــة الملك أسند إليها حكم البلاد فى الشرق الأوسط كله . ومع ذلك فقد كان بمصر دستور أعطى للملك حق عزل الوزارة ذلك العزل الذى استعمله فى مناسبات شتى ، ولما كان الوفد قد ذاق الأمرين من طغيان السراى فقد حاول أن يضع دستوراً جديداً يحد فيه من سلطان الملك وواسع نفوذه إلا أن هذه اللجان كانت تطرد قبل أن تضع مواد الدستور أو يهمل عملها ولا يؤخذ به .

ونشأ النحاس من أوساط الدهماء معدما نشأ لأبوين فقيرين إلا أن لماحيته فى القانون هيأته لأن يدلى بدلوه فحضر إلى القاهرة وجرفه تيار السياسة ولا ريب فى أنه قام بالكثير فى سبيل رفاهية بنى جنسه من الفلاحين وفى تحسين الأحوال الإجتماعية ومظاهر نشاطها فى مصر كافة إلا أنه كان غير قادر على تنفيذ آماله عمليا لأنه كان يلاقى جم الصعاب من بعض أفراد حزبه أنفسهم وكان فى مقدوره وهو يتولى الحكم أن يستغل سلطانه فى تنفيذ هذه المشروعات واملائها بعد دراستها لكنه لم يفعل . أما ما اضطلع به فى هذه الناحة فكان محدود النفع ضيق الفائدة وذلك لانعدام

---

(١) نفس الكتاب السابق

الدراسة وللارتجال وكان النحاس شأنه فى ذلك كشأن فاروق محاطا بطبقة من طلاب المنافع وتهازى الفرص من بين بطانته ومن نفس أقاربه وأنصاره وهناك هنات تلوث أقرب الناس اليه ومؤيديه قيل عنه أنه نشأ معدماً فقيراً فأصبح اليوم من كبار ملاك الأراضى ومن ملاك التحف والقصور .

وقد خدم النحاس الأمم المتحالفة أثناء الحرب خدمة لا تقدر بثمن لأنه احتفظ بأمن مصر وسكينتها ووثق وشاج الصداقة بينها وبين بريطانيا فى اللحظة التى كان يعتقد فيها أغلب البريطانيين الذين خبروا أخلاق المصريين أن الحال ستكون على الضد من ذلك على خط مستقيم وفى أزمة العلمين حيث كانت بعض النسوة الايطاليات بالاسكندرية كن يعدون كعك النصر مزدانة بالأعلام الإيطالية وشعور بناتهن مزدانة بهذه الأعلام استعداداً لاستقبال موسولينى العظيم هو وأعضاء الفاشست المنتصرين على مصر ولم يكن هناك ذرة شك فى قيام المصريين الذين يعادون بريطانيا بل ويمقتونها بثورة عارمة إلا أنهم بفضل النحاس سلكوا سلوكا يخالف ذلك تماماً بل استمروا متعاونين معها على أشد ما يكون التعاون اخلاصاً ونزاهة .

وكسب النحاس ثقة واحترام كل الهيئات الدبلوماسية الانكليزية وغيرها طوال العامين اللذين تليا الحرب إلا أن سياسته الإدارية كانت قد وصلت إلى درجة كبيرة من التأخر متأثرة بحالة الحرب وكان من جراء ذلك قيام أعدائه ومعارضيه وفى يدهم الدليل بالدعاية ضده يشجعهم القصر وفى نفس الوقت أجهد نفسه فى التشاور والمفاوضة التى تخلفت عنها الجامعة العربية وهى خطوة عظيمة مباركة ولو أن ثمارها لم تحن للقطاف بعد . وبمعونة نورى السعيد فى العراق دعى النحاس قادة البلاد العربية إلى مؤتمر

بالاسكندرية اتفق فيه على المبادىء العامة لقيام الجامعة وأسند لعبد الرحمن عزام أمر وضع قانونها المفصل وكان إختياره موفقا .

ومع هـذا فقد وقع فى سنة ١٩٤٢ حادث كان له تأثيرة المباشر على الموقف السياسى الداخلى وظهر هذا الحادث فيما بعد أنه أقل أهمية مما قدر له عنـد قيامه . وذلك أنه وقع خـلاف خطـير بين النحاس وبين مكرم الذى كان اليد اليمنى والعقل المفـكر للوفد كله . وكان مكرم خريج جامعة أكسفورد وزيراً للمالية وسكرتيراً للوفد فى ظروف لايمكنه أن ينال إلا مرتبـة « الثانى فى مركز الرئاسة » رغم قوته الطاغية وجاء طرده من الوفد على أثر طرد زميلين من قبله هما احمد ماهر والنقراشى عاملا جديداً فى أضعاف قوة الوفد . واختار مكرم الداهية أن يكون سبب تركة الوفد هو انتشار الفساد وطغيان الرشوة والمحسوبية وسوء استغلال النفوذ وجاء كتابه الأسود كنعمة من السماء للقصر وباشوات الارستقراطيين الذين يهبون كل ما عز وغلا فى سبيل التخلص من النحاس وحشا مكرم كـتابه الأسود بالتهم يكيلها للنحاس ولأقرب الناس إليه حتى زوجه(١) وأصدقاءه وأقاربه إلا أن هذا الـكتاب صودر بأمر من الحكومة وحشدت كافة القوى الحكومية ومخابرات مصر وبريطانيا لمنع الكتاب من النشر والتداول والخروج من البلاد وتولى القصر كما اشتهر عنه مهمة رفع الحظر عن هذا الكتاب حتى أصبحت الاتهامات معروفة بين الجمهور على أوسع نطاق .

لاشتهار مكرم بعمل السجع والبراعة فيه حتى أن كثيراً من المطلعين على كتابه لم يصدقوا أكثر رواياته

---

(١) صدر حـكم من محكمة الثورة بمصادرة أملاك وأموال السيدة حرم النحاس فيما عدا الثلاثة عشر فدانا الموروثة لها من والدها

وفى أكتوبر سنة ١٩٤٤ بعدت الحرب عن الشرق العربى كله وأصبحت مصر مرة ثانية مملكة مستقلة ذات سيادة وقام فاروق باقالة وزارة النحاس فى كتاب استقالة مختصر أرسل إليه وهو فى منزله بالاسكندرية وهنا لم يكن داع لتدخل السفارة البريطانية ولا سفيرها فى الأمر ذلك لأن من حق مصر وحدها التصرف المطلق فى شئونها الداخلية المحضة وخلف النحاس احمد ماهر وكان من المقربين إليه ومن أعضاء حزبه فيما سلف لكنه هو والنقراشى وستة آخرين ألفوا الحزب السعدى وهذه الأقلية لشدة كراهيتها الشخصية للنحاس رأت التقرب إلى القصر ولم يتخذ الحزب لسياسته برنامجاً واضحاً مع قدرة أحمد ماهر السياسية وكانت أولى أعمال ماهر اعلان الحرب على ألمانيا وفى طوال مدة الحرب قطعت مصر علاقتها بدول المحور وقامت بنفى كافة الجنسيات التابعة لهذه الدول وصادرت أملاك الايطاليين والالمان وكانت هذه الاجراءات من أمهر الحركات السياسية التى تولاها أحمد ماهر ذلك لأنه علم أن الدول غير المحاربة لن يكون لها مقعد فى مؤتمر الصلح ولا تعويضات . وأجريت الانتخابات العامة سنة ١٩٤٥ ولولا أنها أجريت بواسطة حكومة من حكومات الأقلية لنال الوفد كعادته الأغلبية الساحقة من المقاعد ومع كل ذلك فقد قاطعها الوفد حتى لا يتعرض للهزيمة المتوقعة وهذه الظاهرة العجيبة من أشد ظواهر مصر شذوذاً حيث برهنت الأيام على أن الحكومة التى تتولى مباشرة عمليات الانتخاب هى التى يكتب لها فيه الغلبة والفوز فتضطر بقية الأحزاب إلى مقاطعتها أو الاحتجاج عليها ومعنى ذلك أن البرلمان المصرى تنعدم فيه المعارضة القوية ذات النفوذ ومن عجب أن جماعة السعديين نالوا أصواتا غير قليلة فى الانتخاب الذى اضطلعوا به هم وشركاؤهم من الاحرار الدستوريين .

ورغم قيام الرقابة الدقيقة التى كانت فى المبدأ مهمتها سياسية بحتة الغرض منها حرمان الأعداء من التوصل إلى آية معلومات حربية تخص موقف مصر فقد عرف كل سكان مدن مصر وقراها صلة القربى بين هيئة السعديين والقصر ومع أن الملك كان يجد بين المصريين من يهتف له إلا أنه لم يكن محبوباً. أما بالنسبة للفلاح الذى لا يكاد دخله يسد رمقه فانه كان يسره أن يرى مشهداً ضخماً سواء كان الملك أو غيره من سيارات أمريكية حمراء يحوطها رجال الحرس على موتوسكلاتهم

وفى الحق لاقى السعديون كثيراً من الأهوال بسبب الملك وكانت سياسة الاحزاب الأخرى فى البرلمان سياسة غامضة حيث كانت تكون من مجموعات سياسيه كل هدفها الوصول إلى مصالحها الخاصه وكان أعضاء هذه الجماعات رجال على تمام الاستعداد للعمل مع الملك ولم يكن بينها غير الحزب الوطنى الذى كان مبدؤه أن لامفاوضه إلا بعد الجلاء وزعيم هذا الحزب حافظ رمضان(١)

أما حزب الأحرار الدستوريين الذى كان يتزعمه محمد حسين هيكل فهو الحزب الذى كثيراً ما يتحد مع الأحزاب الأخرى لتولى الحكومة فهو حزب يتعرض لمرارة نقد الوفديين. وقام مكرم عبيد هو الآخر بتكوين حزب من ضمن أشطار الوفد عندما اختلف مع النحاس سنة ١٩٤٢

هذا هو حزب الكتلة وكان أعضاؤه لا يتجاوزون عدد أصابع اليد الواحدة. أما مكرم فهو رجل كان موهوبا تعلم فى أكسفورد

---

(١) هذا قبل ثورة ٢٣-٧-١٩٥٢ المباركة

ومع كل ذلك فلم يوفق فى الكثير مما كتب على صفحات جريدته الكتلة ومكرم كبقية الساسة المصريين محامياً أما معارفه القدامى من البريطانيين فكانوا لا يتأثرون بهلكن الحديث منهم فى مصر كان مأخوذاً بلباقة حديثة باللغة الانكليزية التى لا تشوبها اللكنة ولا الخطأ

وخلف أحمد ماهر النقراشى باشا ولم يكن كفأ كسلفه وكان عدواً لدوداً للانكليز كبقية الساسة المصريين الذين نهلوا العلم من معاهد بريطانيا ومع ذلك فقد كان رجلا واسع الأفق يميل نحو الاتجاه الأوروبى فى المدنية . وواجه هذا السياسى شتى المشاكل الداخلية والخارجية منها وهى التركة التى ورثها من مخلفات الحرب وعندما تولى الأمر قامت عليه قيامة الصحافة المصرية تطالبه باعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ وفى نفس الوقت كانت أحوال فلسطين تسير من سىء إلى أسوأ خصوصاً بعد انتهاء الحرب وكانت هيئة الجامعة العربية تحاول جهدها أن تحد من هجرة اليهود اليها وكان النقراشى بحكم عمله رئيسا للحكومة المصرية عضوا عن حكومته بهذه الجامعة . وكان الاتجاه العام فى بلاد منطقة الشرق الأوسط كله يتأثر بسياسة موحدة هى طرد فرنسا من سوريا ولبنان وطرد روسيا من إيران واليهود من فلسطين والبريطانيين من مصر .

لذلك كان جو السياسة التى تولاها النقراشى عاصفا صعباً سواء فى الخارج أو فى الداخل لاسيما بعد أن قويت شوكة الاخوان وهذه الحركة التى لا يمكن وصفها بأنها حركة سياسية قد أشتد ساعدها وكثر أتباعها بشكل ملفت للنظر قبل أن تنتهى الحرب العالمية الثانية وكان أول مؤسس لهذه الجماعة هو مدرس بأحدى مدارس منطقة قناة السويس أسمه حسن البنا وكانت أهدافه السياسية هى المحافظة على تقاليد الاسلام وأتباعها

منذ كانت أيام النبوة الأولى فى عهد محمد وعلى هدى القرآن الكريم (١) وبدأت الحركة فى الإنتشار بنجاح مشيرة إلى عقارب الساعة الآتية وكان البنا يقول: على النساء أن يلزمن بيوتهن ولا يتبرجن تبرج الجاهلية الأولى وعلى الرجال أن يقلعوا عن التشبه بالفرنجة فى لباسهم ومعاشهم وقام أعضاء الجماعة بالقدوة الأولى فتبرقعت نساؤهم ورزقن أولاداً اكثر (٢) وقاطع الرجال الخمر والتدخين ولحم الخنزير وكل ماحرم عليهم فى الكتاب ومما يؤسف له حقاً أنه فى أثناء قيام هذه الجماعة بخلق حياة جديدة واضفاء روح الإسلام نورا نيته سرت بين بعض هؤلاء الإخوان روح الكراهية والتعصب المقيت ضد من لا يتفقون معهم فى الرأى .

ولقد شب كثير من شبان مصر على الاعتقاد بأن ما لحق بلادهم من كوارث ورزايا مبعثة البريطانيين الذين عاشوا فى وسطهم وقامت طبقة انصاف المتعلمين فى المدائن والقرى تشد من أزر هؤلاء الاخوان وتساعد على نشر دعوتهم ودعى إلى بث نار الثورة واشعال الغضب فى نفوسهم رؤية الجنود البريطانين وهم يحرسون المرافق العامة على الكبارى وسكك الحديد وفى مدينه القاهرة بينما يحرم أهل البلاد منها لذلك دعوا إلى عودة المسلمين لاتباع أوامر الدين والسير على هدى القرآن منذ نزوله على رسوله (٣)

وكان من البداهة أن يكون لهذه الدعوة أثرها فى مجال سياسه البلاد وكان كثيرون من الاخوان فى الأيام الأولى للحرب يعطفون على دول المحور وربما كان منشأ هذا العطف أن دول المحور تكره اليهود

---

(١) هذا كان المفروض قبل المحاكمات الأخيرة
(٢) هذا القول مؤلفه للمرجع السابق
(٣) نفس الكتاب السابق

وتمقتهم مقتاً (ومن فضول القول أن نقول أن كراهية دول المحور لليهود كانت قائمه على أساس كراهيتهم للساميه نفسها لا لليهود على وجه خاص والعرب من الأجناس الساميه)

ومن الطريف أن يشبه الانجليز حركة الاخوان بمصر بحركة (الحرس الحديدى) التى قامت فى رومانيا يوم كانت إحدى مقاطعات الدوله التركية . وكلا الحركتين قام بها فى كل من القطرين رجل من الطبقة الوسطى من طبقات الشعب يعاونه الفلاحون وذوى الثقافه المتوسطه وكانت أهداف كليهما متشابهه من حيث توفير الاقوات ورفع مستوى الطبقات الفقيرة على حساب ذوى الجاه والثروة من المترفين

وقد نجح الحرس الحديدى ، كما نجح الإخوان فى الحصول على عون مادى كبير عن طريق الملك كازول الذى أحس بطغيان قوته فقطع عنه العون والمساعدات الماليه واسرعت حكومته فى الاعتراف بأن تكوين هذا الحرس وقع منافيا للقانون العام وأطلقت النار على القائد كودريانو فى ظروف غامضه لا يعرف أحد كيف مات ولا فى أى مكان قتل إلا أن أبواق الحكومه الرومانيه ودعايتها أدعوا أنه قتل حين حاول الهرب من العربه التى كانت تنقله إلى المعتقل وقبل أن يقضى على هذه الحركة تكونت جماعاتها الإرهابية(١) وكانت مدربة تمام التدريب ولا شك فى أن الحركة الشيوعية كانت قد تسربت إلى صفوفها وقامت بمساعدة الشيوعيين فى إجراء حركات هدامة سياسية فى بوخارست .

ولما رفع الخطر عن قوات الحرس الحديدى نهائيـــاً أصبحت قويه لدرجه أنها طالبت بحقها فى تولى مقاليد الحكم ولو أن رئيسها الحالى هوريا

---

(١) مثل الجهاز السرى فى الاخوان

سيما لم تكن له من صفات سلفه ولا زعامته شيئا وأصبح للحرس قوته البوليسيه الخاصه به فكان يقبض على خصومه ويرسلهم إلى معتقلاته ولم تكن لدى قوة بوليس الدولة الرومانيه القدرة على التدخل فى الامر وقام التنافس بين زعماء هذة الحركه نفسهم وبقيت الحركه تزداد نموا وقوة حتى دخل الاحتلال الالمانى إلى رومانيا فى أكتوبر سنه ١٩٤٠ وقامت الحرب الاهليه فى رومانيا سنه ١٩٤١ وكان من حظ الزعيم هورياسيما أن هرب بجلده إلى ألمانيا وبعد ذلك سكنت حركه الارهابين وخفت صوتها وبقى بعض جماعاتهم يقومون بحركات سلبيه إلى أن إحتل الجيش الاحمر رومانيا نهائيا

أما الاخوان فلم يقوموا بنشاط ما طوال أيام الحرب الحرجـــة فى شمال أفريقيا إلا أنه بعد أن تم النصر للانكليز على الفيلق الأفريقى بالصحراء الغربية وطرده بعيداً خارج حدود مصر بدأ نشاط الاخوان فى حمـــاس ملحوظ . ومما لاريب فيه أن القصر كان قد مد اليهم يدالمعونه الماليه كما أنه أعارهم مساكن يستعملونها فى الضواحى هم وجماعتهم المنتشرة فى مدن القطر وقراه وأنشئت لهم صحافة تتحدث باسمهم وأصبح جليـا أن السراى كانت قويه الإيمـان بتكوين جماعة دينية لها أثرها العميق لتستغلها ضد طغيان الوفد حينما تشاء . وكان الاخوان صادقين فى إيمانهم بأن الغرب هو سبب بلواهم وأنه لاسبيل إلى رد مصر إلى حظيرة الآمان وانقاذها من المفاسد والشرور إلا بالاخذ بتعاليم الدين الحنيف وكانوا يوجهون النقد المرير لبلاط الملك من ناحية شرب الخمور والتدخين واللهو والمنكر والميسر

ثم قطعت عنهم الإعانات المالية والعون إلا أن الاخوان كانوا قد شبوا عن الطوق وقويت سواعدهم وأصبحوا فى غير حاجة إلى عون ذلك لأنهم فرضوا فيما بينهم تحصيل أتاوات زهيدة يدفعها الاخوان وتجمعت لديهم

اعتمادات مالية أمكنهم بها إعداد قوات حربية من رجالهم يبعثون بها إلى فلسطين لاكراه يهودها على مغادرتها وكونوا منظمة قوية أمكنها الحصول على ذخائر وأسلحة وعتاد وطعام وعدة من بين مخازن الجيش البريطانى التى كانت قد أخليت من الجنود عندما ساد السلم بلاد الشرق الأقصى وهناك من الأدلة ما لا يدع مجالا للشك فى أن كثيراً من الشيوعيين (١) قد اندسوا فى صفوف الاخوان ليعلموهم وسائل الارهاب وتكوين الجماعات السرية حتى أن المرشد العام حسن البنا لاقى من المتاعب كثيرا ليسيطر على هذه الجماعات وكانت منظمات الاخوان المسلحة التى أعدت لاغتصاب مخازن السلاح البريطانى وسرقته يرأسها العرب المدربين تدريباً كافياً يقودها قواد ذوى بطش وحنكة ومهارة حتى قال عنهم ضباط مخابرات الجيش البريطانى أنهم لابد قد درسوا هذه الاسرار والمقدرة والفائقة خارج مصر

وقامت حكومة الإتحاد السوفياتى بافتتاح مفوضية لها بمصر أسوة بما عملت فى بيروت وكان أغلب أعضاء هذه السفارات من موظفين روسيين دينهم الإسلام فكانوا يصلون جماعة صلاة الجمعة فى مساجد القاهرة وكانوا يسكنون بين الطبقه الوسطى فى أحياء لم تطأها قدم أوروبى قبلهم (٢)

وانتبهت حكومه السعديين بعد فوات الاوان لحظر هذه الجماعه من الإخوان واكتشف البوليس المصرى كثيرا من المخابىء العامرة بالسلاح والذخيرة ووقع النقراشى فى حيص بيص عندما قامت مشاغبات على مدى وأسع فى سائر بلاد الدولة المصريه ورأى بعين بصيرة أن أغلبية هائلة من الطبقى الوسطى ومن الفلاحين تناصر الحركة وتعطف عليها وتواليها من

---

(١) نفس الكتاب السابق

(٢) المرجع نفسه

رحابة الصدر مايشجعها على المضى فيه . وكان وشيك الدخول فى مفاوضات مع بريطانيا بشأن تعديل معاهدة ١٩٣٦ ولكن قامت المظاهرات العنيفه ضده لعدم تمثيله الأمه .

وأمكن للنقراشى أن يلطف من حدة المظاهرات قليلا لكنه استقال لاسباب خفيه منشؤها ضغط سياسى من جهات متعددة ولقد نصحه كثير من الساسه غير الحزبين فى نادى محمد على بأنه لاقبل له بمفاوضه إنكلترا فى شأن المعاهدة وأمن مصر مضطرب فوضى ولا يليق به أن يحارب فى ميـــدانين .

واستقال النقراشى ليفسح المجال للحزب صاحب الاكثريه العددية والنفوذ الشعبي فى البلاد لكنه إستقال ليخلفه صدقى باشا الرجل الذى نعتته الشائعات بأنه أقوى شخصيه مصرية سياسيه .

وكان الرجل سياسياً مقتدراً رغم بلوغة سن الواحده والسبعين وكان هو السياسى اللبق المحنك الذى يسميه الإنكليز « رجل الدبلوماسية » وكان صدقى أحد العصبه السياسيه المستقلة التى كادت ان تنقرض والتى كان القصر يلجأ اليها لرئاسه الحكومات غير الحزبيه إذا لزم الأمر وقوى الخلاف فى الازمات الوطنيه . وكان صدقى فى الحق أقوى المناقشين فى مصر شكيمه وقوة ومنطقاً ، قوى البلاغة رصين العبارة معجز الدليل والاقناع حتى سجد له ملوك المال واقتصاد (١)

وصدقى فرنسى الثقافه لا يكاد يفهم من الإنكليزية حرفا وكان فى سالف حياتة السياسية اداريا فذا ثم عين وكيلا لإحـــدى الوزارات وقد كان فى

---

(١) نفس المرجع السابق

الزعيل الأول من رجالات الوفد فانشق عليه ليكون له حزبا يحشد له الأنصار والمؤيدين حتى عمال زراعاته الواسعة كما جرى الحال فى كافة أحزاب مصر .

وكان له باع فى سياسة المال والاقتصاد حصل من ورائها على ثراء فاحش ثم أقعده المرض لكنه أسترد صحته فعاودته النكسة وبقى بها فى عقر داره لايقدر على شيء من مزاولة نشاطه الفذ إلا أنه كان بحق رجل مصر ورجل الساعة وطرازا وحده من الرجال والرجال قليل ولهذا السبب وحده استدعاه الملك سنه ١٩٤٦ لتولى الحكم .

وكان أول عمله هو إعادة السكينة والاستقرار فى البلاد وما زال يسير بها نحو النظام والهدوء حتى هيأ جوا صالحاً يمكنه فية البدء بالمفاوضات التى تمت مع بريطانيا ولم يكتب لها النجاح .

الفصل العاشر

معـــاهدة صـــدقى ـ بيفن سنة ١٩٤٦

قامت المفاوضات بين الجانبين المتعاقدين فى جو تنقصه الثقـة وحسن التفاؤل من الجانبين فقد كان الجانب المصرى شديد الايمان باحقيته فى معاملة حسنة كريمة جزاء وفاقا لما ابداة من الاخلاص والمساعدات القيمة فى مجهود الحلفاء زمن الحرب وكان يعتقد أن قيام حكومة العمال فى بريطانيا مع مالها من التأييد المطلق بين الانكليز ستكون فى مركز قوى يمكنها من الاستجابة لآمال المصريين التى طغت على الرأى العام بأكمله فى ذلك الحين حتى لقد خيل الى هـذا الرأى أن الاقـلية من حزب المحافظين فى هـذه الظروف كبيره العطف على أمال العرب بوجه عام وعـلى أمل مصر بوجه خاص وكانوا على ثقة من ازدياد التوتر فى مسألة فلسطين الا أن القليل من ساسة العرب كانوا يؤمنون بأن بريطانيا لن تحتضن اسرائيل خوفا على مصالحها المتسعه فى رقعة الشرق الاوسط. وكانت الصحافة المصرية تشيد بالمعونة التى قدمتها بريطانيا لشقيقتها سوريا ولبنـان فى سبيل الخلاص من نير الوصاية الفرنسية بعد حرب شعواء شنتها عليها .

وكانت سياسة ممثلى الولايات المتحـدة فى مصر حينذاك لاتـكاد تعنى بالموقف السياسى المصرى الا أنـه منذ أيام الحرب العالميا الاخيرة عندما اشتركت قوات من الجيش الامريكانى بكافة أسلحته فى الحرب واتخذت مقراً لها بمصر حصلت سفارة أمريكا عـــلى نفس الامتيازات التى كانت محولة لقوات بريطانيا بموجب نص المعاهدة الانـكليزية المصرية . وكـان معنى هـذا صراحة هو امكان تصدير المؤن والذخيره والعتـاد من أمريكا إلى مصر بدون رسوم جمركية ولا اشراف ولا رقابة وكانت لاتطلب

جوازات مرور لأية شخصية أمريكية وكذلك لم تكن هناك حاجة إلى استخراج اذن إعادة تصدير العتاد الامريكى . الا أن هذه المميزات كلها وقفت عند حد محدود بعد نهاية الحرب وأدت إلى توسيع السفارة الأمريكية وازدياد عدد ممثليها عن ذى قبل حيث أصبح عدد الرعايا الامريكان بمصر ضخما منذ سنة ١٩٤٦ ورغم المخاوف التى كانت تناوش المصريين من ازدياد العون الامريكى للصهيونية الامريكيه فى فلسطين فان بعض المصريين كانوا مؤمنين برغبة الامريكان الواضحة فى الاخذ بيد مصر ومناصرتها لاستكمال استقلالها التام وكانت روسيا كذلك لايزال الامل معلقا بها كحليفة من حلفاء مصر فى الحرب وكانت مصر لاتخشى من ناحية السوفيت شيئا فيما يتعلق باعادة النظر فى المعاهدة .

ولما تولى صدقى الحكم اعلن أنه سوف يبدأ المفاوضات مع بريطانيا فى تعديل المعاهدة وحاول أن يؤلف جبهة متحدة من الاحزاب تماثل الجبهة الاولى التى عقدت معاهدة التحالف لسنة ١٩٣٦ الا أن الوفد وعلى رأسه النحاس رفض التعاون قطعا مع صدقى ولم تكن له الاغلبية العظمى فى الطرف المصرى المفاوض وكان صدقى قد منح الوفد حق تعيين مندوبين اثنين من الاثنى عشر مندوبا فلما تحقق الوفد أن صدقى لن يحقق الشروط التى طلبها بداوا يمهدون فى التآمر على اسقاط المفاوضات حتى قبل أن يشرع فيها . وكانت الرقابة الصارمه التى فرضت على البلاد فى زمن الحرب قد زال كابوسها وأخذت الصحافة الوفدية تصول فى ميدان الدعايه بقوتها وامكانيتها توجه النقد المر إلى الحكومتين المصرية والبريطانية على السواء بشأن قضية المفاوضات والصحافة المصرية فى العالم كله حرية بهذا التكتيك الذى برعت فيه وقد صرح الوفد رسميا أنه لن يكون والبلد وراءه ملزما

بتنفيذ شروط أى معاهدة تنشأ عن مفاوضات صدقى بيفن ومع ذلك لم يؤثر شيئا وسارت المفاوضات فى طريقها المرسوم . ولم تكن الصحافة الوفدية وحدها فى هذا الميدان تحارب مفاوضات صدقى ولم تكن له صحافة تنطق باسمه الا أن الصحافة المحايده نفسها جرت شوطا بعيدا فى الدعاية ضد هذه المفاوضات وضد بريطانيا . والصحافة المصرية على وجه العموم تقف كلها ضد بريطانيا بل وضد الاجانب الا أن حركتها زادت بشكل ملموس فى أيام ما بعد الحرب وذلك بسبب الاجراءات التى كانت قد اتخذت فى مدة الحرب لارغام الصحافة عن طريق الرقابة الصارمه بأن لاتكتب شيئا ضد بريطانيا وحلفائها . وكان بعض محررى هذه الصحف يتلقى هبات وهدايا من بينها شراب الويسكى الفاخر كما قامت مكاتب الدعاية التابعة للحلفاء بانفاق مبالغ سخيه لها عن اعلانات لم تكن هناك حاجة ملحة الى نشرها الى آخر هذه القائمة حيث كانت تصرف اعانات سخية الى بعض المحررين المصرين المفروض فيهم مناصرة الحلفاء وابواق الدعاية لهم مده الحرب فلما انتهت الحرب وآن لمنظمات الحلفاء التى كانت قد أنشئت لهذا الغرض أن تغلق أبوابها زالت طبعا هذه النعم كلها فجأة وتركت أثرها العميق من الحسرة والمرارة فى نفوس اولئك الذين تذوقوها ونعموا بثمراتها وقتا طويلا . وكان من حصافة الرأى عندها أن تستمر هذه المنظمات تعمل عملها السابق حتى تبدأ المفاوضات وتنتهى .

وجرت المفاوضات على وجه لايرضى الرأى العام وكانت ادارة العلاقات العامة بالسفارة البريطانية غير قادره على الاضطلاع بعملها فى هذا السبيل ولو أن الصحافة مكنت من الوقوف على أدق تفاصيل المفاوضة كلمة كلمة لامكن حصر تعلقاتها كلها على نقطة الخلاف غير أن الامر جرى

على غير ذلك فكانت للصحافة فرصه ذهبيه للحدس والتخمين وتصوير وقائع لاظل لها من الحقيقة وكان المفاوض البريطانى ضيق الصدر لايكاد يحظى منه مراسل الجريدة بما يشبع فضوله وكان من جراء ذلك أن اخطر مراسلو الجرائد سواء منها المصرى والاجنبى إلى الرجوع إلى المسؤلين الرسميين من المصريين لالتقاط شيء من أخبار المفاوضات وبهذه الطريقه سرت أشاعة اخفاق المفاوضات حتى قبل أن يتقابل الطرفان للشروع فيها كما أن لم يعن بأمر الاذاعة كوسيلة فعاله لها الاثر العميق على المصريين حيث تنشر فى كل ركن من أركان ريف مصر وحتى على قارعة الطريق وبين مقاهيها وكانت لوزارة الخارجية البريطانيه محطة اذاعة فى فلسطين تذيع برامجها باللغة العربية من بيت القدس للامم العربية كافة تسمى محطة الشرق الادنى سعت إلى الاتفاق مع أشهر المغنيين المصريين وغيرهم لتسجيل أغنيتهم فى برامج حافله ولكنها لم تعن قط بوجهة النظر السياسيه التى كانت تتلو برامج الغناء .

وفى ١٤ مارس أعلن صدقى رسميا أسماء مفاوضيه وكانوا رغم عدم وجود وفديين من أكفىء المصريين وأشهرهم وأعلن وزير خارجيه بريطانيا المستر بيفن أن اللورد ستانسجيت وكيل الوزارة لشئون الطيران سيتولى رئاسة الجانب البريطانى من المفاوضين والذى سيكون من بين أعضائه السير رونالد كامبل سفير بريطانيا بمصر والسير كورنوليس والسير أرنولد اوفرتن وكان من بين الاعضاء المساعدين السير والترسمارت السكرتير الشرقى بالسفارة وهو رجل ذو باع طويل وخبرة فى شئون السياسة المصرية .

وبدأت المحادثات الاولى بالقاهره فى ٢٣ إبريل وفى ٧ مايو قام المستر

أتلى فى مجلس العموم البريطانى يعلن الآتى :—

« أن من سياسة حكومة بريطانيا المتفق عليها هو تركيز سياسة التحالف مع مصر وقيامها على أساس المساواة بين دولتين مستقلتين تمام الاستقلال لكل منها مصالحها الخاصة وتوكيدا لهذه السياسة المرسومة بدأت المفاوضات فى جو من الثقة المتبادلة والترحيب الحار . وقد عرضت حكومة بريطانيا الاقتراح الذى يقضى بالجلاء الناجز لكافة قوات البر والبحر والجو عن أرض مصر وأن تنشأ عوضا عنها بطريق المفاوضة مراحل بداية ونهاية هذا الجلاء والاجراءات التى سوف تقوم بها حكومة مصر لوضع سياسة تعاونية تقدمها بريطانيا فى حالة وقوع الحرب أو التهديد بوقوعها بما يلائم شروط الاتحاد والتحالف »

وفى اليوم التالى قام صدقى مرحبا ببيان أتلى وقال :—

« لقد بدأت مصر وحليفتها بريطانيا مفاوضات ودية لتعزيز مراحل بداية ونهاية الجلاء ووضع الشروط التى يخول بها للحليفة البريطانية أن تمد المساعدات الودية لمصر سواء فى حالة قيام الحرب أو التهديد بقيامها ولسوف يكون المفاوضون المصريون على أشد جانب من العناية والحذر بضرورة وقوع هذا التعاون فى حدود ميثاق سان فرنسسكو بما لا يتعارض مع مصالح البلاد . واليوم تفتح صفحة جديدة فى العلاقات المصرية البريطانية رغم وجود قلة من الناس فى كلتا الدولتين لا يؤمنون بالوصول إلى نتيجة طيبة مرضية من وراء هذه المفاوضات وإنا لأومن إيمانا عميقا بأن جلاء بريطانيا الناجز عن منطقة القناة وإتحاد مصر وتحالفها معها فى دائرة ميثاق سان فرنسسكو سيكون من أكبر النعم لمصر .

وقال صدقى أن حكومته سوف تقرر الوصول إلى إتفاق

مع مجلس الأمن بهيئة الأمم المتحدة بمقتضاه أن تقوم قوة دولية من الأمم كلها بحق الاشراف على المرور بالبلاد المصرية ووضع الجيش المصرى تحت تصرفها كلما دعى الأمر ذلك .

ولما بدأت المفاوضات الرسمية تفاءل الطرفان بتصريحات رئيسى الحكومتين وكانت النقط الأولى التى حظيت بالعناية والبحث هى تحديد تاريخ بدء جلاء القوات البرية والبحرية والجوية عن المنطقة والمدة اللازمة لنقل العتاد الثقيل من القاعدة ونوع المنشئات التى سوف تحل محلها بعد نقلها عن طريق حكومة مصر لتكون صالحة للتعاون المشترك فى حالة التهديد بقيام حرب . وكان من الزم الضروريات للوصول إلى اتفاق بين الطرفين على وضع أدق الوسائل الكافية لتنظيم الدفاع عن القاعدة بل الانسحاب منها ، وذلك نظراً للاهمية الاستراتيجية البالغة لهذه المنطقة حيث أنها تعتبر قلعة الدفاع عن غرب أوروبا كله كما يرى البريطانيون .

وكانت أراء الانكليز كما هو الحاصل الآن تنقسم إلى نوعين العسكريون منهم والدبلوماسيون يعرض الناحية العسكرية خبراء وزارة الحرب والناحية السياسية خبراء وزارة الخارجية .وكانت الناحية العسكرية ضنينة باهداء العتاد الحربى فى يسر وسهولة كما أريد لها وكانت وصاية بريطانيا على فلسطين لازالت قائمة وقتذاك وكانت هى المسرح الثانى فى الأهمية لمنطقة القناة وتعتبر اليق المراكز لنقل هذا العتاد اليها ـ إلا أن العسكريين عارضوا الفكرة بدعوى ضرورة وجود موانى بحرية لتسهل عمل القاعدة ووجود مصادر للماء العذب وشبكة برية متقنة ووجود سكة حديد يضاف إلى ذلك إمكان الحصول على الأيدى العاملة ذات المهارة والقدرة ووضحت السلطات الجوية أنها فى شديد الحاجة كذلك إلى مثل هذه

التسهيلات الموجودة فى القاعدة المصرية كما أن صحاريها تهيء أنسب الأماكن لاقامة المطارات مع اعتدال جو مصر وملائمته للطيران فى كل حين.

وكانت هذه المواصفات لاتعنى بها وزارة الخارجية، لذلك بنيت شرط المفاوضة على ضرورة جلاء القوات البريطانية إلى مكان ماخارج القطر المصرى وباتت العلاقات فى هذا الشأن بين كبار موظفى وزارة الخارجية الذين يطلون من نوافذهم الرحبة على السهول الخضراء المحيطة بدار السفارة البريطانية وبين زملائهم الضباط الذين يعملون على مقربة منهم فى المعسكرات علاقات غير ودية نوعا ما وزاد الطين بلة عندما صدرت الاوامر إلى القائد العام للقوات البريطانية بالقاهرة بأن ينقل مركز رئاسته منها وفضلا عن وجهة النظر الحربية المحضة كان أركان حرب هذه القوات يستمتعون بالاقامة فى القاهرة ويمرحون بين نواديها الرحبة وأمكنة اللهو العديدة فيها فكان بديهيا أن يمقتوا الاقامة فى منطقة القناة.

وكانت النقطة الوحيدة التى لم تتعرض للمناقشة فى مفاوضات المعاهدة هى المبالغ الهائلة من الاسترلينى التى استدانتها بريطانيا من مصر بسبب نفقات قواتها ومصاريف اقامتهم بالقطر المصرى وتركت لمناقشات منفصلة تجرى بين مندوبى الخزانة البريطانية وموظفى المالية المصرية ومركز رئاسة البنك الاهلى المصرى بلندن ورؤى أن تبقى المناقشات قاصرة على الناحيتين السياسية والحربية وحدهما بعيدة عن مسائل الاقتصاد والمال.

وطالت المناقشات فى أشهر الصيف المحرقة بمدينة القاهرة ثم انتقلت إلى الاسكندرية وتم وضع الخطوط الرئيسية لها بعد ذلك إلا أن السير بها قدما اتخذ طابع الهدوء والبطء ذلك لأن الرأى العام فى مصر كان ميالاً الى أن لا يرتبط باى نوع من التحالف مع بريطانيا وكذلك كان ميل المفاوضين

المصريين لذلك فقد كانت رغبتهم القضاء على أية ارتباطات لها صفة العسكرية مع بريطانيا بل أن كثيرا منهم أعلنوا صراحة الرغبة فى أن تقف مصر على الحياد عند قيام أى حرب عالمية لاناقة لهم فيها ولا جمل .

ورأى صدقى بثاقب بصيرته وبوصفه سياسيا مصريا ذى مرونة ودهاء أن يناقش المسألة بحذافيرها مع بيفن الذى كان فى الواقع بالاسم فقط هو الرئيس الرسمى لهيئة المفاوضين الانكليز غير أن اعماله وكثرة مشاغله منعاه من القدوم إلى مصر وطار صدقى إلى لندن بمفرده وبعد مقابلات قصيرة مع بيفن كانت قد وضعت نصوص المعاهدة .

إلا أن بقية المفاوضين المصريين ذعروا عندما رأو فقرة المعاهدة تنص على ضرورة إيجاد هيئة مشتركة لأمر الدفاع عن مصر لذلك طلب صدقى إلى الملك السابق فاروق أصدار مرسوم بحل الهيئة وإعطائه السلطة المطلقة للاستمرار فى مناقشة المعاهدة بمفرده مع المستر بيفن وقام الوزير المصرى هو ووزير خارجية بريطانيا بالوصول إلى المعاهدة وكانت أهم شروط هى :-

أولا — انسحاب كافة الجنود البريطانية من منطقتى القاهرة والاسكندرية ومنطقة الدلتا فى ميعاد نهاية ٣١ مارس سنه ١٩٤٧ على أن تنتهى المدة المحدودة للجلاء الناجز عن القطر المصرى كله فى سبتمبر ١٩٤٩

ثانيا — إذا تعرضت مصر لهجوم أو اشتركت بريطانيا فى حرب نتيجة هجوم على إحدى الدول المتاخمة حدودها حدود مصر تقوم كل من الحكومتين بالاشتراك التام وبعد المشاورة فى كافة الأعمال الضرورية المؤقتة حتى يتدخل مجلس الأمن لهيئة الدول فى إعادة السلم إلى البلاد ولحماية هذا الدفاع الودى فى الأعمال

المشتركة بين الدولتين تؤلف هيئة دفاع مشترك لتبدى النصح لكلا الدولتين عن الخطوات الضرورية اللازم إتخاذها كلما أقتضتها ضرورة الدفاع عن سلامة البلاد .

ثالثا — إماسياستهما المشتركة نحو السودان فتقوم بها كل من الحكومتين على شرط أن يكون الاتجاه مع إتحاد مصر والسودان تحت التاج المصرى المشترك على شرط ضمان رفاهية السودان وتحسين مصالحه وتهيئة أهاليه للحكومة الذاتية وبالتالى لتدريبه على وسائل الحكم حتى يأتى الوقت الذى يكون فيه قادرا على تحديد مستقبله السياسى وحتى يمكن الوصول إلى هذه الغاية وتحقيقها تبقى اتفاقية مصر والسودان قائمة نافذة المفعول .

وكان هناك شك كبير فى أن هذه الشروط كانت اتفقت عليها الحكومة المصرية أو بودلت وثائقها بمعرفة البرلمان المصرى إلا أن مما لاشك فيه أن هذه كانت أحسن الفرص لوضع مثل شروط هذه المعاهدة تحت محك الاختبار - وقام صدقى عائدا إلى مصر وقابله فى مطار القاهرة جمع من رجال الصحافة وكان يرافق صدقى فى رحلته من إنجلترا إلى مصر صحفى يجرى مقت الانكليز فى دمائه حارا قويا ونزل صدقى من الطائرة ولم ينبث ببنت شفة إلا أن هذا الصحفى أسر فى أذان زملائه أنه فى حزن وأسى ومأتم فلما أرادوا أن يتبينوا السبب قال لهم أن صدقى عقد مع بريطانيا معاهدة أهدر فيها حقوق مصر كلها ومكن للانكليز من البقاء فى السودان وفى الصباح التالى ظهرت كافة الجرائد المصرية وعلى صحافتها أعمدة تشتعل نارا من دعاية يراها الانكليز كالعادة هدامة فى أطار مشوق وتحريض ظاهر على معاهدة لم تزل فى عالم الغيب ولم يهتم صدقى فى كثير ولا قليل

بتكذيب الخبر ذلك لأنه خبير بأهل بلده وعلى يقين من أن المنطق الحق له قدرة على تغيير النعرة الوطنية . كذلك لم تصدر حكومة بريطانيا نفياً لهـذا الأمر فى مصر وبذلك قضى القضاء المبرم على المفاوضات.

أن نصوص المادة الثالثة حين تترجم إلى اللغة العربية تعطى فى الواقع ظلامن سوء الفهم لاسيما فيما يختص بموضوع السودان الذى رأت كل من الدولتين أن تصل إلى حل بشأنه . وكانت مصر فى العهود الماضية ترى أن يكون لهاالاشراف عليه مع اتحاد القطرين تحت التاج المصرى . إلا أن بريطانيـا قصدت أن يكون للسودان حكومة ذاتية .

ولما ظهر أن المفاوضات وشيكة الهبوط النهائى قامت المشاغبات فى الخرطوم وروع حزب الأمة الذى يطالب بالحكومة الذاتية عندما سمع رأى مصر عن لسان صدقى باشا وغيره خاصا باتحاد مصروالسودان تحت تاج مشترك . وتوجه إلى لندن زعيم هذا الحزب وهو السير عبد الرحمن المهدى ابن المهدى الكبير الذى قاد الثورة ضد مصر سنة ١٨٨١ وطلب الاتصال بالمسئولين بحكومة بريطانيا وصدر على أثر ذلك التصريح البريطانى الذى تجزم فيه بريطانيا أنها لم تكن لترضى باتحاد مصر والسودان تحت تاج مشترك دون أن يكون للسودان حكومة ذاتية يعرض عليها هذا الأمر قبل أن يصبح حقيقة معترفا بها .

وإلى هنا قطعت المفاوضات واستقال صدقى فى صبيحة اليوم الذى تلاه وخلفه فى الحكم محمود فهمى النقراشى زعيم السعديين وكان أشد وطنية من صدقى ويعرف أنه لولا ذلك لما أمكنه السير خطوة واحدة بسفينة البلاد فى خضم السياسة . وأعلن قطع المفاوضات بصفة رسمية وصرح

بأنه عندما نادى باتحاد مصر والسودان انما كان يعنى أن يكون الاتحاد أبديا .

وبدلا من أن يطلب النقراشي البدء فى مفاوضات جديدة حول سفينة الرأى نحو مجلس الأمن بهيئة الأمم وكانت كراهية الانكليز تطغى على ما عداها من الأمور وقال النقراشى أنه عندما طالب بالاتحاد مع السودان إنما كان يطلب حقاً طبيعيا لاخوة سكنوا شاطىء الوادى السعيد منذ أقدم العصور تربطهم روابط الدين والعادات والتقاليد فى وادى النيل وقال النقراشى أن معاهدة ١٩٣٦ أمضيت بالاكراه فى ظروف معروفة وهى لا تتفق فى نصوصها مع ميثاق الأمم المتحدة . ولم يتخذ مجلس الأمن قراراً معينا لكنه أوصى بأن على طرفى الخصومة أن يحاولا الوصول إلى حل وسط عن طريق مفاوضات مباشرة .

وفى تلك الظروف كانت مشكلة فلسطين قد بدأت تسترعى نظر الرأى العام فى مصر وكان القلق يناوش النفوس التى كانت تتمنى وتدبر الامر لتقديم المساعدات لاخوانهم العرب هناك وفتحت أبواب التطوع فى جيش التحرير وبدأ الجيش المصرى على أوسع مدى يقوم بتدريب مشترك وسقطت الهيبة والنفوذ البريطانيين إذ ذاك إلى الحضيض .

الفصل الحادى عشر

الخلاف المصرى البريطانى

(فى سنة ٥٠ — ٥١)

كان عام ١٩٥٠ عاما له خطره فى النزاع الطويل المدى الذى قام بين مصر وبريطانيا بشأن قناة السويس ومنطقتها وبشأن السودان ومنذ إخفاق مشروع معاهدة صدقي بيفن قوى شعور مصر بضرورة وضع حدا لاحتلال المنقطة وأصبح هدفا تتركز علية كل آمال البلاد .

وكانت بريطانيا فى الناحية الأخرى تتراكم عليها مسئوليات الدفاع عن الشرق الأوسط ومصر فيـــه .وحمى النزاع بين وجهتى النظر حتى لاح أنه من العسير إيجاد حل يوفق بينها وأخفقت محادثات سنة ١٩٤٩ فى الوصول إلى مبادىء مقرره ولما تولت الحكومة الوفدية مقاليد الأمور فى يناير سنة ١٩٥٠ بات مؤكدا أن أية مفاوضات مستقبلة لن تغنى عن الأمر شيئاً.

ثم بدأت المفاوضات سنة ١٩٥٠ ولقد أدرجت هذه المحادثات بدقة فى الكتاب الأخضر الذى تولت طبعه وزارة خارجية مصر بالقاهرة فى شهر فبراير سنه ١٩٥١ ومنها الكتاب الابيض الذى قدمه وزير خارجية بريطانيا إلى البرلمان فى نوفمبر سنة ١٩٥١

وكان المتحدث البريطانى (رئيس المفاوضة) هو الفيلد مارشال السير «وليام سليم» رئيس هيئه أركان حرب الإمبراطورية ومن الجانب المصرى مصطفى النحاس رئيس الوزراء حينذاك ومعه وزير خارجيته صلاح الدين وعبر السير وليم عن أعتقاده بناء على الكتاب الأخضر بأن روسيا (الاتحاد

السوفيتى) تعتزم محاربة أوروبا الغربية وأنه لوقامت الحرب ستكون مصر إحدى أهـداف الهجوم مادام من يملك مصر ملك الشرق الأوسط وكان متفقاً بأن روسيا تضع خطط الحرب وأنها تودالدخول إلى أفريقياوسيكون الهجوم الجوى على مصر مسألة ساعات قلائل ومن الممكن وصـول قوات روسيا البرية اليها عن طريق تركيا أو إيران فى خـــلال أربعة شهور بقوات قوامها خمسة عشر فيلقا فاذا قاومت تركيا أمكن تعويق الهجوم الروسى وأنه إذا تحـالفت دول الشرق الأوسط مـع بريطانيا والولايات المتحدة يمـكن رفع الخطر عنه وقد بين بجلاء أن خطط الدفاع مع مصر لن يكـون لها معنى الاحتلال بوجود القوات البريطانية .

وقال النحـاس أن مصر تضطرب بالغضب والحنق ولن يقبـل الوعى القومى بحال الدخول فى أحلاف تستدعى وجود قوات احتلال تستر تحت أى إسم أو تنتحل لها أى الصفات . وليست هناك قوة على الأرض قادرة على إقناع المصريين بأن مصر ستكون هدفا للهجوم عليها لذاتهـا ولـكن لن يقع الهجوم إلا على القوات الأجنبية التى ستكون هى السبب الأول والأخير لوقوع مثل هذا الهجوم أو بقائها هدفا من أهداف روسيا . وسأل لماذا لاتنقل بريطانيا جنودها إلى فلسطين أو غزة أو منطقة القناة فمن أى هذين المكانين لو إستدعى الأمر يمـكن لهذه القوات فى ظرف أسبوع واحـد الوصول إلى مصر حيث تجد مصر على أهبة العمل للمعاونة مادامت القوات الوافدة اليها تقيم بعيداعنهـا .

وأكد السير وليم ضرورة وجود قـوات جوية بريطانيـة بمصر لأن قوات مصر من هذا القبيل غير كافية وأجاب النحاس بأن مصر ترحب بقبول الطائرات حتى إذا وقعت الحرب ساهمت فى حماية مصالح البريطانين مع عمـــل كل الضرورات اللازمة لذلك وقال السيروليم أن الدفاع بمعناه

الشامل لا يمكن أن تؤديه إحدى الأسلحة الحربية وحـــدها لأن أمره يستلزم تعاون كل الأسلحة مشتركة ومن الصعب أن أنصح الحكومة البريطانية قبول مبدأ الجلاء التام وإذا انسحبت بريطانيا كان لذلك وقع مرير على تأثير الحرب الباردة فقال النحاس أنه سبق لبريطانيا أن اتفقت بالفعل مع صدقى باشا على هـــذا الجلاء الناجز عندما يحين شهر سبتمبر سنة ١٩٤٩ فقال سليم « ولكننا ننظر إلى بعيد فى أمر هذا الدفاع »

وقال النحاس أخيرا إذا كانت كل حالات قيام التهديد بالحرب ستكون مبررا لبقاء جنود الاحتلال فى منطقة القناة فان ذلك معناه وجود هـــذا الاحتلال إلى الأبد ذلك لان هـذا التهديد المزعوم سوف لايختفى مابقى العالم قائما واستطرد يقول إن تركيا وإيران محتلتان بجنود أجنبية رغم أنهما مهددتان بخطر الغزو المباشر »

ووضح أنه من السهل الوصول إلى تحالف بين الدولتين يحـــل محل المعاهدة ولكن أشترطت مصر أن مبررها الوحيد هو الجلاء التام أولا وأخيراً فلما بلغت الامور إلى هذا المدى رأت بريطانيا أن لاتتورط فيه بالتزام ما ذلك لأنها ينقصها الاعتماد على قدرة مصر للاحتفاظ بالمنطقة فى مستوى مناسب على تمام الأهبة للعمل فى حالة قيام الحرب .

واخفقت أدلة بريطانيا لإثبات تعرض مصر لهجوم عدائى فدل ذلك على ضعف موقفها لأن هـــذا الهجوم فرضى بحت وكانت النتيجة توتر العلاقات فى محيط السياسة بينهما .

فلو أن قيمة قوة الشعور المصرى قد قدرت حق قدرها بلندن كان من السهل الاستجابة لها بالطريق الذى أرادته مصر ويرى الانجليز قاعدة مصر

تعتبر الآن ضرورة لاغنى عنها لدفاع الشرق الاوسط لابالنسبة لبريطانيا فحسب ولكن لحلفائها من دول الغرب أيضا لذلك تمسكت بريطانيا بمعاهدة سنة ١٩٣٦ حتى يحين الوقت وتلبي مصر نداء الضرورة وتتبين أهمية الدفاع عن هـذا الشرق.

وحزمت مصر أخيراً أمرها وبعد أن قرأ مندوب مصر فى هيئة الامم بليك سكس بيانا مستوفيا عن هـذه الملابسات بدأ الهجوم مباشرة فى خطبة العرش عند افتتاح البرلمان المصرى يوم ١٦ نوفمبر وأعلن فيها : —

« ترى الحكومة المصرية أن معاهدة سنة ١٩٣٦ أصبحت غير ذات موضوع بالنسبة لقيام العلاقات بين الحكومتين وأصبح الحال يستدعى فورا الغاءها ويصبح من الضرورى تقرير الغائها والوصول إلى شروط جديدة تبنى على أسس جديدة قوامها الجلاء التام واتحاد مصر والسودان تحت التاج المصرى وتتعهد حكومتى بأنها لن تحيد قيد شعرة عن هذين المبدأين الاساسيين وسوف نلجأ لكافة الطرق الممكنة لنعلن بطلان المعاهدة وانقضاء أجلها وذلك لسبب مخالفتها لمبادىء ميثاق هيئة الأمم ولأن الظروف التى أملتها قد تغيرت »

وردا على هذا القى المستر بيفن بيانا فى مجلس العموم فى ٢١ /١١ قال فيه أن بريطانيا لاتقبل البيان المصرى مطلقا.

وقال وزير خارجية بريطانيا مستطرداً :

أوضحت حكومة مصر رغبتها فى إجلاء القوات البريطانية عن منطقة القنال فى أوقات السلم ولقد قبلت مبادىء الدفاع معظم حكومات غرب أوروبا وأنها ليست مما يتعارض مع الاستقلال وأن بعض دول الشرق

الأوسط لازالت تسير على هدى هـذه المبادىء. وأن هذا الامر لم يعد قاصراً على بريطانيا ومصر وحدهما وإنما المهم هو استقلال الدول الاخرى وأنا أوكد لها كلها أن حكومة بريطانيا لن تقبل أى خطوة تعنى بقاء هذا الدفاع مهملا يأتى منه الخطر على أمن الدول الاخيرة.

وظهر جليا أن حماية القناة تهتم لها بريطانيا قدر اهتمامها بالمنطقة كلها فى الشرق الأسط وظهر أن مصر هى المعارضة لوحدها فى سبيل أحكام دفاع يهم بريطانيا والكومنولث والحلف الغربى كله لشمال الاطلنطى وحاول صلاح الدين الحصول على تصريح من المستر بيفن باتمام الجلاء عن المنطقة فى بحر سنة وعارض مستر بيفن مطالبا بضرورة توكيد مصر الدخول فى حلقة الدفاع العام عن القوات الاوروبيـة الغربيـة ورأى أنه لن يترك فراغا بين الحالين وقال أن تحديد الوقت ليس يهم وإنما المهم هو عجز مصر عن إتمام تهيئة جيشها وسلاح طيرانها إلى المستوى المناسب للاضطلاع بالمهمة .وكانت هناك أيضا بعض الصعاب فى تقرير الاحوال التى يحق فيها للقوات البريطانية أن تعود اليها إذا حدثت طوارىء تستدعى ذلك وكذلك قيمة مساهمة بقية دول الجامعة العربية فى الامر وقال بيفن إنه يسره أن تتولى هيئة خبراء عالمين تقرير مدى تنفيذ هذه المقترحات وأظهر صلاح الدين رضاه طالبا الشروع فورا فى مباشرة لجنه الجلاء مهمتها وأنه سوف ينتظر النتيجة.

وتمت العروض البريطانية فى ١١ / ٤ / ١٩٥١ وهى ملخصة من الكتاب الابيض الانجليزى فيما يلى : —

الـــدفاع

تتعهد حكومة جلالة ملك بريطانيا باستئناف المفاوضات لتعديل معاهدة التحالف سنة ١٩٣٦ وذلك بموجب المادة ١٦ من هذه المعاهدة.

وتشعر حكومة جلالة ملك بريطانيا بالصعوبات التى تلاقيها الحكومة المصرية فى هذا الصدد ومع ذلك فليس فى مقدروها بالنسبة لتبعاتها مع حلفاء شمال الاطلنطى ودول الشرق الأوسط أن تقبل المسئوليات الخاصة بعمل أية ترتيبات تعرقل من مقدرتها على الاضطلاع بدفاع واف عن هذه المنطقة ضد إعتداء مقيد. وسوف لايكون مثل هذا الدفاع ممكنا إلا إذا استمرت مصر مستقبلا فى الأخذ باسبابه فى القاعدة المصرية لتكون معدة لحالة الحرب مع كفاية الدفاع الجوى المصرى.

وتحت هذه الظروف تقترح حكومة جلالة ملك بريطانيا عرض تعديل معاهدة التحالف سنة ١٩٣٦ على أن تفى بالإغراض الآتية:

ا — الجلاء عن مصر يبدأ فى مدى عام واحد بعد الاتفاق على تعديل معاهدة التحالف وينتهى فى عام ١٩٥٦ (ويجب ملاحظة أن معدل انسحاب القوات المحاربة هى وهيئة رئاستها العامة يتوقف إلى حد كبير على تهيئة الأماكن الاخرى التى يمكن إعدادها لها فى مكان ما)

ب — يجب إنهاء كافة التحسينات فى القاعدة لغاية سنة ١٩٥٦ وبعدها ينسحب كافة الموظفين المدنيين من الانجليز الذين خدموا فيها بالملابس العسكرية ثم يعهد بالقاعدة بعد ذلك إلى القوات المصرية المسلحة لدواعى الامن على شرط إن تكون إدارتها طبقا لسياسة بريطانيا العسكرية تحت الإشراف الكلى العام لهيئة مراقبة مصرية بريطانية : (تتعهد حكومة

جلالة ملك بريطانيا بأن تقوم بسداد إيجار المنشئات والمواقع بالقاعدة)

جـ - إنشاء دفاع جوى تعاونى طويل المدى تشترك فيه القوات المصرية والبريطانية على السواء

د - تجهيز السلاح وعتاد الحرب بمعدل التدريب للقوات المصرية فى أسرع وقت كما يجهز أسلحة أخرى متنوعة وعتاد حربى بعد ذلك كلما أحتيج اليها مع مراعاة أولوية الأمم الأخرى التى عقدت معها بريطانيا اتفاقات دفاعية (تتعهد حكومة جلالة ملك بريطانيا عدا ذلك تقديم كل المساعدات التى تطلبها حكومة مصر فى تدريب القوات المصرية)

هـ - فى حالة قيام الحرب سواء كانت شاملة أو قيام طوارىء دولية تتعهد مصر بقبول عودة القوات البريطانية طوال قيام هذه الطوارىء على أن تمنحها هى وحلفائها كافة التسهيلات والمساعدات بما فى ذلك حق إستعمال الموانى المصرية والمطارات ووسائل المواصلات.

وقد رفضت هذه العروض رفضا باتا فى رد الحكومة المصرية بتاريخ ٢٤ ابريل مظهرة شديد أسفها ومرارة استيائها من محتوياته . ولقد وضعت ثمانية مسائل معترض عليها بصفة معينة وهذه المسائل هى التاريخ المقترح للجلاء الذى يجب أن يبدأ وينتهى وكذلك مدته التى علقت على شرط تجهيز وسائل الاقامة فى مكان ما والاقتراح القاضى بعودة القوات البريطانية إلى مصر فى حالة قيام تهديد بالحرب أو قيام طوارىء دولية وفوق هذا رفضت الحكومة المصرية مطالبة بريطانيا بنصيبها فى الدفاع عن الشرق الأوسط بحجة تعهداتها التى ارتبطت بها مع دول شمال حلف الأطلنتى والشرق الأوسط . لذلك وضعت المقترحات والعروض المضادة كما يلى : -

١ — جلاء القوات البريطانية عن مصر يبدأ فورا بعد الاتفاق مع

ضرورة أنهائه برا وبحرا وجوا فى خلال مدة لاتتجاوز العام .

٢ — تسليم القاعدة فورا إلى القوات المصرية المسلحة بعد إتمام الجلاء طبقا للمادة الاولى السابقة .

٣ — تمنح القوات المصرية الأولوية الخاصة فيما يتعلق بتوريد الاسلحة والعتاد الحربى الضرورية فى أقرب فرصة على اعتبار أن مصر تقع فى مركز استراتيجى خاص .

٤ — إتحاد مصر والسودان تحت التاج المصرى مع منح السودانيين حكومة ذاتية فى مدى عامين من وجود هذا الاتجاه .

٥ — تسحب الجنود البريطانية وكذلك كبار الموظفين البريطانيين من السودان وينتهى الحكم القائم الآن فورا بعد مضى عامين .

٦ — الوصول إلى اتفاق بين الطرفين يبيح عودة القوات البريطانية إلى تلك الاماكن بالرأى المتفق عليه بين الحكومتين إذا كانت تلك العودة لازمة لغرض مساعدة مصر فى الدفاع ضد اعتداء مسلح يقع على إحدى الدول العربية المتاخمة لحدود مصر .

٧ — وفى حالة عودة القوات البريطانية إلى مصر بناء على البند السادس يبدأ إنسحاب هذه القوات فورا من أراضى مصر على أثر إنتهاء العمليات ويتم هذا الانسحاب برا وبحرا وجوا فى مدى شهور ثلاثة .

٨ — عند بدء نفاذ الاتفاق الجديد تلغى فورا معاهدة الصداقة الموقع عليها بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ فى لندن هى وملحقاتها ومذكراتها واتاقياتها وكذلك أتفاقيتى سنة ١٨٩٩ بشأن السودان .

ولقد أبدت الحكومة المصرية فى نهاية هذا الرد اتجاهها الصريح بأنها سوف تكون مرغمة على الغاء معاهدة ٣٦ واتفاقيتى ١٨٩٩ فى حالة عدم

قبول هذه المقترحات المضادة .

ومما لاريب فيه كما يرى بعض البريطانيين أنه كان يرضى مصر إدخال تعديل فى ناحية معينة إلا أنه لم يبد أى اتجـــاه للرغبة فى عمل اقتراحات للتقرب من وجهة النظر المصرية وتبودلت وجهات النظر فى شهرى يونيو ويوليو بشأن مشكلة السودان بدون الوصول إلى اتفاق من حيث المبـدأ وكان من الجلى وقتذاك أن امكان التوفيق بين وجهتى النظر المتعـارضين للوصول بها إلى حالة مرضية أمرا بعيد الاحتمال وتمسكت مصر بأن بريطانيا وحدها هى المسئولة عن قطع المحادثات حيث أنها لم تشأ الرد على اقتراحات مصر المضادة ومن الناحية الأخرى فقد اتصلت بريطانيا من قطعها بعد أن أخطرت الحكومة المصرية بأنهـا الآن مهتمه بوضع طريقة جديده لمشـكلة الدفاع ولما كان وضع هـذه الطريقة الجديدة التى لم يذكر عنها شىء سوف يورط مصر فى حلف مع دول شمال الاطلنتى فقد رأت أن هذا الاخطار لا أمـــل من ورائه .

وحلت النهاية سريعا ففى ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ أعلنت الحكومة المصرية عزمها على الغــاء المعاهدة واتفاقيتى سنة ١٨٩٩ عن السودان وقد وعد سفير بريطانيـا إذ ذاك بمصر أن يقدم الاقتراحات الجـديدة فى مدى يومين وفعـلا قدمت يوم ١٣ ورفضت فورا فى ١٥ منه وفى اليوم نفسه أصـــدر مجلس النواب المصرى تشريعا بالغاء المعاهدة واتفـــاقيتى سنة ١٨٩٩ الخـــاصين بالسودان .

ليست هناك صعوبة فى معرفة عدم موافقة الاقتراحات الجديدة وذلك لأنه لم يرد فيها ولو اليسير مما تعنى به حكومة مصر من حيث وضع حـد نهائى للاحتلال البغيض وكل ما تقدمت به بريطانيا أن ترسـل سبعـة من

شياطين الدول الاجنبية إلى مصر ليحلوا محل شيطان واحد. كانت مصر مدعوة لان تكون على قدم المساواة شريكاً مؤسسا تتساوى هى و بريطانيا وفرنسا وتركيـــا والولايات المتحدة الامريكية فى حلف لمنطقة الشرق الأوسط ولقد قيل أن كل من استراليا ونيوزلندا واتحاد جنوب أفريقيا كانت قد وافقت على مبدأ هذا الحلف وتلك القيادة المتحالفة للشرق الاوسط وتوافق بريطانيا فى هذه الحالة على قبول الغاء معاهدة ٣٦ وتسحب من مصر كافة جنودهـا الذين لا يستدعى أمر هذا الحلف ضرورة بقائهم فى القاعدة أما تفاصيل تنظيم هذا الحلف والعلاقة التى سوف تقوم بينه وبين حلف دول شمال الأطلنطى فسوف يتم عن طريق كافة الدول المتحالفة صاحبة الاختصاص.

وتورد هنا النص الكامل للملحق عن العرض المقدم وهو الذى كانت مصر تشعر فيه بغضـــاضة :ـ

أولا ـ بالنسبة لكل الدول التى سوف تشترك فى الدفاع عن هذه المنطقة

ا ـ توافق مصر على أن تمنح لكافة الدول المتحالفة فى الدفاع عن الشرق كافة التسهيلات وغيرها على أراضيها فى وقت السلم.

ب ـ وتتعهد بتقديم كافة هـــذه التسهيلات لقوات الدول المتحالفة فى حالة الحرب أو التهديد بخطر الحرب أو قيام حالة الطوارىء الدولية ويشتمل ذلك على حق استعمال الموانى المصريه والمطارات ووسائل المواصلات

ثانيا ـ ويؤمل أن توافق مصر كذلك على التصريح لضباط أركان حرب القيادات العليا ومراكز قيادتهم بالاقامة فى مصر.

ثالثا ـ وبمثل هذه الروح يجب أن يكون مفهوما :ـ

ا ـ سوف تسلم القاعدة الانكليزية فى مصر رسميا للحكومة المصريه بشرط

أن تبقى قاعدة متحالفة لقيادة الدول بالاشتراك التـــام مع مصر بشأن إدارتهـــا فى زمن السلم والحرب .

ب ـ قوات الحلفاء للدول المشتركة التى ستقيم زمن السلم بالقطر المصرى سوف يتقرر عددها وشروط أقامتها من وقت لآخر بين هذه الدول وبين مصر وبذلك يمكن تقوية هذه القوات لقيادة الشرق الأوسط.

رابعا ـ يجب أن يكون مفهوما كذلك أنه ستنشأ قوة دفاع جوية تشمـل قوات مصر الجوية وقوات حلفائهـا وتكون بقيادة قائد مسئول أمام السلطات المصرية هى وقيـادة الشرق الأوسط وذلك للدفاع عن القاعدة المتحالفة وعن القطر المصرى .

ويلوح أن أهداف بريطانيا وحلفائها كانت متشابهة من حيث أنها لاتخشى فى موضـوع الدفاع عن الشرق الأوسط الا من وقوع القـاعدة فى أيدى حكومة معادية وعلى ذلك تقررت هذه السلسلة من الصلب للدفاع تطوق بها موانى مصر والشرق الأوسط ليكون ستارا حديديا حول روسيا وحلفائها وكلما كانت قوة السلسلة ومتانتها لايخشى عليها إلا من أضعف حلقة فيها كذلك كان الشرق الاوسط هو الحلقة الضعيفة فى هذه المنطقة .

ولقد كان هذا الاتجاه على العموم انقلابا للمبادىء التى قررتها الاتفاقية من حيث مسئولية بريطانيا التى تقدمها وحدها عن الدفاع عن القناة بالاشتراك مع مصر فى أوقات الحرب فى حالة وحيدة هى ضعف قوات مصر عن تأدية الدفاع وحدها وعلاوة على ما ذكر كانت حماية القناة لانهـا تخدم مصلحة دولية عامة كطريق ملاحى فى زمنى السلم والحرب لكافة الدول على السواء ومنها روسيا لانها إحدى الدول الموقعة على الاتفاقيه . وعلى ذلك فقد كان كل المجهود الذى كان ثمرة من ثمرات الحربين العالميتين قد ذهب مع الريح

وربما كان من الاصوب لمصر الغاء معاهدة ٣٦ واتفاقيتى السودان سنة ٩٩ حتى ولو اعتبر هذا الالغاء غير قانونى بحرفيته وذلك لأن هاتين الاتفاقيتين لم تعودا منطقتين مع املاءا الحوادث الراهنة للموقف. واستمسكت حكومة المحافظين التى خلفت حكومة العمال برأيها سالف الذكر وأعلنت مصر رسميا فى ٢٧ أكتوبر أن تحالفها مع بريطانيا لم يعد ذى موضوع وبذلك لم يعد هناك وجه قانونى لبريطانيا تبقى بموجبه قواتها فى أرض مصر وجاء رد بريطانيا على ذلك فى ٦ نوفمبر بأنها لازالت تتمسك بقيام هذا التحالف هو والاتفاقية الاخرى والمنطق يملى بأنه لو كان طرفا الحلف غير راغبين فيه فقد زال التحالف قطعا إلا أن بريطانيا سلكت العكس وقامت بامداد قواتها بمنطقة القناة بالجنود ووضعت حراسة قوية على مينائى المرور بها من القوات الحربية والبحرية فكانت النتيجة أن أتهمتها مصر بالاعتداء على أراضيها .

ومن غير اعلان حالة الحرب بينهما وحتى بدون قطع العلاقات الدبلوماسية فقد أمضت كل من الامتين فى إتجاهها كانهما فى حالة حرب واقعية ووقعت شركة القناة من جراء هذا الموقف فى كارثة ولقد قيل أن أحد كبار موظفى الجمرك المصريين قد طلب إلى الشركة أن تمتنع عن إرسال مرشديها إلى السفن البريطانية التى تعبر القناة إلا أن الشركة رفضت هذا الأمر مادامت اجراءاتها فى هذا الصدد قانونية من حيث توحيد معاملة سفن كل الدول .

وكانت حكومة الوفد حينئذاك تعمل جاهدة وبكل مافى وسعها على تشجيع حركات الارهاب حتى يشعر البريطانيون بأن موقفهم فى مصر لم يعد ممكنا الا أن هذا الضغط والهجمات الفردية وأعمال التخريب التى يقوم

بها أفراد فى جماعات قليلة لا يمكنها بطبيعة الحال تغيير موقف قوات ضخمة اللهم الا من حيث أنها تعبير عن الشعور الوطنى للمصريين ووقعت حوادث قتل من الجانبين ولو أن كليهما عمل كل مافى وسعه للسيطرة على الموقف ولم يقع من الحوادث ذات الاثر السيىء بين الطرفين غير حادثين فقط طوال هذه المده أولها اشتباك الجنود البريطانيين مع قوات بوليس الطوارىء « بولوك الخفر المصرى » فى الاسماعيلية الذى ارتفعت خسارة الارواح فيه للطرف الاخير والحادث الثانى هو حوادث الشغب التى وقعت بالقاهرة فى يناير سنه ١٩٥٢ اليوم التالى للحادثة الاولى وهو يوم ٢٦ حيث قتل كثير من الرعايا الانكليز ونهبت كثير من الملكيات وعملت الحكومة ماوسعها للاشراف على حالة الامن ومع هذا فقد شعر الملك باضطراره الى اقالة وزارة النحاس واسنداها إلى الرئيس المستقل على ماهر ولم تكن مظاهر تغيير الحكم فى مصر تدل على عجز أو ضرر فى شأن جلاء القوات البريطانية عن القناة الا أن ذلك بعث الامل من جديد فى امكان الوصول إلى مفاوضات اخرى ربما أدت الى نتيجة مرضية للطرفين . وكان من سوء طالع تشرشل أن لمح فى وشنطون بنظرية امكان وجود أمريكيين من الجنود للتعاون مع القوات البريطانية فى مصر ولم يكن أكثر توفيقا منه حين قام فى مجلس العموم يقول : —

« الآن ولم تعد لنا جنود استعمار كبيرة العدد فى الهند فقد أصبحت مسئولية المحافظة على طريق قناة السويس الدولية يجب أن توزع على أوسع نطاق ولن تتخلص بريطانيا من متاعبها فى الشرق الاوسط الا على أساس حل دولى يمكن الوصول اليه وأنا أثق أن كل الحكومات التى يعنيها هذا الامر سوف تضطلع بنصيبها فيه بالتعاون وحمل عبء المسئوليات المتعلقة

بسلام منطقة الشرق الاوسط وربما كان أمامنا وقتا فسيحا ليتحقق هذا الغرض الا أن هذا الهدف يجب أن يكون واضحا جليا فى أننا نستهديه ونسير عليه »

لا توجـــد معاهدة قائمة ولا حتى اتفاق دولى يعطى بريطانيا الحق الذى تتمشدق به من تمسكها بالاشراف على القناة لصالح الدول كافة وكان هذا المنطق الذى كثر استعماله سببا قويا فى توسيع هوة الخلاف بين الجانبين. ومـــع ذلك فلا يزال أمامنا مشكلة الخروج من هذا المأزق ولم يعد باقيا من عمر الاتفاقية إلا سنين قلائل وليس فى مقدر أحد أن يتنبأ بما قد يستجد. وليست المشكلة الوحيدة هو الخلاف الجوهرى بين مصر وبريطانيا وحدهما فالعالم الآن يرقص على فوهة بركان تتناوشه خلافات حادة تلك الخلافات التى تهدد العالم بشر العواقب وليس اصلح للدنيا من أن يسودها السلام والامان.

ولم تحفر القناة الا خدمة لسلام العالم وأمنه وذلك عن طريق تأديـة واجبها فى التجارة والسفر بين الشرق والغرب والقناة نفسها اليوم لا تنتعش أحوالهـا وتزدهر الا فى جو من السلام وكانت الطائرات لم تعرف بعـد يوم ولدت القناة والعالم يتفنن فى اختراع وسائل هلاكه .

والطيران السلمى لا يهـدد القناة بحـال والدلـيل عـلى ذلك مستمد من أحصاء الحركة التجارية فى السنوات الاخيرة واذا سويت خلافات الشرق والغرب كانت القناة فى جزء عظيم مـن الشرق هى وريد الحيـاة والسبيل الى زيادة الرفاهية ورفع مستوى معيشة الملايين من سكان هذا الجانب من العالم وكان مفروضا أن تكون الحرب العالمية الثانية هى الفصل الاخـير فى مسرحية انتحار الاستعمار فى شمال أفريقيا. ولقد استهل الحلفاء بتسليم ليبيا الى السنوسى وبذلك استحال وقوع تهديد أى دولة معتدية على الحكومات

البحرية فى البحر المتوسط ومشكلة الشرق الأدنى بملابساتها الراهنة ليست بعيدة عن تناول حل سلمى صريح . وكان لمصر من أقدم العصور مكانها الاستراتيجى الهام حيث حفرت القناة وأكدت صدق الظن به ولعل الزمان القريب لايبخل بخلق الملابسات المناسبة لتتركز الجهود فى صدق طوية وحسن أخلاص ونظرة دولية واسعة الافق تشبه مثيلاتها للمهندس العبقرى الفذ دى لسبس الذى عشق المشروع فوهبه كل روحه الصادقة وجهده الفذ وقلبه الكبير حيث شق قناة السويس لصالح البشرية كلها احتسابا وايمانا وصدق نظر .

الفصل الثانى عشر

خاتمة القصة

فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ قام الجيش الباسل بثورته المباركة وأطاحت الثورة بعرش الملك السابق فاروق وأصدرت بعض القوانين الاصلاحية الكبرى كقانون الاصلاح الزراعى وأعلنت سقوط دستور سنة ١٩٢٣ ونجحت فى حل مسألة السودان باتفاقية ١٣ فبراير سنة ١٩٥٣ وأعلنت الجمهورية فى ١٨ يونية من نفس السنة .

وتم توقيع اتفاق الجلاء وهو مؤلف من ١٣ مادة وينص على الجلاء التام فى خلال عشرين شهرا من يوم توقيعه كما ينص على الغاء معاهدة ١٩٣٦ وجميع الامتيازات التى منحتها هذه المعاهدة للقوات البريطانية وينص على عودة الانجليز إلى القاعدة اذا حدث هجوم على احدى الدول العربية أو تركيا . وأن يجلوا هؤلاء الجنود عن القاعدة فور انتهاء القتال وينص على أن تتشاور الحكومتان فى حالة التهديد بهجوم على البلاد العربية أو تركيا . وينص على معاملة الطائرات البريطانية معاملة لاتقل عن معاملتها لأى دولة أخرى فيما عدا الدول العربية . وينص على أن قاعدة قنال السويس جزء لايتجزأ من مصر . وأن مدة الاتفاق سبع سنوات وأنه فى السنة السابعة تتشاور الحكومتان لتصفية القاعدة أما بنقلها خارج مصر أو بيع مافيها من ممتلكات ..

وقد حصلت مصر بموجب هذا الاتفاق على منشئات تقدر قيمتها بحوالى ٣٢ مليون جنيه وستسلم مصر ٢٣ منشأة و ١٠ مطارات ، وخط أنابيب البترول بين السويس والقاهرة وتقدر قيمته بمليونين ونصف مليون جنيه .

نص اتفاقيـــة الجـــلاء

أذيع فى ١٩ أكتوبر سنة ٥٤ فى القاهرة ولندن فى وقت واحد النص النهائى لاتفاق الجلاء الذى وقعته مصر وانجلترا .

أن حكومة جمهورية مصروحكومة المملكة المتحدةالبريطانية العظمى وشمال ايرلنده ، إذ ترغبان فى إقامة العلاقات المصرية - الانجليزية على أساس جديد من التفاهم المتبادل والصداقة الوطيدة ، قد اتفقنا على ما يأتى :-

المادة (١) تجلوا قوات صاحبة الجلالة جلاء تاما عن الأراضى المصرية وفقا للجدول المبين فى الجزء رقم « ١ » من الملحق رقم «١» خلال فترة عشرين شهرا من تاريخ التوقيع عل الاتفاق الحالى .

المادة (٢) تعلن حكومة المملكة المتحدة انقضاء معاهدة التحالف الموقع عليها فى لندن فى السادس والعشرين من شهر أغسطس سنة ١٩٣٦ وكذلك المحضر المتفق عليه والمذكرات المتبـــادلة والاتفاق الخاص بالاعفاءات والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانيه فى مصر وجميع ماتفرع عنها من اتفاقات أخرى .

المادة (٣) تبقى أجزاء من قاعدة قناة السويس الحالية وهى المبينة فى المرفق «١» بالملحق رقم «٢» فى حالة صالحة للاستعمال ، ومعدة للاستخدام فورا وفق أحكام المادة الرابعة من الاتفاق الحالى . وتحقيقاً لهذا الغرض يتم تنظيمها وفق أحكام الملحق رقم «٢» .

المادة (٤) فى حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية الموقع عليها فى القاهرة فى الثالث عشر من شهر ابريل

أوعلى تركيا ، تقدم مصر للمملكه المتحدة من التسهيلات ماقديكون لازما لتهيئة القاعدة للحرب وإدارتها إدارة فعالة وتتضمن هـــذه التسهيـلات استخدام الموانى المصرية فى حدود ماتقتضيه الضرورة القصوى للاغراض ســـالفة الذكر .

المادة (٥) فى حالة عودة القوات البريطانيه إلى منطقة قاعدة قناة السويس وفقا لاحكام المادة «٤» ، تجلو هذه القوات فورا بمجرد وقف القتـال المشـار اليـه فى تلك المـادة .

الماده (٦) فى حالة حدوث تهديد بهجوم مسلح من دولة من الخـارج على أى بلد يـكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو على تركيا يجرى التشاور فورا بين مصر والمملـكة المتحدة .

المادة (٧) تقدم حكومة جمهورية مصر تسهيلات مرور الطائرات وكذا تسهيلات النزول وخدمات الطيران المتعلقة برحلات الطائرات التابعة لسلاح الطيران الملـكى التى يتم الأخطار عنها . وتعامل حـكومة جمهورية مصر هذه الطائرات فيما يتعلق بالإذن بأية رحلة لها معـــاملة لاتقل عن معاملتها لطائرات أية دولة أجنبية أخرى مع إستثناء الدول الأطراف فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية ويـكون مع التسهيلات الخاصة بالنزول وخدمات الطيران المشار اليها آنفا فى المطارات المصرية فى منطقة قاعدة قناة السويس .

المادة (٨) تقر الحـكومتان المتعاقدتان أن قناة السويس البحرية ـ التى هى جزء لا يتجزأ من مصر ـ طريق مائى له أهميته الدولية من النواحى الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية ، وتعربان عن تصميمهما على احترام

الاتفاقية التى تكفل حرية الملاحة فى القناة، الموقع عليها فى القسطنطينية فى التاسع والعشرين من شهر أكتوبر سنة ١٨٨٨ .

المادة (٩) «ا» لحكومة المملكة المتحدة أن تنقل أية مهمات بريطانية من القاعدة أو اليها حسب تقديرها .

«ب» لايجوز أن تتجاوز المهمات القدر المتفق عليه فى الجزء «حـ» من الملحق رقم «٢» إلا بموافقة حكومة جمهورية مصر

المادة (١٠) لا يمس الاتفاق الحالى ولا يجوز تفسيره على أنه يمس بأية حال حقوق الطرفين والتزاماتهما بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة .

المادة (١١) تعتبر ملاحق هذا الاتفاق ومرفقاته جزءا لايتجزأ منه

المادة (١٢) «ا» يظل هذا الاتفاق نافذا مدة سبع سنوات من تاريخ توقيعه

«ب» تتشاور الحكومتان خلال الاثنى عشر شهراً الأخيرة من تلك المدة لتقرير ماقد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق .

«جـ» ينتهى العمل بهذا الاتفاق بعد سبع سنوات من تاريخ التوقيع عليه وعلى حكومة المملكة المتحدة أن تنقل أو تتصرف فيما قد يتبقى لها وقتئذ من ممتلكات فى القاعدة مالم تتفق الحكومتان المتعاقدتان على مد هذا الاتفاق .

المادة (١٣) يعمل بالاتفاق الحالى على اعتبار أنه نافذ من تاريخ توقيعه وتبادل وثائق التصديق عليه فى القاهرة فى أقرب وقت ممكن .

واقراراً بما تقدم وقع المفوضون المرخص لهم بذلك هذا الاتفاق ووضعوا اختامهم عليه .

تحرر فى القاهرة فى اليوم التاسع عشر من أكتوبر سنة ١٩٥٤ من صورتين باللغتين العربية والانجليزية ويعتبر كلا النصين متساوين فى الرسمية.

عن حكومة جمهورية مصر : جمال عبد الناصر حسين ومحمود فوزى وعبداللطيف محمود البغدادى ومحمد عبدالحكيم عامر وصلاح الدين مصطفى سالم

عن حكومة المملكة المتحدة : هـ . ا . نتنج ـ ر . س . ستيفنسون ـ ر . بسنون

النقط المريضة للاتفاق

١ ـ الجلاء التام الناجز فى ظرف ٢٠ شهراً من التوقيع

٢ ـ انقضاء معاهدة ٣٦ وجميع الادعاءات والميزات التى كانت تتمتع بها القوات البريطانية .

٣ ـ يبقى جزء من المنشآت الموجودة فى القاعدة صالحا للاستعمال فى حالة هجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون عند توقيع الاتفاق طرفا فى معاهدة الضمان الجماعى أو على تركيا .

وهذا معناه أنه إذا حدث هجوم من أى بلد غير البلاد المنصوص عنها أعلاه لا يعتبر هجوما مسلحا .

فمثلا إذا حدث هجوم من تركيا على سوريا فهذا لا ينطبق عليه ما جاء فى نصوص الاتفاق أو إذا حدث أى هجوم إسرائيلى على أى بلد عربى فهذا لا يعتبر هجوما مسلحا وبالتالى لا ينطبق عليه ما جاء فى نصوص هذا الاتفاق

٤ ـ فى حالة تطبيق المادة الخاصة بعودة القوات البريطانية إلى القاعدة عند حدوث هجوم مسلح . فى هذه الحالة تجلوا القوات البريطانية فورا عن الاراضى المصرية بمجرد وقف القتال .

جلاء القوات البريطانية

٥ ـ تجلوا القوات البريطانية وعددها ٨٨ ألفا وفقا للترتيب الآتى : ـ

بعد أربعة أشهر من التوقيع لا تقل نسبة القوات التى تجلوا عن ٢٢ فى المائة

وبعد ٨ أشهر من التوقيع تكون نسبة القوات التى تجلوا لا تقل عن ٣٥ فى المائة

وبعد ١٢ شهرا من تاريخ التوقيع تكون نسبة القوات التى جلت لا تقل عن ٥٤ فى المائة .

وبعد ١٦ شهرا تكون ٧٥ فى المائة .

وبعد ٢٠ شهرا يكون آخر عسكرى قد غادر البلاد المصرية .

استخدام العمال بواسطة القوات
البريطانية فى مدة العشرين شهرا

ونصت الاتفاقية على أنه لايجوز للقوات البريطانية استخدام أى عامل فى مدة الجلاء إلا بواسطة مكاتب العمل التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية

الملحق الخـــاص بالقاهرة

١ ـ يسمح للمتعهدين المدنيين بادارة عدد ٨ منشأت فرعية وهى فى الواقع عبارة عن ثلاث منشأت فقط بيانها كالآتى : ـ

الأولى: فى التل الكبير وخاصة باصلاح (السيارات) ويتبعها منشئتان فرعيتان .

الأولى خاصة بتوليد القوى والأخرى خاصة بمحطة تغذية المياة

الثانية : فى فناره وهى عبارة عن مستودعات لتخزين الوقود ويتبعها منشأة فرعية لتوليد القوى ومحطة تغذية مياه .

والثالثة : فى أبى سلطان وهى مخازن خاصة لتخزين الذخيرة ويتبعها محطة تغذية ميـاه .

٢ ـ ونصت الاتفاقية على أن تتسلم الحكومة المصرية عدد ٢٣ منشأة وورشة ومستودعات مختلفة وكذا جميع المطارات الموجودة بالقنال وعددها ١٠ مطارات ورياسة البلدية البحرية ببور سعيد وميناء الأدبية بمعداته كاملة ومخازن شباك قفل الموانى والمحطه الرئيسية للاسلكى فى الشرق الاوسط الموجودة « بحجر نواتيه » وهذه المحطة يمكنها أن تتصل بجميع محطات العالم .

والمعسكر المسمى بمعسكر الاسماعلية وهو من أكبر المعسكرات الموجودة فى الشرق الأوسط وخط أنابيب البترول والمستودع والمبانى والأدوات الكاملة لهذا الخط الواقع ما بين السويس والقاهرة ويقدر ثمنه بحوالى مليونين ونصف مليون جنيه وهذا الخط جميع مستودعاته مبنية تحت الارض.

ومستودعات البترول بميناء بور سعيد وهى التى كانت تملكها البحرية البريطانية وعددها ٨٧١ عربة سكة حديد وعشرين قاطرة منها ٥ ديزل وورشة اصلاح قاطرات السكة الحديد بالسويس وأدوات « كراستات » لإصلاح عربات السكك الحديدية والقاطرات .

وأدوات الموانى والمنائر وهى عبارة عن ٢٢ لنشاً وقاطرة ومركب صيد وكراكة للموانى وأدوات للاصلاح لهذه المعدات وقد قدر الفنيون المصريون هذه المعدات بأكثر من ١٣٠ الف جنية ولكن الانجليز يقدرون لها ٢٧٠ ألف جنيه . وكذلك أدوات مختلفة لمصلحة التليفونات تقدر بحوالى ١٢ ألف جنيه .

كما ستستلم الحكومة المصرية جميع الكوابل التليفونية والخطوط الممدودة فى منطقة القاعده وهذا خلاف أدوات مختلفة لوزارتى الشئون القروية والاشغال

ونصت الاتفاقية على وجود ١٨٠٠ انجليزى من الخارج و ٤٠٠ من المصريين والأجانب الذين يعملون الآن فى الشركات المحليـة بمصر إذا احتاج الأمر إلى استخدامهم .

عدد الفنيين المسموح بتواجدهم بعد جلاء القوات البريطانية

٤ ـ عدد الملحقين سواء كانوا مدنيين أو عسكريين المسموح بتواجدهم فى السفارة ٨ أفراد . وإذا كانوا عسكريين يجب أن يرتدوا الملابس المدنية ويجوز الحاق بصفة مؤقتة ـ تحدد عند الطلب ـ عدد خمسة آخرين (لمدة

قصيرة) وتحددهذه المدة عندالطلب بحيث لا يمكثون فى مصر إلا لمدة قصيرة.

إستخدام العمال والمستخدمين بوساطة المقاولين

٥ - لايجوز للمقاولين استخدام أى عامل إلا بواسطة ترشيح مكاتب العمل التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية .

٦ - ستطبق أحكام القانون المصرى على الشركات التى ستدير المنشآت والأفراد المستخدمين فيها فيما عدا المواد الخاصة بنسبة رأس المال للشركات ونسبة المستخدمين من المصريين والأجانب وقانون التسجيل التجارى والعمل الفردى على البريطانيين .

٧ - السماح بالاحتفاظ بكميات متفق عليها من الذخــــيرة والبترول والعربات الغير مصفحة وبعض أدوات هندسية فى مخازن تابعة لادارة المقاولين

٨ - تطبيق قوانين الجمارك ودفع الرسوم الجمركية والتفتيش على المعدات المستخدمة بواسطة الشركات ماعدا المحتفظ به فى المخازن وهو الذى يعفى من رسوم الجمارك .

٩ - بما أن الحكومة المصرية هى الوحيدة التى لها السيادة الشاملة على الأراضى المصرية فهى المسئولة عن المحافظة على الأمن بما يتفق وسيادتها .

١٠ - لايسمح بادخال أو إخراج أى معدات مرســـلة إلى أو من المقاولين إلا بعد تفتيش الجهات المختصة المصرية على هذه المعدات والسماح بأدخالها أو إخراجها بحيث لايزيد المقدار المسموح بالاحتفاظ به عن القدر المتفق عليه .

١١ - تعامل الحكومة المصرية الفنيين البريطانيين بالقوانين المطبقة حاليا على الأجانب الموجودين بمصر وهى :

ا - عدم تجنيدهم بالقوات المسلحة المصرية .

ب ـ عدم الاستيلاء على ممتلكاتهم الشخصية .

ج ـ السماح لهم بالتأمين فى أى شركة مصرية أو أجنبية .

د ـ عدم تحصيل ضريبة الشركات على ممتلكاتهم الموجودة فى خارج القطر المصرى .

١٢ ـ قد تنازلت الحكومتان عن المطالب المالية المستحقة لدى كل منها وقد حصلت الحكومة المصرية على منشآت وأدوات ومعدات يقدر ثمنها بحوالى ١٦ مليون جنيه هذا بالاضافة إلى معدات الدفاع الساحلى التى لم تدفع الحكومة المصرية ثمنها وقدرها مليون جنيه و ٧٠٠ ألف جنيه وخط القنطرة ـ رفح الذى كانت الحكومة المصرية قد وافقت على دفع ٤٥٠ ألف جنيه ثمنا له وثمن المعسكرات والمطارات التى كانت الحكومة ستدفع ثمنا لها وفقا لنصوص الاتفاقية لسنة ٣٦ وكانت مطالب الحكومة البريطانية فى هذا الشأن ٧ ملايين ونصف وثمن محطة اللاسلكى فى الشرق الأوسط ٣ مليون جنيه و ١٠٠ ألف جنيه فيكون مجموع ما تحصلت عليه الحكومة المصرية ٣٠ مليون جنيه .

١٣ ـ كما أنه قد اتفق على الحصول على رسم نزول عن كل طائرة تنزل المطارات المصرية بقاعدة قنال السويس تبلغ عشرة جنيهات عن كل طائرة

١٤ ـ ويقدر ربح خط أنابيب البترول من السويس إلى القاهرة بـ ٣٠٠ ألف جنيه سنويا وكانت الحكومة المصرية تدفع مابين ٣٨٥ و ٤٠٠ ألف جنيه سنويا .

مواعيد الجـــلاء

الملحق رقم (١) جلاء قوات صاحبة الجلالة

راجع المادة الأولى من الاتفاق الحالى الجزء رقم (٠١)

أ ـ وفقا لأحكام المادة الأولى من الاتفاق الحالى ، يتم جلاء قوات صاحبة الجلالة الموجودة فى مصر فى ١٧ يوليو سنة ١٩٥٤ وفقا للنسب الآتية فى الفتره مابين ذلك التاريخ والتواريخ الموضحة فى الجدول الآتى .

التاريخ	نسبة قوات صاحبة الجلالة
تاريخ توقيع الاتفاق زائد ٤ شهور	٢٢ ٠/٠
تاريخ توقيع الاتفاق زائد ٨ شهور	٣٥ ٠/٠
تاريخ توقيع الاتفاق زائد ١٢ شهرا	٥٤ ٠/٠
تاريخ توقيع الاتفاق زائد ١٦ شهرا	٧٥ ٠/٠
تاريخ توقيع الاتفاق زائد ٢٠ شهرا	١٠٠ ٠/٠

٢ ـ تقدم حكومة جمهورية مصر ـ فيما يتصل الجلاء المذكور أنفا ـ جميع التسهيلات اللازمة لتحركات الرجال .

الجزء رقم ب

الاجراءات بشأن أداة العمل والاتصال بين هيئات أركان الحرب وأصدار التعليمات لكل من السلطات المصرية والبريطانية . المختصــة لتسهيل الجلاء .

١ ـ تعين كل من السلطات المصرية والبريطانية أثناء فترة الجلاء المنوه عنها فى المادة الأولى من الاتفاق الحالى قيادة مختصه فى منطقة القنال ينأط بهاأن تنقل تدريجا مسئولية تأمين المنشأت أوصيانتها من الأيدى البريطانية إلى الأيدى المصرية .

٢ ـ (ا) القيادة البريطانية المخصصة لهذا الغرض هى « رياسة القوات البريطانية فى مصر » و « رياسة المجموعة رقم ٢٠٥ من سلاح الطيران الملكى »

(ب) القيادة المصرية المخصصة لهذا الغرض هى « رياسة القيادة الشرقيه »

٣ ـ القيادتان المذكورتان فى البند ٢ هما حلقة الاتصال بين السلطات المصرية والبريطانية فى جميع التفاصيل المتعلقة بنقل المسئوليات عن تأمين المنشئات وصيانتها من الايدى البريطانية إلى الايدى المصرية . وتنظم القيادتان الاتصال المباشر بين هيئات أركان الحرب المختصة بما يكفل انجاز مهمتها على الاسس المبينة فى هذا الملحق . وترتب القيادتان عن طريق « فرع التحركات » فى كل منهما جميع التسهيلات التى تقدمها السلطات المصرية للقوات البريطانية المتصلة بنقل الجنود والعتاد بمقتضى البند ٢ من الجزء (ا) من هـذا الملحـق .

٤ ـ تأخذ رياسة القيادة الشرقية على عاتقها تدريجا أثناء فترة الجلاء مسئولية السيطرة على منطقة القنال سيطرة تتزايد بتنـاقص التزامات رياسة القوات البريطانيـة .

٥ ـ تضع القيادة البريطانية برنامجا مجملا للجلاء عن المنشأت المختلفـة المسئولة عنها فى الوقت الحاضر . ويناقش هذا البرنامج بين القيـادتين المصرية والبريطانية لكى تتمكن السلطات المصرية من إعـداد الخطط اللازمة لاضطلاعها المطرد بمسئولياتها وللقيادة المصرية أن تقترح أثنـاء المناقشة أدخال تعديلات صغيره تتعلق بالتواريخ والاوقات والمناطق موضع البحث.

٦ ـ من المرغوب فيه أن يتم نقل المسئوليات من السلطات البريطانية إلى السلطات المصرية على نحو يشمل كل منطقـة بأكملها . على أنه فى الحالات التى يتعذر فيها ذلك فن المتفق عليه ضمانا لتحديد المسئولية

بوضوح أن تكون سعة المنشئات والمناطق التى تسلم بالقدر الذى يحول دون إختلاط القوات المصرية بالقوات البريطانية وقيام ظروف يتعذر فيها تحديد المسئوليات تحديداً واضحاً .

٧ - باستثناء ماهو منصوص عليه فى البند ٨ لا تنقل مسئولية تأمين إحدى المنشأت وصيانتها فى حالتين :

(ا) إذا كانت المنشأة لاتزال تدار بالقوات البريطانية .

(ب) إذا كانت المنشأه تكون جزءاً من منشأه أكبر لاتزال تدار بالقوات البريطانية .

٨ - عندما تسلم إحدى المنشئات إلى السلطات المصرية لتأمينها أو صيانتها يكون جلاء القوات البريطانية عنها جلاء تاما وبالمثل يكون إضطلاع السلطات المصرية بمسئولية تأمين المنشأة أو صيانتها إضطلاعا تاما ، ومع ذلك فان السلطات المصرية توافق على أن تضطلع — بناء على طلب القيادة البريطانية - بمسئولية تأمين منشأة ما يزال يعمل بها عدد محدود من الجنود الفنيين البريطانيين . ولا يقدم مثل هذا الطلب إلا إذا كان عدد جنود الحراسة البريطانيين غير كاف لضمان الأمن .

٩ - عندما تسلم إحـــدى المنشأت إلى السلطات المصرية لتأمينها أو صيانتها تخطر القيادة المصرية فى موعد مبكر بقدر الامكان وتتفق القيادتان المصرية والبريطانية على التاريخ الذى تتم فيه عملية النقل .

١٠ - تعد القوات البريطانية وثيقة تسليم لــــكل منشأة تشمل من التفصيلات مايتفق عليه بين القيادتين المصرية والبريطانية وتسلم هـــذه الوثيقة إلى السلطات المصرية قبل عملية النقل بوقت كاف ليتسنى لها تقدير مشاكل التأمين والصيانة واتخاذ التدابير اللازمة لمعالجتها .

١١ - عندما تتسلم السلطات المصرية إحـــدى المنشأت لتأمينها أو صيانتها تسلم السلطات البريطانية إلى السلطات المصرية كل ماله علاقة بوقاية هذه المنشأة من نقط الدفاع و « الدشم » وأسوار الاسلاك الشائكة والموصلات والأنوار الكاشفة للمحيط الخارجى حيثما وجدت ومهمات مكافحة الحريق بالقدر المناسب . وتقدم السلطات البريطانية بالاضافة إلى ذلك جميع المعلومات الممكن الحصول عليها بما فى ذلك البيانات الخاصة بنوع الألغام وعددها ومواقعها وضمانا لنقل المسئولية نقلا ميسراً مجديا تقدم القيادة البريطانية كل مساعدة ممكنة وتعطى مشورتها إذا ماطلب منها ذلك وخاصة بالنسبة للالغام .

١٢ - عندما تقرر القوات البريطانية الجلاء عن إحدى المنشأت غير المدرجة فى المرفق (١) بالملحق رقم (٢) فعليها أن تخطر القيادة المصرية فى موعد مبكر بقدر الامكان .

١٣ - لكل من القوات المصرية والبريطانية أثناء فترة الجلاء أن تستخدم بدون عائق السكك الحديدية والطرق الرئيسية القائمة فى المناطق المسئول عنها الطرف الآخر .

وعندما يزمع القيام بتحركات على نطاق واسع يرسل إخطار سابق بذلك وتتخذ الترتيبات اللازمة لتنظيم المرور .

١٤ - تتفق القيادتان المصرية والبريطانية على مناطق التدريب أثناء فترة الجلاء .

١٥ - رغبة فى تجنب التداخل بين المحطات اللاسلكية التى تديرها القوات المصرية والمحطات التى تديرها القوات البريطانية فى منطقة القنال أثناء فترة الجلاء يتم تنسيق إستعمال الذبذبات اللاسلكية غير المسجلة دوليا بين القيادتين المصرية والبريطانية .

الجزء رقم جـ
استخدام العمال واختيارهم وفق مقتضيات الأمن

تسرى الأحكام التالية على استخدام القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس للفنيين والمستخدمين وغيرهم من العمال المحليين المشار اليهم فيما يلى بلفظ « العمال » واختيار هؤلاء العمال وفق مقتضيات الأمن .

١ ـ تقوم مكاتب التخديم فى بور سعيد والاسماعيلية والسويس والزقازيق بتسجيل العمال لاستخدامهم بمعرفة القوات البريطانية .

٢ ـ توزع وحدات استخدام العمال التابعة للقوات البريطانية بما يتفق مع الجهة التى تكون فيها مكاتب التخديم المذكورة فى البند (١) وتتعاون هذه الوحدات مع مكاتب التخديم تعاونا تاما كما تتعاون إدارات العمل المركزية للقوات البريطانية مع المكتب الرئيسى التابع لوزارة الشئون الاجتماعية فى الاسماعيلية .

٣ ـ تقدم وحدات إستخدام العمال التابعة للقوات البريطانية بيانات وافية عن حاجاتها المهنية عندما تخطر مكاتب التخديم بما لديها من أماكن شاغرة

٤ ـ يقوم ضباط وزارة الداخلية بالتحرى عن طالبي الاستخدام المسجلة أسماؤهم فى مكاتب التخديم .

٥ ـ على أنه إذا رأى ضابط الأمن التابع للقوات البريطانية أن أحد طالبى الاستخدام غير مرغوب فيه فعليه إخطار مكتب التخديم المختص بذلك مع بيان الأسباب ما أمكن .

٦ ـ ليس للقوات البريطانية أن تستخدم أى عامل إلا إذا كان قد تسجل باحدى مكاتب التخديم ورشحه هذا المكتب بعد التحرى بمعرفة ضباط

وزارة الداخلية المصرية .

٧ - تجرى القوات البريطانية اختبارات مهنية لطالبي الالتحاق بالوظائف التي تتطلب مهارة خاصة حسب الضرورة ، ووفقا لما يجرى عليه العمل فى الوقت الحاضر . وإذا لم يقبل أحـــد طالبي الالتحاق يتم إخطار مكتب التخديم بذلك مع ذكر الأسباب بإيجاز .

٨ - ليس للقوات البريطانية أن تفصل العمال المستخدمين لديها والذين يصبحون زائدين على حاجة العمل كلما اطردت عمليات الجـــلاء إلا بعد النظر فى امكان نقلهم إلى واحدات أخرى من القوات البريطانية قد تكون فى حاجة إلى مزيد من العمال فى المهن المماثلة و ترسل الاخطارات بمثل هذه التنقلات إلى مكاتب التخديم المختصة كما يتم إخطار مكتب التخديم المختص كلما أنذر أحد العمال بانهاء خدمته .

٩ - متى أنهت القوات البريطانية خدمة أحد العمال تدفع له التعويضات المستحقة عند ترك الخدمة وفقا للوائح القوات المسلحة البريطانية الخاصة بالمستخدمين المدنيين وتسلمه الانذار الواجب أو تدفـــع له مايقوم مقـــام ذلك من أجـــور .

١٠ - تنطبق أحكام البنود من ١ إلى ٨ المشار اليها أنفا على جميـــع العمال الذين تستخدمهم القوات البريطانية عدا من يتمتع منهم بالجنسية البريطانية

الملحق رقم ٢

تنظـــيم القـــاعدة

الجزء رقم (ا)

١ - يؤخذ فى تطبيق الاتفاق الحالى بالتعاريف التالية .

(ا) القاعدة ويقصد بها المنشآت المبينة فى المرفق بهذا الملحق ويدخل

فيها الأرض والمبانى ، ولا يدخل فيها ماتشمله من معدات .

(ب) المعدات البريطانية ويقصد بها كل ما تملكه حكومة المملكة المتحدة من منقولات ، ويدخل فى ذلك ما أقيم منها على قواعد ثابتة .

(ج) « الفنيون البريطانيون » ويقصد بهم المدنيون المتمتعون بالجنسية البريطانية الذين تستخدمهم فى مصر الشركات التجارية طبقا لاحكام البند ٨ من هذا الجزء من الملحق .

(د) الطائرات التابعة لسلاح الطيران الملكى ويقصد بها طائرات قوات صاحبة الجلالة والطائرات البريطانية المدنية المؤجرة لها .

٢ - (ا) لحكومة المملكة المتحدة الحق فى صيانة المنشأت المرقومة بالأرقام المسلسله ١ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١٤ و ١٦ ومن ٣٠ إلى ٣٤ ورقم ٣٩ فى القائمة الواردة فى المرفق (ا) بهذا الملحق وادارتها للحاجيات الجارية

(ب) إذا قررت حكومة المملكة المتحدة فى أى وقت أنها لم تعد بحاجة إلى الاحتفاظ بأحدى هذه المنشأت تبحث مع حكومة جمهورية مصر كيفية التصرف فيها .

(ج) يجب الحصول على موافقة حكومة جمهورية مصر لاجراء أى إنشاءات جديدة فى أى من المنشأت المبينة فى الفقرة (ا) من هذا البند

٣ - تحفظ حكومة جمهورية مصر فى حالة صالحة كل منشأة من المنشئات المرقومة بالأرقام المسلسلة ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٥ ومن ١٧ إلى ٢٩ ورقم ٣٧ فى القائمة الواردة فى المرفق (ا) بهذا الملحق إعتبارا من تاريخ تسليمها إلى حكومة جمهورية مصر من حكومة المملكة المتحدة

٤ - تنقل حكومة المملكة المتحدة إلى حكومة جمهورية مصر ملكية وحيازة المنشأت والمعدات المبينة بالمرفق (ب) خلال مدة عشرين شهرا

من تاريخ التوقيع على الاتفاق الحالى .

٥ - تضطلع حكومة جمهورية مصر باعتبارها الحكومه صاحبة السيادة بالمسئوليه عن أمن المنشآت وجميع المعدات الموجودة فيها والتى تكون فى طريقها من القاعدة أو اليها . وذلك عقب جلاء قوات صاحبة الجلالة طبقا لأحكام الجزء (ه) من هذا الملحق .

٦ - تبرم حكومة المملكة المتحدة عقودا مع شركة أو أكثر من الشركات التجارية المصرية أو البريطانية - المشار إليها فيمايلى بلفظ المتعهدين لصيانةوادارة المنشآت المشار اليها فى البند ٢ «ا» بمافيهامن معدات بريطانيا

٧ - «ا» تقدم حكومة جمهورية مصر للمتعهدين معونة كاملة وما قد يلزم من تسهيلات لتمكنهم من القيام بمهامهم .

«ب» تعين حكومة جمهورية مصر السلطةالتى يتعاون معها المتعهدون للقيام بمهامهم . وهذه السلطة هى قائد عام القيادة الشرقية أو أى شخص مخول له أن يعمل نيابة عنه .

«جـ» يعين المتعهدون مجلس إدارة يكون مقره القاعدة لتنسيق أوجه نشاطهم .

٨ - «ا» للمتعهدين أن يستخدموا فنيين بريطانيين لا يزيد عددهم على ١٢٠٠ على ألا يتجاوز عدد من يعين منهم من خارج مصر ٨٠٠ ولهم أيضا أن يستخدموا فى مصر ماقد يحتاجون اليه من فنيين ومستخدمين مصريين وعمال محليين .

«ب» تمنح حكومة جمهورية مصر الفنيين البريطانين وعائلاتهم تسهيلات لدخولهم مصر وخروجهم منها .

٩ - تمنح حكومة جمهورية مصر حكومة المملكة المتحدة تسهيلات

للتفتيش على المنشئات المشار اليها فى البند « ا » من هذا الجزء من هـذا الملحق وعلى الأعمال الجارية فيها ولهذا الغرض يلحق بسفارة صـاحبة الجلالة بالقاهره عدد من الموظفين لا يزيد على ثمانية وبالاضافة إلى ذلك يجوز أن يلحق بصفة موقتة بسفارة صاحبة الجلالة بالقاهره عـدد من الموظفين لايزيد على خمسة .

(ا) يوجد فى مطار أبو صوير ومطار أبو فنارة البحرى فنيون بريطانيون ليعاونوا فى خدمات الطائرات التابعة لسلاح الطيران الملكى وفى اجراءات صعود وطيران وهبوط هذه الطائرات وذلك بالنسبة إلى تسهيلات الهبوط والخدمات المنصوص عليها فى المادة ٧ من الاتفاق الحالى وسيكون عدد هؤلاء الفنيين الموجودين فى مطار أبو صوير ومطار فنارة البحرى فيما يتوقع ٢٣ فنيا .

الجزء رقم (ب)

المتعهدون ومستخدموهم

١ ـ تخضع للقوانين المصرية شركات الأموال وشركات الأشخاص التى تعمل فى مصر (كمتعهدين) تنفيذا لأغراض الاتفاق الحالى وكذلك مستخدموها

٢ ـ على أنه إذا كان المركز الرئيسى ومقر العمل الرئيسى لإحدى هذه الشركات سواء كانت شركات أموال أو أشخاص خارج مصر ولم يكن لها أى نشاط آخر فى مصر فى تاريخ التوقيع على الاتفاق الحالى ، فان هذه الشركة تتمتع فيما يتعلق بالأعمال التى تقوم بها طبقا للاتفاق الحالى بالاعفاءت التالية :

(ا) تعفى مثل هذه الشركات من شرط القيد المنصوص عليه فى قانون السجل التجارى المصرى رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ ، كما تعفى من التزام أحكام المواد ٩١ و ٩٢ و ٩٣ من قانون الشركات المصرى رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

(ب) تعفى مثل هذه الشركات من أداء الضريبة المصرية على الأرباح التجارية بما فى ذلك الضريبة على توزيـــع الأرباح المفروض حصوله والمنصوص عليه فى المادة ١١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

(ج) تعفى من أحكام القوانين المصريه التالية فيما يتعلق بالفنيين البريطانين المعينين ومن خارج مصر لأغراض الاتفاق الحالى مثل هـذه الشركات وكذلك من تعينهم من هؤلاء الفنيين .

١ ـ قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ورقم ٦٥ لسنة ١٩٥٣

٢ ـ قانون التأمين الاجبارى عن حوادث العمل رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ وقانون أصابات العمـــل رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ ، وقانون التعويض عن أمراض المهنة رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٠ وأى قانون آخر قد يتطلب تأمينا عن حوادث الصناعة أو تعويضا عن أمراض المهنة .

٣ ـ قانون نقابات العمال رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ .

٤ ـ تشمل الاشارة الى القوانين المذكورة فى البند السابق أى قانون يحل محل هذه القوانين أو يعدلها .

٤ ـ تعرب حكومة جمهورية مصر عن استعدادها للنظر بعين العطف فى منح الاعفاء من أى قانون قد يعوق المتعهدين ومستخدميهم عن أداء أعمالهم المتصلة بأغراض هذا الاتفاق .

٥ ـ (أ) إشارة الى البند «٢» لا يعتبر خارجا عن أغراض الاتفـاق الحالى أى عمل يجرى لحساب حكومة جمهورية مصر بناء على طلبها .

(ب) يجوز لأى شركة من الشركات المشار اليها فى البند «٢» أن تظل متمتعة بالاعفاءات المذكورة فى البندين ٢ ، ٤ بالنسبة لنشاطهما المتصل بالاتفاق الحالى بصرف النظر عن قيامها بأى نشاط جديد خارج أغراض

هذا الاتفاق وذلك كله بشرط موافقة حكومة جمهورية مصر وطبقا للشروط التى توافق عليها .

الجزء رقم (ج)

(راجع المادة ٩ من الاتفاق الحالى)

١ - يشمل العتاد الموجود فى القاعدة مجموعات الاصناف المبينة فى المرفق (ج) بهذا الملحق . ولايجوز بعد انقضاء فترة الجلاء أن يزيد مقدار العتاد فى كل مجموعه على الرقم المذكور فى الجدول ولايجوز أيضا ابدال العتاد فى مجموعة بعتاد من مجموعة أخرى الا بموافقة السلطات المصرية .

٢ - تنفيذا لاغراض بند (١) آنفا يقدم المتعهدون بعد انقضاء فترة الجلاء إلى السلطة المصرية المعينة بيانات عن توزيع العتاد الموجود فى المنشئات ومشتملاته ومقداره .

٣ - يبين المرفق (د) بهذا الملحق الاجراءات التى تتبع بشأن استيراد وتصدير العتاد البريطانى الذى ينقل الى القاعدة أو منها .

٤ - تمنح حكومة جمهورية مصر للمتعهد المنوط بصيانة وإدارة المنشئات ذات الرقم المسلسل من ٣٠ الى ٤٠ فى المرفق (١) بهذا الملحق والمنوط بسعة التخذين المرقومة برقم مسلسل ٣٥ فى هذا المرفق والمسموح له بها بمقتضى عقد إيجار من حكومة جمهورية مصر جميع التسهيلات اللازمة لتخزين المواد البترولية فى هذه المنشئات وتدويرها على أن يكون المخزون من هذه المواد لحساب حكومة المملكة المتحدة مطابقا لما هو وارد فى البند (١) آنفا .

الوردات والصـادرات

١ - يجوز للفنيين البريطانيين المعينين من خارج مصر عند قدومهم إلى مصر لأول مرة أن يستوردوا دون أداء رسوم جمركية أمتعتهم الشخصية ولوازمهم المنزلية لاستخدامهم الشخصي ويجوز لأفراد بيت واحد عند قدومهم لأول مرة أن يستوردوا دون أداء رسوم جمركية الامتعة الشخصية واللوازم المنزلية ، الخاصة بأفراد آخرين من البيت نفسه .

٢ - (ا) يجوز للمتعهدين بشرط عدم مجاوزة الحد المتفق عليه للمواد التي تحفظ في القاعدة حسب مانص عليه البند (١) من الجزء (ج) من هذا الملحق أن يستوردوا ويستعملوا لأغراض الاتفاق الحالي دون ترخيص أو مانع أو عائق ودون أداء رسوم جمركية أو أية رسوم أو مكوس أخرى المعدات البريطانية التي ترسل لهم من حكومة المملكة المتحدة سواء كانت (١) ضمن مجموعات الاصناف المشار اليها في ذلك البند أو (٢) لاستبدال معدات موجودة في أي من المنشئات .

(ب) ومع ذلك فان هذا الاعفاء من الرسوم الجمركية أو المكوس أو الضرائب الاخرى لايشمل الآتي :

١ - البترول والشحومات التي يستعملها المتعهدون .

٢ - السيارات التي يستخدمها المتعهدون خارج المنشئات (عدا ناقلات الدبابات أو جراراتها)

٣ - أثاث المكاتب ولوازمها التي يستوردها ويستعلمها المتعهدون .

٤ - لايجوز أن يباع في مصر ممتلكات تستورد وفق أحكام البندين ١ ، ٢ سالفي الذكر إلا إذا سددت عنها الرسوم الجمركية المصرية وغيرها من المكوس طبقا للتعريفة المقررة .

٤ - تسمح السلطات المصرية للمتعهدين أن يصدروا دون ترخيص أو مانع أو عائق ودون دفع رسوم أو مكوس أية معدات بريطانية موجودة حاليا فى القاعدة أو مستوردة إلى مصر أو مصنوعة فيها لأغراض الاتفاق الحالى وللفنيين البريطانيين المعينين من خارج مصر كذلك أن يصدروا من مصر أية ممتلكات استوردوها

الجزء رقم (٥)

(راجع البند ٥ من الجزء ١ من هذا الملحق)

الامن

١ - تتخذ حكومة جمهورية مصر بصفتها الحكومة صاحبة السيادة التدابير الضرورية لتأمين المنشئات ويستتبع ذلك ألا تكون التدابير التى تتخذها حكومة جمهورية مصر لتأمين المنشئات التى تسلم إلى المتعهدين أقل أثراً من التدابير التى تتخذ لتأمين مثيلاتها من المنشئات المصرية .

٢ - تشمل التدابير التى تتخذها حكومة جمهورية مصر لتأمين المنشئات المسلمة إلى المتعهدين للصيانة أسلاك المحيط الخارجى وانارته نقط الدفاع وتدبير مواد الدفاع والمواصلات وغير ذلك من ترتيبات ضرورية وتقدم حكومة المملكة المتحدة المواد اللازمة لاستبدال أو صيانة مثل الاسلاك والانوار ونقط الدفاع .

٣ - دون اخلال بالمبادىء العامة السابقة يقوم المتعهدون بما يلى :

(ا) اتخاذ كل التدابير المعقولة اللازمة لمنع السرقة، والتخريب والحرائق داخل المحيط الخارجى للمنشئات بما فى ذلك وضع الحراس المدنيين للامن داخلها .

(ب) التأكد بوجه خاص وبقدر ما تسمح به الامكانيات من حفظ المخازن موصدة بالقفل والمفتاح ولا يترك فى الخلاء من العتاد إلا أقل قدر ممكن

(ج) مراعاة تعليمات الامن العام المتصلة بالمسائل الواردة فى الفقرتين (أ) و (ب) من هذا البند الصادره من السلطة المصرية المعينة والتى تطبق على المنشئات المصرية المماثلة وذلك دون اخلال بأحكام هاتين الفقرتين المشار اليها . وللسلطات المصرية فى هذا الصدد الحق فى أن تقوم بالتفتيش للتأكد من مراعاة هذه التعليمات .

(د) التعاون التام مع السلطات المصرية المحافظة على أمن المنشئات .

٤ ـ تعد السلطات المصرية المختصة بالاشتراك مع المتعهدين نظاما لتصاريح دخول المنشئات وتضعه موضع التنفيذ للهيئة على دخول وخروج الاشخاص والعربات والعتاد والمهمات بقصد الحد من مخاطر تعرضها للضياع أو للتخريب .

٥ ـ لما كانت السلطات المصرية مسئولة عن تأمين العتاد والمهمات بصفة عامة أثناء عمليات النقل فأنه يجب اخطارها قبل ثمان وأربعين ساعة من اعتزام نقل المهمات أو العتاد من المنشئات أو إليها ، الا فى الحالات التى توافق فيها السلطات المصرية على تقصير مدة الاخطار . ويرسل إخطار مماثل للسلطات المصرية عند وجود عتاد فى انتظار النقل على أرصفة الموانى أو السكك الحديدية .

٦ ـ أية شركة تؤسس طبقا للقوانين المعمول بها فى المملكة المتحدة ويكون غرضها مقصورا على العمل بصفة « متعهد » لأغراض الاتفاق الحالى تعامل نفس المعاملة وتتمتع بنفس الاعفاءات الممنوحة لشركات الأموال وشركات الأشخاص المشار اليها فى البند (٢) وذلك بصرف النظر عن وجود مركز نشاطها الرئيسى فى مصر .

٧ ـ (ا) طبقا لاحكام البند « ٢ » « ج » من الجزء « ا » من هذا

الملحق يجوز للمتعهدين أن يبنوا مساكن إذا كانت المساكن الموجودة لا تفي بحاجات مستخدميهم وذلك بشرط الاتفاق مع حكومة جمهورية مصر

(ب) ويجوز للمتعهدين أيضا أن يستأجروا مساكن طبقا لما قد يتفق عليه بينهم وبين المؤجرين.

٨ - (ا) شركات الأموال وشركات الاشخاص التي تؤسس أو تكون طبقا للقوانين المعمول بها في المملكة المتحدة وتقوم بأعمال تطبيقا للاتفاق الحالي وكذلك من تستخدمهم من الفنيين البريطانيين يعاملون في مصر بالنسبة لهذه الأعمال معاملة لا تقل عن معاملة رعايا شركات الأموال أو شركات الاشخاص التابعين لأية دولة أجنبية أخرى.

(ب) لا يجوز تفسير أحكام الفقرة (ا) من هذا البند على أنها تعطي أي حقوق أو ميزات منحت أو قد تمنح لدول الجامعة العربيه وحدها.

٩ - تعامل شركات الأموال وشركات الاشخاص التي تقوم بأعمال تطبيقا للاتفاق الحالي وكذلك من تستخدمهم من العمال والموظفين والمستخدمين البريطانيين بالنسبة لهذه الاعمال معاملة لا تقل عن تلك التي يتمتع بها عادة الرعايا المصريون ومنهم شركات الاموال وشركات الاشخاص ولا تسري أحكام هذا البند على أية ميزة خاصة تمنح للرعايا المصريين في أحوال خاصة.

١٠ - تحسب قيمة الخدمات أو التوريدات التي يقدمها المتعهدون إلى السلطات المصرية أو تقدمها السلطات المصرية إلى المتعهدين من المنشآت المبينة في المرفق (ا) لهذا الملحق أو في المطارات المصرية في منطقة قاعدة قنال السويس على أساس سعر التكلفة أي باحتساب قيمة المواد المستعمله وأجور العمال ومبلغ أضافي مناسب مقابل مصاريف الادارة الفعلية التي

أستلزمتها الخدمات أو التوريدات

الجزء رقم (و)

استخدام المتعهدين للعمال واختيارهم وفق مقتضيات الأمن

تطبق الاحكام التالية على استخدام المتعهدين الفنيين والمستخدمين والعمال المحليين (المشار اليهم فيما بعد بالعمال) والتحرى عنهم وفق مقتضيات الامن

١ - تقدم مكاتب المستخدمين التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية جميع التسهيلات للمتعهدين فيما يتصل باستخدامهم للعمال .

٢ - موقع المنشأة هو الذى يحدد أى مكتب من مكاتب التخديم يتعاون معه

٣ - يقدم المتعهدون لمكاتب التخديم كافة التفصيلات عن حاجاتهم المهنية عند إخطارها بالمحلات الشاغرة

٤ - لا يعاد التحرى عن العمال الذين يستخدمهم المتعهدون إذا كان قد سبق إستخدامهم بمعرفة قوات صاحبة الجلالة وسبق التحرى عنهم بمعرفة ضباط وزارة الداخلية المصرية أما عدا هؤلاء ممن سبق استخدامهم بمعرفة قوات صاحبة الجلالة فيتم التحرى عنهم على النحو السابق قبل استخدامهم بمعرفة المتعهدين .

٥ - ليس لأحد من المتعهدين استخدام عامل لم يسبق استخدامه بمعرفة قوات صاحبة الجلالة أو بمعرفة متعهد آخر كما لا يجوز استخدامه على أى نحو داخل إحدى المنشئات إلا إذا كان قد تسجل باحد مكاتب التخديم ورشحه هذا المكتب بعد التحرى عنه بمعرفة ضباط وزارة الداخلية المصرية.

٦ - إذا كان العامل قد سبق اختباره مهنيا بمعرفة قوات صاحبة الجلالة أو بمعرفة أحد المتعهدين جاز استخدامه بمعرفة أى متعهد آخر فى مهنة مماثلة

دون الحاجة إلى اختبار آخر . على أنه إذا رفض أحد طالبي الالتحاق بعد إختباره منها فيتم إخطار مكتب التخديم مع ذكر الاسباب بايجاز .

٧- تطبق أحكام البنود من ١ إلى على جميع العمال عدا من يتمتع منهم بالجنسية البريطانية وهؤلاء يدخلون ضمن العدد المتفق عليه من الفنيين البريطانين الذين يستخدمهم المتعهدون) .

ولا أجد تعليقا على هذه الاتفاقية خيرا من الحديث الذى أدلى به الاستاذ محمد حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى المنحل إلى جريدة الاهرام فى ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٥٤ ولذلك فاثبته بنصه فيما يلى :-

قلت للاستاذ محمد حافظ رمضان : مارأيك فى الاتفاق النهائى للجلاء ؟

فقال : أحمد الله على أننى عشت حتى رأيت بدء الجلاء ، أنه يبشرنى بأن الجلاء التام آت لاريب فيه ، بالرغم من أن الايام قد علمتنى إلا أحسن الظن بالانكليز . . أننى أنظر إلى كل كلمة فى الاتفاق - وفى أى اتفاق بين مصر وإنجلترا - ويخيل لى أن وراءها كمينا بريطانيا ومع ذلك فان الحذر الشديد تقهقر أمام اتفاق الجلاء . إنى مقتنع بأنه خير مانستطيع الوصول إليه عن طريق المفاوضات . . وبأنه أحسن بمراحل من كل اتفاق أو مشروع اتفاق ظهر منذ إحتل الانكليز مصر .

وقد صارح قادة الثورة شعبهم بكل شيء . . قالوا له أن الجلاء من غير مفاوضة ، لاينال إلا بالقوة ، وأن توفير القوة اللازمة لطرد الانكليز من مصر يحتاج إلى وقت أطول من عمر اتفاق الجلاء ، وهو سبع سنوات ، وأنى لشوق الى الخلاص من كل ارتباط مع الانكليز فى أقصر وقت .

هدف واحـــد

ولعل الانجليز لم يفكروا فى الجلاء إلا بعد أن أقنعتهم حكومة الثورة

بأن أقامتهم قد صارت غير مأمونة وأن من صالحهم أن يرحلوا . . وأن نفسي لتحدثني بأننا نحن الذين سنفسر نصوص الاتفاق لاهم وأن الكلام الكثير الذي اشتمل عليه الاتفاق وملحقاته ، مركز في جملة واحدة ، هي ألا يكون لانجلترا أي شيء في منطقة القنال بعد سبع سنوات .

خلال السنوات السبع

وقد أحسن المفاوض المصري ، بالنص على احترام أتفاقية ١٨٨٨ التي تنص على حرية الملاحة في قناة السويس . . أن أتفاقية ١٨٨٨ لا تجيز للانجليز أن يقيموا على ضفتي القنال حصونا ، وتنفيذا لها يجب أن يصفي الانجليز من الآن كل معداتهم الحربية في قاعدة القنال . وأني لأجد في اتفاق الجلاء نصا آخر يؤيد ذلك ، فقد جاء فيه (وعلى حكومة المملكة المتحدة أن تنقل أو تتصرف فيما قد يتبقى لها وقتئذ من ممتلكات في القاعدة . .) و « قد » هنا تفيد أن الامر الطبيعي ، هو ألا يبقى لها في نهاية السنوات السبع ما تنقله أو تتصرف فيه .

تنظيم التصرف في المعدات

وأني أرى في هذين النصين ما يخول لنا حق تقسيم المعدات التي ستبقى في القاعدة إلى سبعة أقسام تتسلم منها قسما في كل سنة حتى إذا أنتهت السنوات السبع لم يبق للانجليز شيء في القاعدة . . وصرنا نحن أصحاب هذه المعدات واستطعنا صيانتها وإدارتها إدارة الخبراء .

ويسمح الاتفاق للانجليز بالعودة إلى القاعدة إذا حدث هجوم مسلح على دولة عربية أو على تركيا . وقد حدد الرئيس جمال عبد الناصر الهجوم المسلح على تركيا بأنه الاعتداء الروسي على حدود تركيا وهذا التحديد يؤكد لنا أنه لا شأن لنا بأي هجوم على دولة من الدول التي ترتبط معها تركيا بمعاهدات حربية

محاولات فاشلة

أن أتفاق الجلاء ليس فيه دفاع مشترك لكن فيه محاولات بريطانية فاشلة لربط مصير مصر بمصير انجلترا .. فى محاولة العوده إلى منطقه القنال واستخدام الموانىء المصرية ، فى حالة الحرب والامركله مرهون بقوة مصر فى حالة الحرب، فاذا كان عندها من القوة ما يقنع الانكليز بانها فى غير حاجة الى معاونتهم ، فلن يعودوا .. لقد سلم الانكليز بالخروج من مصر فهل كنا نقول لهم : لاتخرجوا أبقوا الى أن تتعهدوا لنا بألا تعودوا ؟!

القوة أولا

أننى لا أعتمد على اتفاق الجلاء بقدر ما إعتمد على قوة مصر ، أن الاتفاقات تصبح قصاصات لاقيمة لها إذا لم تكن وراءها القوة التى تحافظ عليها ، ونحن اليوم فى طريقنا إلى القوة ..

فلنستعد لصون استقلال مصر ، بالقوة التى تملك صيانته ، ولا بد للحق من قوة تحميه .

المراجع العربية

(١) فتح مصر — الاستاذ احمد حافظ عوض
(٢) الحركة القومية — الاستاذ عبد الرحمن الرافعى
(٣) عبد الله جاك مينو — للدكتور محمد فؤاد شكرى

المراجع الأفرنجية

1 Claire Hollingworth :
THE ARABS & THE WEST

2 Grant & Temperley :
THE HISTORY OF EUROPE TN THE 19 th &
20 th CENTURY

3 Hugh Schonfield :
THE SUEZ CANAL IN THE WORLD AFFAIRS

4 Shafik Ghourbal :
THE BEGINNING OF THE EGYPTIAN
QUESTION & THE RISE MOH. ALI

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٥٦	٩	يحلوا	يحلو
٥٧	١٠	سياسة	سياسته
٥٧	١١	إتعاس	أنفاس
٥٧	١٨	كتأييد اليونانيين	لتأييد اليونانيين
٥٧	٢٢	تحديد	تجديد
٥٨	٣	تقاذفها	ينقاذها
٥٩	١٣	باحتلالو	احتلال
٦٠	١٦	مقاطعتها	مقاطعاتها
٦٧	١٠	لنصحيه	لنصيحه
٦٧	٢٢	للنصيح	للنصح فيه
٧٤	١١	مناوأة	ومناوأة
٧٥	٥	عن هجوم	هجوما
٧٥	١١	الاتراك يرغمون	برغم الاتراك
٧٦	٤	العرب والبلقان	الصرب والبلقار
٧٨	١	متطوعا	مقطوعا
٧٩	٢١	صدورها	حدودها
٧٩	٢٢	أدمينا	أرمينا
٨١	١٨	يستكشف	يستنكف من
٨٢	١	قرار سنة ١٩٢٣	فبراير سنة ١٨٣٣
٨٣	١٠	أمايمن	الأيمن
٨٨	٩	من	عن
٨٨	١٨	البحرية	البحرين
٨٩	٩و١٣	واعيا ـ معهم	داعيا ـ للسهم
٩٠	١٧	جزاء	جزءا
٩٣	٧	وزرائيلي	دزرائيلي
٩٥	٥ و ٨ و ٢٩	(لاداء ـ حق ـ مقدارا)	لابراء ـ حسن ـ مقدرا

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٠٦	٢و١٨	منتف ـ تدخل	منتصف . تتدخل
١٠٨	٦	زواية	زاوية
١١٨	٥و٧و٩	بالآتفاق . أفكار . وجه	بالاتفاق . أنكاره . وجهه
١٣٠	٦	وشاح	وشائج
١٤١	٣و١٥	ابداة ـ العاليا	أبداه . العالمية
١٤٥	١٢	لتعزيز	بتحديد
١٤٦	١٣	أراة	آراء
١٤٨	١٠ و ١٦	فقرة ـ نهاية	فقرة فى نهايته
١٤٩	١٢	بردلت	تبودلت
١٥٠	٢	له	ليس له
١٥٣	١١ و ١٦	أو منطقة	من منطقه
١٥٤	١٤	أن مبررها الوحيد هو الجلاء	الجلاء
١٥٧	٤و٢٠	مقدروها ـ لبهئه	مقدورها . لهيئة
١٥٨	٦	الامم	للأمم
١٥٩	٨و٢٠	الاتجاه . أتاقياتها	الاتحاد . أتفاقياتها
١٦٠	٩	أتصلت	تنصلت

للمؤلف

فن تنظيم المتاحف

الكتاب الاول باللغة العربية عن فن المتاحف

يباع فى جميع المكتبات

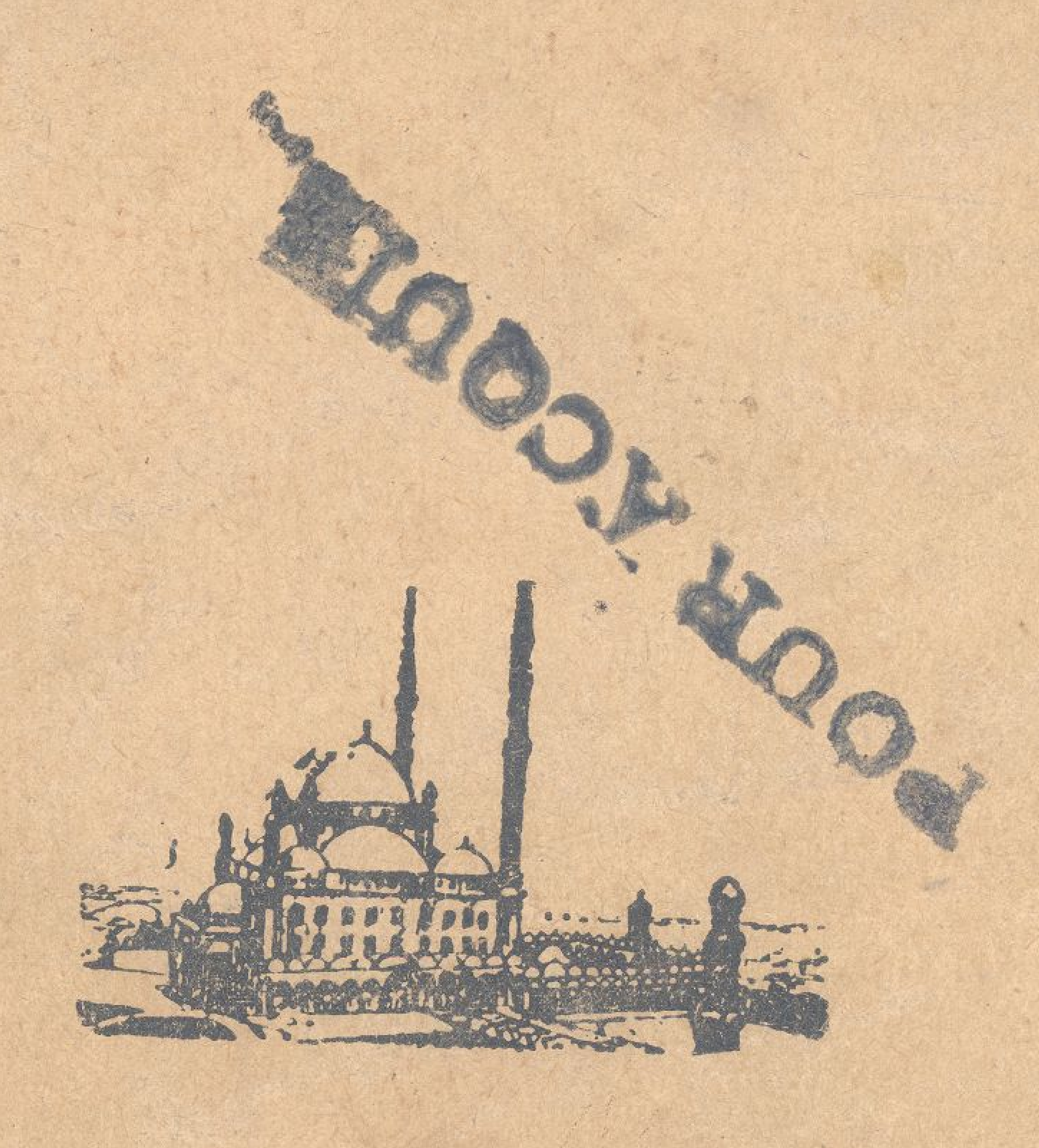
الثمن ١٥ ص

ملتزم الطبع والنشر

مطابع الأندلس

١١٥ شارع العباسية بمبنى سينما الأندلس

فهرست





م
١٠